



مجلس النواب

مجلس النواب

الدورة غير العادية الأولى لمجلس الأمة التاسع

مجلس النواب

المقودة يوم الثلاثاء ٢١ صفر ١٣٨٧ هـ الموافق ٣٠ أيار ١٩٦٧ م

(الجلد ١٢)

(رقم العدد ٨)

مجلس النواب

مجلس

٢٨٤

(مواصلة)

٢٨٥

(استأنف المجلس)

(جلسة)

عقدت جلسة سرية بناء على رغبة الحكومة.



مجلس النواب

مقدمة

٣ - تلاوة البرقة الواردة من رئيس مجلس الاتحاد البرقاني حول ضايف الحيلة البرلسانية في اليونان ... (حوادث إلى بلنسة الشئون الخارجية)

٤ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٥٨١٢) بشأن طلب استعجال النظر في اتفاقية القرض الممنوعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة العراقية ... (دورق من صيد الطر فها - ٢ - وسمه اتفاقية دوافعها كما وردت من الحكومة - ١ - وأرسلت مجلس الامانة)

٥ - تلاوة الاقتراحات الواردة من حضرات النواب المقترعين : ...

أ - اقتراح برقية رقم (١٥) مقدم من النائب السيد سليمان القضاة بموضوع طلب وضع القضاة الثلاثة لفتح وتعميد بعض طرق القرى في قضاء عجلون.

ب - اقتراح برقية رقم (١٦) مقدم من النائب السيد سليمان القضاة بموضوع إقامة مكتب وشب برقية في قرى قضاء عجلون.

ج - اقتراح برقية رقم (١٧) مقدم من النائب السيد سليمان القضاة بموضوع توسيع الخدمات الصحية في قضاء عجلون.

د - اقتراح برقية رقم (١٨) مقدم من النائب السيد جلال مرزوق يتضمن مطلب عامة قواد جرش.

هـ - اقتراح برقية رقم (١٩) مقدم من النائب السيد ملحم عردة الله بموضوع فصل عشار الصجارة الثانية مخالفة عمان والحفاظية قضاء مأدبا ، لينتج هذه العشار عامرة سحفا في الانتخبات البلدية.

و - اقتراح برقية رقم (٢٠) مقدم من النائب السيد ملحم عردة الله بموضوع طلب تعديل نظام التفتيشات الادارية من اجل فصل قسم مأدبا وبلدة تاعور عن محافظة عسسان والحفاظية قضاء مأدبا مسع تقصيصا لروية تمامد لياية هذا القضاء.

٦ - اقتراح برقية رقم (٢١) مقدم من النائب الشيخ فيصل بن جازي بموضوع طلب تعديل قانون الانتخاب وجعل لثلاث مقاعد ليو الجنوب ، نظرا لكثرة عدد عشار بنو الجنوب.

مقدمة

١ - اقتراح برقية رقم (٢٢) مقدم من النائب السيد محمد النور الحليد وفرح ابو جابر بموضوع إنشاء بناء خاص ليكون مدرسة لفتيات قرى حربة السوق وجاوا والربيب والبادود.

٢ - اقتراح برقية رقم (٢٣) مقدم من النائب السيد محمد النور الحليد وفرح ابو جابر بموضوع الطلب من الحكومة السرعة في ايجاز مشاريع المساء والكهرباء وتعميد الطرق القرى عشار القضاة الواقعة ما بين عمان ومأدبا.

٣ - اقتراح برقية رقم (٢٤) مقدم من النائب الشيخ عبد الباقى جبر يتضمن مطلب عامة منطقة الأزرق.

٤ - اقتراح برقية رقم (٢٥) مقدم من النائب الشيخ عبد الباقى جبر بموضوع تأمين توصيل التيار الكهربائي الى بلدة السخنة من شركة الكهرباء المركزية و

٥ - اقتراح برقية رقم (٢٦) مقدم من النائب الشيخ عبد الباقى جبر بموضوع تأمين توصيل التيار الكهربائي الى كافة شوارع وأحياء مدينة الزرقاء.

٦ - اقتراح برقية رقم (٢٧) مقدم من النائب الشيخ عبد الباقى جبر حول توسيع مستشفى الفيون في عمان.

٧ - اقتراح برقية رقم (٢٨) مقدم من النائب الشيخ عبد الباقى جبر بموضوع العمل على تسكين وسائل نقل المياه ومستشفى شركة القروسلات.

٨ - اقتراح برقية رقم (٢٩) مقدم من النائب السيد بشارة عصب بموضوع طلب تفتيد بعض المطالب التي أوردتها في كتابته خلال رده على البيان الوزاري.

٩ - مقررات اللجنة المالية والاقتصادية ...

(١) قرار رقم (٣) بشأن ما يلي :-

تكملة على الجدول

صفحة	
٣٠٦	١ . القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٦٧ للمعدل القانون ترحيح الرسو من الشرائب الإضافية المستوفاة عن الضائع المستوردة والمصدرة والمصدرة عليها .
٣٠٨	٢ . القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٦٧ للمعدل القانون ترحيح الرسو من الشرائب الإضافية المستوفاة عن الضائع المستوردة والمصدرة والمصدرة عليها .
٣١٠	٣ . القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٦٧ للمعدل القانون لرسوم الإضافية لرسوم الجمارك والكس .
٣١٢	٤ . القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٥ قانون بتك الاعاء الصناعاتي .
٣١١	٥ . القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٦ للمعدل القانون بتك الاعاء الصناعي ؟
٣١٩	(ب) قرار رقم (٤) بشأن القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٥ للمعدل القانون ضريبة الخرس الوطني ؟
٣٣١	٧ - مقررات اللجنة القانونية :
٣٣٢	أ - استكمال البحث في القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٦ قانون اعمار مدينة سنان .
٣٤٤	ب - استكمال البحث في القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٥ قانون حظر تزية للآثار . (قرار اللجنة رقم (٥) .
٣٤٩	ج - قرار رقم (٧) بشأن : -
٣٤٩	١ . مشروع قانون الأحداث لسنة ١٩٦٥ .
٣٥١	٢ . القانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ قانون الامن العام
٣٥٢	٣ . القانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥ للمعدل القانون الامن العام .
٣٦٦	٤ . القانون المؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٦ للمعدل القانون تسوية الاراضي والمياه .

صفحة	
٣٧٧	٥ . القانون المؤقت رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤسسة رعاية الشباب .
٣٨٢	٦ . القانون المؤقت رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦٦ للمعدل القانون مؤسسة رعاية الشباب .
٣٨٢	٧ . القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٧ للمعدل القانون مؤسسة رعاية الشباب .
٣٨٢	٨ . القانون المؤقت رقم (٨٦) لسنة ١٩٦٦ للمعدل القانون وقاية الصيد .
٣٨٩	٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يحدد)

*** تردد ارسال ورقة بالية لجلسة للقاء مع رئيس اللجنة (انظر الجريدة الرسمية) آخر طابعا
*** تردد تأجيل بحث قرارات اللجنة الاقارية والتي ما زود على جدول الاعمال لجلسة قادمة

هكذا عين المجلس

جلس النواب

منع للبدء

اجتمع المجلس على الساعة الخامسة وأربعين دقيقة في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الموافق ١٩١٧/٥/٣٠ برئاسة معالي الدكتور قاسم الرياوي رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الأستاذ هادي خير.

وتعقبه بإجلاء - حضرت النواب المحترمين السادة : فهد الشامي، كامل عريقات، عبدالمعالي الطراونة، ومضان حجة وعبد القادر الصالح.

وحضر من الحكومة

معالي السيد حاكم القايير وزير المواصلات والسياسة والأشغال ورئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة.

معالي السيد أحمد طوقان وزير الخارجية.

معالي السيد صهناك داود وزير الداخلية.

معالي السيد عبد الوهاب المعالي وزير المالية ووزير دولة الشؤون وقائمة الوزراء.

معالي الدكتور صاخر بركات وزير الصحة.

معالي السيد أحمد القرزي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية.

معالي السيد يحيى الخطيب وزير الأشغال العامة.

معالي السيد فؤاد العنتاوي وزير الري والريادة.

سادة الشرف عبدالمعالي شرف الدين وزير الإعلام.

معالي السيد اسماعيل حجازي وزير الاشغال والصناعات.

معالي السيد مصباح الكناشي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

معالي السيد عبد الحفيظ حجازي وزير الفلا.

افتتاح الجلسة

السيد الرئيس :-

التصائب قانوني : أمان افتتاح الجلسة.

سجل الحضور

نبحث المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم :-

١) تلاوة مختصر الجلسه السابقه

السيد الرئيس :

يثل مختصر الجلسة السابقة.

الاجند

تصادق على ما جاء فيه ونعني الإيمان قام من تالوته.

السيد الرئيس :

جدول الأعمال أمامكم هل توافقون على ما ورد فيه ليس بمرحبه ؟

جلسه الاجتماع الثاني الرفعة عسل ٢٨٠ قانون وهذا الأخير كان قد تم ايجاده واستمر اجلاس في جلسه واحدة بتدبير المجلس

السيد الرئيس :

الراعيه النظام الداخلي لا يجوز الانتزاع الى ما نشره الصحف ، فكذلك الآن ندرج عن النظام والان نعود لجلسه . والان لنقبل سطوة الأيمن بتلاوة ما ورد على الجدول .

٢ - تلاوة بركة جلالة الملك المظلم

السيد الأيمن العام :

معالي الدكتور قاسم الرياوي المحترم

رئيس مجلس النواب - عمان

نذكر سالكم وزلائكم النواب على المعالي السادة والتمني الصادقة التي ابرمتم فيها في رغبكم بكم سادة الاستقلال ويوم الجيش وبع اعراسنا دائما يا بظهور ابناء شعبنا الأردني من قبله وولاء غرنا وشده أزر أشبال جيشنا العربي البرشل ميدينا تلك ايماناً بقضيتنا والقضية بالبراحة في سبل اسم غايه وإقبال همتنا سيق الله ابدنا بواجب وجعل النصر حليفنا مع تقديرنا واعجبنا بتمنايتنا .

الشيخ

(اعمال المجلس على ما)

السيد الرسان نائب الرئيس :

معالي الرئيس ، لا كان عاثة العربي يمر حله الأيام في مرحلة خطيره مسن اندق المراسل التي تمر على هذا العام العربي تأتي افراح ان يفتاح الى جدول الاعمال اداة مناقشة سياسة الحكومة واعطاء هذا البلد صفة الاستعجال .

السيد الرئيس :

مواقفين عليه ؟

السيد عاكف القايير وزير المواصلات والسياسة

والأشغال ورئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة :

معالي الرئيس ، ارجو معالي الرئيس ان تعقد جلسة سرية لاطلاع المجلس المحترم على بعض الخطوات التي اتخذت .

السيد الرئيس :

اقترح بتعقد جلسة سرية ، اتمن عقد الجلسة السرية واطلب من المحضور معاذرة لقاعة واستناه حطوة الأمين العام .

(وهذا اعطيت القاعة من المجمع ما عدا حطوة الأمين العام وحصلت الجلسة سرية لمدة نصف ساعة عاد المجلس بعدها للاجتماع بشكل علني)

السيد الرئيس :

نعود الآن الى الجلسة العتيده الى جدول الأعمال :

السيد محسن كليب بيت لحم :

لنشر الصحف المحلية واقامة للمملكة الأردنية الهاشمية غير يلبد بان مجلس النواب الاراضي قرر في



مكتبة امير النجاش

المادة (٢) - حساب القرض

القسم الأول - ينتج حساب سبب و حساب الحكومة الأردنية الخاص و (حساب الخاص في أي بلد) لدى دافئركس ناشيونال بنك و كوكيل المقرض (لصالح البنك المركزي الأردني و كوكيل المقرض) ، يؤمن القرض بشكل مستمر في الحساب الخاص بالمبلغ التي يمكن المقرض من أن يدفع في حينه من السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها بموجب هذا القرض شرطه الإيجاز و جسر هذه المبالغ الملاحقة ، على وجه الأجل ، مبلغ القرض الجين في المادة (١) اعلاه

القسم الثاني - يتولى البنك المركزي الأردني (بصفته وكيل المقرض ، ضمن أحكام هذه الاتفاقية الحق بأن يسحب من الحساب الخاص بالمبلغ اللازمة لدفع ثمن التجهيزات والخدمات التي يتم الحصول عليها بموجب هذه الاتفاقية .

المادة (٣) - معدل الفائدة

يعنى القرض من قبله .

المادة (٤) - التسييد

القسم الأول - يسد المقرض المقرض المبلغ الاساسي للسحب من الحساب الخاص على ثلاثين نسق متساوية ونصف سنوي قيمة كل منها ٤٠٠ ٠٠٠ كروفر دكري . يسد التسييد في ٣١ آذار ١٩٧١ و يضي في ٣٠ ايلول ١٩٨٤ .

القسم الثاني - المقرض الحق في أن يسد قبل تاريخ الاستحقاق كسل المبلغ الاساسي او جزءا منه حاله لتاريخ الشحقاق معين و احد او اكثر .

المادة (٥) - مكان الدفع

يسد المقرض القرض بالكرور دكري اوباً عملة قابلة للتحويل مثبولة لدى دافئركس ناشيونال بنك ويوقع في الحساب الجاري حاله لوزارة المالية لدى ناشيونال بنك .

المادة (٦) - استيعال القرض من قبل الأردن

القسم الأول - يستعمل المقرض مخصصات القرض لتحويل المصروفات من الدفءارك (يساً في ذلك تكاليف النقل من الدفءارك الى الأردن) المبينة في اللائحة الملحقة والتي يمكن تمثيل او توسيع بنودها باللائحة الضامنة ، وذلك لأغراض تنفيذ عملة الدين الأردنية . ولا يهني أن يتجاوز مجموع المبالغ المسموحة ٢١ بلود كروفر المذكورة في المادة (١) .

القسم الثاني - يمكن أيضاً استعمال مخصصات القرض لدفع أثمان الخدمات الدفءاركية اللازمة لأغراض تنفيذ عملة الدين الأردنية . وتشمل تلك الخدمات على وجه الخصوص ترانسات الشبنة للاستثمار . وبتبئة المشروع ، وجميع المعامل والاستشارة الفنية . والمهرة الإدارية الصقة ملا يتحمل خلال المرحلة الأولى لمشروع نظام بأموال القرض .

القسم الثالث - شروط الدفع للمخصصات عليها في عقود او مستندات تضمن أن ملاً قد قدم إلى معمر دافئركس لتوريد التجهيزات او خدمات من النوع الموصوف اعلاه معترضة وامرلية عندما لا تضمن تلك العقود او المستندات عبارات تضمن على تسهيلات الفدية خاصة من المصدين للدافئركس .

القسم الرابع - يمكن استعمال مخصصات هذا القرض فقط لدفع أثمان التجهيزات او خدمات جرى التعاقد عليها بعد سريان مفعول هذه الاتفاقية .

القسم الخامس - يمكن المقرض أن يسحب من الحساب الخاص للمخصصات عليه في المادة (٢) طوال السنوات الثلاث فقط التي تتبع تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية او اسدة اخرى يوافق عليها كسل من المقرض والمقرض .

القسم السادس - اذا لم يتم الاتضاع كاملاً بمخصصات هذا القرض ضمن الوقت الذي ينص عليه القسم الخامس السابق تخفف قيم التسييدات نصف النسبة بنسبة تعادل معدل المبالغ غير المستعانة من القرض الى مبلغ القرض الاساسي .

المادة (٧) - عدم التميز

القسم الأول - فيما يتعلق بتسييد القرض يتعهد المقرض بمنع المقرض معلقة مفضلة لا تقل عن تلك التي تمنح لباقي المقرضين الأجانب .

القسم الثاني - جميع التخصات المتعلقة بهذا القرض يجري ولق مبدأ حرية استخدام البواصر في التجارة الدولية على أساس من المراجعة الحرة الملاحقة .

المادة (٨) - نصوص مفردة

القسم الأول - قبل إجراء السحب الأول من الحساب الخاص للدافئرك في المادة (٢) على المقرض من يثبت المقرض أن جميع الإجراءات المشورية والأجراءات الأخرى التي ينص عليها القانون في بلد المقرض قد استوفيت حتى يضمن هذه الاتفاقية أن تكون التزاماً نافذاً عليه المقرض بنبودها .

القسم الثاني - يزود المقرض القرض بإثباتات الصلاحيات المطلوبة شخصاً او أشخاص بكتوكلياته على القرض القيام بأي عمل أو تنفيذ أية وثائق تتعلق ببلد الاتفاقية وينبغي و مبناً من توابع هؤلاء الإيجازات .

تكملة المادة الأولى

القسم الثالث - تجري جميع الطلبات والأشعارات المتعلقة بهذه الاتفاقية بين الفريقين خطياً ، وتعتبر تلك الطلبات والأشعارات قد أعطيت أو نفذت كما ينبغي عندما تسلم باليد أو بالبريد أو برقياً الى الفريق الآخر على عنوانه المين في هذه الاتفاقية أو على أي عنوان آخر يكون هذا الفريق قد أبلغ به الفريق الآخر.

المادة (٩) - شروط خاصة

يسد مبلغ القرض الاسامي دوناً أي القطاعات خيرية أو اية اعباء مالية أخرى ويكون القرض معنى من هذه الضرائب والاعباء ومن جميع القيود النافذة بموجب قوانين البلد المقرض . تنفي هذه الاتفاقية من اية ضرائب قائمة أو لاحقة تفرض بموجب قوانين البلد المقرض الأخرى السارية في اقليمه أو السارية بخصوص التفضيل أو الاصدار أو التسليم أو التسجيل .

المادة (١٠) - الإلغاء والتوقيف

القسم الاول - للمقرض ، بعد اشعار المقرض ، ان يلغي اي مبلغ من القرض لا يكون قد سحبه .

وإذا وقعت أي من الحوادث التالية واستمرت فللمقرض بعد اشعار المقرض ان يوقف ، جزئيا اوكلها، حق المقرض في السحب من الحساب الخاص : —

أ - التقصير في دفع المبلغ الاسمي وفق هذه الاتفاقية او وفق اي التزام مالي مرتبط به المفترض وله علاقة بالمقرض.

ب- تقصير المفترض في تنفيذ أي شرط آخر أو اتفاقية أبرمت بموجب هذه الاتفاقية .

القسم الثاني - يستمر وقف حق المقرض في السحب من الحساب الخاص كلياً أو جزئياً ، إلى أن تزل المخاطرة أو المخاطر التي استندت التوقيت أو إلى أن يبلغ المقرض المقرض إن حق السحب قد زود فيه ، أيها السحب ، وعلى كل حال ، في المخاطر التي استندت المقرض بامتداده منه في السحب فإن الاستدانة تكون إلى الحد الأدنى في ائتمان الاستدانة وخاصة شروطه ولا يمكن أن يسد هذا الأضرار من أو سلطة المقرض أو الإجراء المالي في يتخللها في يتعلل بأية حالة أخرى أو حالات لاحقاً من قبل هذه المادة .

إذا أوقف حق القترض في السحب من الحساب الخاص بالنسبة لأي مبلغ لمدة عشرين يوماً متتالية للقترض بعد إشعار القترض ، أن ينهي حق هذا الأخير بإجراء السحب فيما يتعلق بهذا المبلغ . وعند إعطاء إشعار الانهاء ، يلغى ذلك الجزء من القرض .

القسم الثالث - بالرغم من أي الفناء أو تنقيح تبقى جميع نصوص هذه الإضافة سارية المفعول كلها على ما تحدد هذه المادة.

المادة (١١) - الاجراءات من جانب المقترض.

إذا حصلت أي من الحالات المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) من المادة السابقة واستمرت لفترة ٦٠ يوما بعد أن يشعر القرض المفترض بمصدوره فللمقرض وفق اختياره، أن يعلن، في أي وقت لاحق، أن البائع القائم من القرض آنذاك مستحق وقابل للدفع حالا. وبناء على مثل هذا الإعلان يصبح البائع مستحقا وقابلا للدفع فوراً ولا يُعَدُّ ما يرد في هذه الاتفاقية خلافًا لذلك.

المادة (١٢) - القانون الواجب التطبيق

القانون النمركي هو الذي يحكم هذه الاتفاقيات وجميع الحقوق والالتزامات الناشئة منها ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية .

ملحق (١٣) - تسوية الخلافات

يسوى بالطريقة التي يتفق عليها الطرفان أي نزاع بين الحكومتين ناشئ عن تفسير الأحكام المتعلقة بصرف خدمة القرض الدائركي الذي سيقدم إلى الحكومة الأردنية بموجب هذه الاتفاقية.

ملامة (١٤) — مدة الاتفاقية

القسم الاول - تسري هذه الاتفاقية منذ تاريخ توقيعها .

القسم الثاني - عندما يسدد كامل القرض ينتهي اجل هذه الاتفاقية .

المادة (١٥) — تحديد العناوين

عدد العناوين التالية لأغراض هذه الاتفاقية .

النسبة للمقرض البنك المركزي الأردني

ص. ب. (۳۷)

عمان

عنوان البرقي البديل بنكر كزي

عمان

نسبة المقرض
وزارة الخارجية

کے لئے ایک نیا راستہ تلاش کرنا ہوگا۔

DACONTA

کے ہمارے

FINANS نسبة المقرض لها يختص بالتجديد

اکوینا جین

Source: *Journal of the American Statistical Association*, 1973, 68, 4, 834-844.

او مساس في حقوق الاردنيين العامة او الخاصة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الامة ، لا يقول اذا وافق عليها بثنائين يعني انتخابات تأتي الى المجلس والمجلس يوافق عليها ويكون لها قوة القانون فلماذا كان هذه الاتفاقية موقع عليها من ٢٨ حزيران سنة ١٩٦٦ نحن في الشهر الخامس من سنة ١٩٦٧ منه فاستغرب ذلك كله .

الحبيب الرقيصي :

الواقع يا اخوان في مسألتين ، مسألة قانونية هل يجوز الموافقة على الاتفاقية كما هي او يجب ان تأتي على هيئة مشروع قانون ؟ والثانية ما هو الاجراء الذي يتخذه المجلس ؟ والذي يجب ان يبحث في التبعاتين بالذات من ناحية قانونية ومن ناحية ابرار اية اعطيه مجال . معالي بشاره بك .

الميد غصيب نائب المملط :

المادة (٣٣) صريحة ، والمعاهدات والاتفاقات
التي يترتب عليها تحميل خزائن الدولة شيئا من البعثات
أو مساس في حقوق الأردنيين العاصية أو الخاصة لا
تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة ، الواقع
ما قال في قانون أو غير قانون قال المعاهدة أو الاتفاقية
أما أقر معالي عاكت بك ،

السيد عاكف الفايز وزير المواصلات ورئيس

لوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
عليه لا تحمل الخريبة اي فلس هذا قرص بلا
التمتدح اولاً لا تحمل الخريبة اي قالته اطلاقاً كانيا
مفاجئة وتجاوزت فقط نحن بلنا بها الى المجلس

المفيد الرئيس :

معالي سلم لك الخت .

الحيد، البخيت نائب عمان:

المادة (٣٣) كما اوردها معالي الاخير رياض بك
كلاوردها معالي بشاره بك واضحه وصرحه ، نحن
مرف ان الاشتاقات والمعاهدات التي تحمل الخزانة
مض التفقات ولها مساس بمصالح الاردنيين العائنة
الخاصة يجب ان تعرض على المجلس .

و هناك حصل اجتهاد فنيا يتعلق بهذه المادة بالذات
جميع الاتفاقات التي تعقد بين الحكومة وحكومة
بين حكومة او هيئة معنوية يجب ان تعرض على
مجلس ام لا ؟ الامر الذي دعا الحكومة آنذاك ان
يقل تنفيذ هذه المادة الى المجلس العالي لتسيير النستور
جاء المجلس العالي لتسيير النستور و اعطى رأيه بما على :

الانقادات التي تحمل لقرائة في من الصفات
 هاسا للصلح الاذنيه العائسة والعامه ويقد
 بين كوسمة وحكمة اخرى اين تعرض على
 الاممة وانما الانقادات التي تعقد بين الحزب
 لعلها وانما تفسير الخليل العالي لا لكاما المستور
 انا مانه في من التسور للعلها
 جهاد افر ومارت لعل الحكومتا المتشابهة . انا
 ان كان لاش في حله الفتنة باللات فليان
 بمسار لاش ان التسور . لمن عرفة لعل ان
 التيارات لعلها ان عرهما في ان يكون
 انما هذه اللادة في من الغرض لعلها
 في باللات . لعلنا والاذن . من لعلها
 فان لعلها 2012 . من لعلها . من لعلها

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على الانفاقية كما نراها معالي

الجميع : موافقون

السداد الوائى قايىم ومان:

يا معالي الرئيس

بالليل وسهرت عليها لغاية الساعة الثامنة أنسا عندي
وجهة نظر هامة جداً ويمكن ان الحكومة ان تأخذ
رأى بالموضوع .

السيد المنور نائب عمان :

الحكومة اخذت عدة قروض من المانيا والكويت وخلافه ولم تعرض بقوانين فارجو السبر لهذه الاتفاقة .

المسند الرئيسي :

أنا باستعمل حتي في النظام ، المجلس وافق على
هذه الاتفاقية وأنا غير مستعد لإعادة التصويت . . .

السيد ابو الزناب معان:

بكون دراسه ، هذه الاضافية تأخذ فوائد أكثر مما تفكروا . كل بلد من بلاد الاضافية لا يجد فيه الأمن ، فثلا المسلح لا يجيء تعرض عليه من الماليا الغربية مثلا (١٠٠) ألف جنيه ، تجيء الدمارك .

السيد الفقيه :

يا أخ ابراهيم، الواقع ان المجلس وافق على الاتفاقية كما هي وأنا غير مستعد ان افتح النقاش ثانية، يجب ان نحترم رأي غالبية المجلس، رأي غالبية المجلس ملزمه ويحجب ان المجلس وافق على الاتفاقية.

الاتفاقية عقد والمقد شرعية المتعاقدين
المجلس حتى تعديل اي مادة من هذه الاض
هتوة الى الاشخاص المعنيين بهذا الموضوع
ارى حتماً للموضوع وطلبا المجلس
الاستعجال لهذه الاتفاقية والموضوع هام
لهذا البلد فانا ارى ان يقر المجلس هذه الا
وقيا بعد لا يمنع الحكومة ان تضع ملحقاً
تقانون تلحق هذا المبلغ بادرادات الدولة .
انتي على اقر اسم .

البدع عاكف القار وزير المواصلات :

معالي الرئيس ، هذه الافاقه درست في مجلس الوزراء سابقاً ولم يندخل فيها جهاد ، لافاقه هذا لم يترجم للحكومة بل التزام اطلاقاً ، وفي هذا الموضوع في مجلس الوزراء ، وبعض الاصاوغ من الوزراء قالوا ان لا داعي لرفعها عن بعض المصلين لان الافاقه ما لم يترجم للحكومة من بعض الاصاوغ من الوزراء ودعوا ان يكون تصريح في الافاقه يعربب التورم ، واهل الافاقه كسفت ان ترجم دوره في التورم ، واهل الافاقه واليه الذي ذهب الى المجلس الاعلى لاجل ان يندخل على ما افترقا لاني في شيء يقانون نص عليه الدستور المادة (١١٧) نص :-

(كل الافاقه يعلى شخ ان شي يقتل بستانر والمجاهدين والمصدق او المرفق العامة يجب ان يصدق في بقران)

أما ما يتعلق في المادة (٣٣) الاتفاقية ما نصت،

المجلد الثاني

هناك اقتراح وثني عليه نضحه في الرأي والموقفين
على رأي سليم بك .

Chaili, India

السيد العظيم نائب عمان :

مدني الرئيس ، نائب يفتح جيب على طيه
وتسع أصواتاً من جواب المجلس أتت موافقته بتعير
مواقفه دون أحصاء ومعرفة عدد الذين حضروا أو
عارضوا ، اظن انها نقطة عاتقة لنظام الناضلي . . .

السيد الرئيس :

أنا مسعد لأن أطرح الاتفاقية فتصوت مرة
أخرى . . . اسع لي طوبى فقال القاضي في الموضوع .
أني الآن أطرح اقتراح مدني سلم بك الذي في حيله
للتصويت والذي يوافق برع به . أني أقرر فقال
القاضي في هذا الموضوع . . . واهت نظر الأعضاء
أنه لا يجوز البحث في أي موضوع بعد ما يقرره
المجلس فراراً لأن ذلك مخالف لنظام . . .

(ووافق على القرار الاتفاقية بالاغلبية الساحقة)

الشيخ جيمو نائب عمان :

الظن اننا نحن كتاب تا رأني في الموضوع ،
إذا سمع . . . ارجو ان لايسر على هذا الأسلوب في
دراسة المواضيع ، لأن هذه الاتفاقية هي جواب
عامة ويجب ان تين للأعضاء من الممكن جداً
تطلع الى المادة (٣) يعني القرض من القفلة ، نحن
نظن انه لا يجوز قفلة ، اما أنا مسعد ان أيت لهذا
المجلس بأن القفلة في هذا القرض مضافة وتزيد من
مادة ، أنا مؤيد . ومسعد ان أيت . . .

السيد أبو القز نائب عمان :

... أنا مسعد ان أيت ان هذه الاتفاقية ليست
لمصلحة الأردن مطلقاً .
السيد الرئيس :

المجلس ووافق على القرار الاتفاقية .

الشيخ جيمو نائب عمان :

كل حال اعتقد ان المجلس في برلمان ولكن
أنا عني معلومات ثابتة ، بأن القرض مدني
وناس اخلاوصحة الأسد واناس اخلاوصحة الأرب
واما القفلة على هذا القرض فهي تزيد على (٥٠٪)
وهي ليست بذات فائدة وهي ليست لصالح الأردن .

السيد الرئيس :

الحق باب البحث ببسلاً الموضوع ، بعد ان
وافق المجلس على الاتفاقية مرتين .
والآن ارجو ان تنتقل الى المادة الخامسة من
جدول الأعمال .

٥ - تسلاوة الاقتراحات الواردة من
حضرات التسواب المختبريين

السيد الرئيس :

ارجو من السيد الامين العام تلاوة الاقتراحات
الواردة من حضرات النواب المختبريين تمهيداً لأجائبا .
كما ارجو عليه الشفافية وحضرات الاعوان
الغلاء الاقلال من تقديم الاقتراحات لاننا في وضع
عسكري وواجبنا ان نحول كل نفس للمجهود والحري .

١ -

السيد الامين العام :

اقتراح برقية رقم (١٥)

التاريخ ١٨/٥/١٩٧٧

مدني رئيس مجلس النواب اعظم
الموضوع / الطرق القروية في قضاء حيدر

بعد التسمية :

أقدم هذا الاقتراح ورجسده على مجلس
النواب المؤرخ ليقتضى بدوره بأجاسله الى الحكومة
مع الترميم بتبني الاقتراح بالنظر الضرورة وأهمية

(ب)

السيد الامين العام :

اقتراح برقية رقم (١٦)

التاريخ ١٨/٥/١٩٧٧

مدني رئيس مجلس النواب اعظم

الموضوع / المكاتب والشعب الريادية

بعد التسمية ، ،

أرجو ان تذكروا باجالة هذا الاقتراح لمجلس
الكرم لينتقل بدوره بأجاسله الى الحكومة من اجل
النظر بأمر وضع شعب برقية لمكاتب برقية
في الايام المبينة أعلاه . هذا ان هذه الشعب كانت
قد تقرر انتمائها ولكن لم تقبل . فالرجاء من الحكومة
ومدني وزير المواصلات ان تصل على اقتضاها تعقياً
لقائمة المرحوم من اقتضاها حاجة تلك القرى .

ونظراً بيقول قاضي الاحكام ، ،

نائب قضاء حيدر
مسلان الشفاة

(١) مكتب مدينة يري في بلدة عين جسا

ان ان توضعها قريب الامة الامية لخدمة وهي
منطقة بلدية وحيطة على هذا المكتب .

(٢) قائمة مدينة يري في صفار

وهذه التسمية كان قد تقرر لزوم التماسها ولم
تتم بعد ، واستفيد من هذه التسمية عدد من القرى
والأحراج على صميم صفار ودير الله الذي ، وغيرها
وسكان هذه القرى من قريسة وديرة ، ولهذا
فأنا مسعد ومطلو اما بشيعة وديرة او شيعة عتفا .

الموضوع الذي مطلب به وهو ماعمل بطرق المواصلات
القروية في قضاء حيدر ان ان القرى المذكورة أعلاه
ما زالت تعاني الصعوبات بسبب عدم وجود طرق
سيارات معلقة ومنفصلا لاصطحاب السيارات المعلقة ،
ولذا ولما في حل أزمة المواصلات في هذه القرى ،
فأني أتي ان تسارع الحكومة بمرصد المخصصات
للأزمة هذه القروية .

ونظراً بيقول قاضي الاحكام :

نائب قضاء حيدر
مسلان الشفاة

١ - طريق ياقون - لوسرا (وهي طريق

تصير حوالي ثلاثة كيلو مترات ونصف فرسك)

٢ - طريق ياقون - عرجان (طولها حوالي ٥ كم)

٣ - طريق راسون (طولها حوالي ٥ كم)

٤ - طريق عدا (من مرقق راسون ٥ كم)

٥ - طريق الى قريسة عصم - شارب - يور

الثقة (طولها حوالي ٥ كم وهي خط واحد)

٦ - طريق الى قريسة الكفارة - الباشنة -

القار مسافر راسون (طولها حوالي ٥ كم وهي خط واحد)

٧ - طريق عدا (طولها حوالي ٥ كم)

٨ - طريق من حولة الى حور وادي اليابس

من اجل مصلحتنا ارجو ان يمدد القري في اراضي القروية

٩ - طريق الى الباشنة وديرة ،

١٠ - طريق من حربة القروية الى حور

الرفاعة وهي طريق زواية .

١١ - طريق الى القري ياقون عدا الى البيشات

السيد الرئيس :

على يوافق المجلس على اجالة هذا الاقتراح على
الحكومة ؟
المجلس : موافق

مكتبة مدينة يري في بلدة عين جسا

(٢) القادة يمد يد قري للناصرة الثانية

قري السوق ، الشكاره ، الشاحسه ، الزراعه
التسامحه - ويكن وضعها في مكان متوسط
كالتسامحه ، حيث ان القرب مكان لهذه القري هو
قريه عنبره فقلنا عن علاقتهم حب بينهم ولاهم
أملا من هناك فيمكن ربطها بحبك ويد عنبره .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احواله هذا الاقتراح على

الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(٣)

السيد الامين العام :

اقتراح برقية رقم (١٧)

تاريخه ١٨/٨/١٩٢٧

معلق رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : لخدمات الصحية في قضاء حيلون

تحية واحتراما ، وبعد :

أرجو ان أقدم الى المجلس الكرم بهذا الاقتراح

وإذ عرفت عليه ليحصل بأحواله الى الحكومة ،

وملا ان يند ، تحقيقا لتوسيع الخدمات الصحية في

قضاء حيلون .

وتفضلوا بايرون طاق الاقتراح .

تأيب قضاء حيلون

سليمان القضاة

أولا العيادات الصحية

ان يلقى كبرى قضاء ما زالت تقتصر الى

ويوجد عيادات صحية ، وهي : -

(١) حلاوه - وهي قريه كبرى ومن الصعبه

قيام النساء والاطفال خاصة للعلاج على الاقدام الى

ونك باستنجان عدد من الاسره في المستشفى
المستشفى لا يتقل على (١٥) سريرا من أجل مبالغه
المرضى من أعمال القضاء القراءه ومن أجل الحلال
المتعبه وتضع أجورهم في الحكومة / واول الصلة
بالاطلاق مع المستشفى المذكور ، وبأنشأه رمد
المخصصات اللازمة لذلك ، لانه في كثير من الحالات
يصعب نقل المرضى الى المستشفى الحكومي في لوبه
مجلسا أن المستشفى المعدلي تتصرف فيها الخدمات
والخدمات للمعالجة من فيه وغيرها .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احواله هذا الاقتراح على

الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(٥)

السيد الامين العام :

اقتراح برقية رقم (١٨)

تاريخه ١٨/٨/١٩٢٧

معلق رئيس مجلس النواب الاكرم

حضرات النواب المحترمين

اقتراحات نائب ابوام جرش - بجلاين بن لابل .

أرجو من زملائي الكرام دعم اقتراحاتنا ، حيث

أطمح لحسن نظره وحنه .

١ - رفع قضاء لفرق والديه والديا لفرق

للكثافت عسك سكانيا واتساع وساحة

قضاء والديا وعسكها من الشرق اخذوه السوراه ،
ومن الغرب جرش ، وبجلاين اخذوه السوراه . ومن
الجانب سبل الزرقاء وعسكها البتروا

٢ - بناء مدارس تونجية وتونجية لفرق بني
حسن والقراء حسب الأولوية حيث مخطى على الجيش
منا قناية عشر عاما والقصى حد طا الثالث احداهي
بناء مدرسه ابتدائية بالكرم ومدرسه ابتدائية بتوفيره
عين التمره ، حيث يؤسس البناء بعد السيل ولم يتسكن
الطلاب من الوصول الى المدارس الجيدة عنهم ولرفع
مستوى هذا القراء وعشائر بني حسن قنايا وكفرا ،
الرياء من الزملاء الكرام بتأييد هذا الاقتراح .

٣ - عملا ببدأ بناء هذا البلد وروعة موانعه
ويما أن الطرق حي الشريان الحويدي لا تظهر معالم
نقطة اردنا الزاهر ، فاني اشدق من المجلس المرفر
بعدم اقتراحه الثاني : -

١ - اتمام طريق رحاب - عين المعمورة ،
بجلا - الزرقه - الماخيسه المعمول به من رحاب
منه جنوب .

ب - فتح الطريق من الثلث السفلى - القبر
الايض الى الرحى - الخله وبجرشه - صعوت
والصالحه .

١٠ - فتح طريق من المودوس - سوسل - الكرم -
القيصه - عدوان - السامرة - المصهر .

د - اكمال الطرق القريه بالطرق الريسيه
من الاثني كيلو متر فيما دون على نفقة الاثني ما زاد

على ذلك تساهم اهل القريه والتي يساهم اهلها قريه
السوراه - سوسل - سوسل ربط طريقهم بشعبه طريق
المودو التي لا تزيد من الكيلو متر ونصف من الخط
الريسي وامل طريق الصيصيه فرق الزين احيد

حضرات النواب المحترمين
مباركوا بالبرقيه التي يمدونكم بها

مباركوا بالبرقيه التي يمدونكم بها

مباركوا بالبرقيه التي يمدونكم بها

مباركوا بالبرقيه التي يمدونكم بها

مباركوا بالبرقيه التي يمدونكم بها

مباركوا بالبرقيه التي يمدونكم بها

مباركوا بالبرقيه التي يمدونكم بها

مباركوا بالبرقيه التي يمدونكم بها

مباركوا بالبرقيه التي يمدونكم بها

تكملة على الجلسه الاولى

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون

(ط)

السيد الأمين العام :

اقتراح برقية رقم (٢٣)

التاريخ - ١٩٢٧/٥/٢٠

معلمي رئيس مجلس النواب الاكبر
ان اغلب قري عشائر القبائل التي تقع فيما بين العاصمة (عمان) و مدينة عمليا لا تزال عروسة من الطرق والاه والكهراء ، وفي كما هو معروف الطريق الحيري الذي يبلغ بالريف الاردني في سائر المقام والري .

لذا فالتا تترشح على الحكومة الموقرة بسرعة اتخاذ مشروعي الله والكهراء وايضاها لكل من القري التالية : -

القويسمة - سام الحيران - الرجب - ابو علفا
مسحاب - غرة نافع ليرة سال - الحويطة - جارا
البادودة - العليب الن - ام لعد - سنجيد - اميرامات
المطارين لم نصير - وام الكيام

كما تترشح على الحكومة الاجاز على عائلته
العاصمة لخدمة لافاز شيكا الحسوق بين القري في
ريف القبائل الواقع فيما بين عمان وماديا .

وتفضلوا بتقبل لائق الشيات

التائب
عبد الشور الحليدي
فرح ابو جابر

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون

(ي)

السيد الأمين العام :

اقتراح برقية رقم (٢٤)

التاريخ - ١٩٢٧/٥/٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم
معلمي رئيس مجلس النواب المكرم

ان منطقة الاثوز منطقة غنية بالياه والرامي والاشجار والاراضي الخصبة الصالحة للاستغلال ويسكن في هذه المنطقة عدد من المواطنين في قريتين عرومتين من كثير من الخدمات التي أصبحت خا لكل مواطن . لذا أشرح مايلي : -

(١) تحيد الطريق بين القرية وقرية الاثوز تشجيد السياحة وتنمية المواطنين حسن الامصال بالنسبة للمسلمين في المملكة . وهم يعانون من السفر صيفا وشتاء . وقد عيك المصالح قبل ان يصل الى اقرب طبيب للمنطقة .

(٢) ترويض الأراضي على اصحاب الحقوق في المنطقة ليشكلوا حسن استغلالها ، وليأمنوا جانب القوانين التي تصدر كل يوم بشكل مؤقت أو النظمه تحرمهم من حقوقهم المكتسبة عن طريق احياء الارض ومدة مرور الزمن على وضع اليد .

(٣) تعميم مشروع المياه على القريتين من مشروع مياه ادره . وبناء غزارات كاثينة الحسنة والاثرع في القريتين .

(٤) رضى المنطقة باستمرار بمزيد الخدمات التي تتكاثر في الصيف ولا تنقطع في الشتاء
(٥) حماية سكان القريتين من قاتلون حماية الصيد وموتلي نادى الصيد الذين اغتادوا من القاتلون سلاحة التحقيق على المواطنين .

(٦) تأسيس أبنية المدارس للقريتين
(٧) ايجاد مشروع كهراء لقرية الاثوز السدود عن طريق القسرس .

واقبلوا الاحترام :
التائب
عبد الباني جمو

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ل)

السيد الأمين العام :

اقتراح برقية رقم (٢٦)

التاريخ - ١٩٢٧/٥/٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم
معلمي رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد ، ،
لا يزال عدد من شوارع مدينة الزرقاء وبعض الاحياء معروما من التيار الكهربائي داخل حدود بلدية الزرقاء .

لذا أشرح تحويل القرائس هذا الى معلمي زور
الاقتصاد لمعالجة المسؤولين في الشركة بتأمين توصيل التيار الكهربائي الى شوارع وأحياء مدينة الزرقاء حسب نص النظام والقانون .

واقبلوا لائق الاحترام ، ،

التائب
عبد الباني جمو

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون

(ك)

السيد الأمين العام :

اقتراح برقية رقم (٢٥)

التاريخ - ١٩٢٧/٥/٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم
معلمي رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد ، ،
تتصل بلدة السخنة ضمن منطقة امتياز شركة الكهراء المركزية (عمان - الزرقاء) إلا أن هذه البلدة لا تزال عروسة من الكهراء بالرغم من وجود سكن على طول الخط بين الزرقاء والسخنة ، واستعداد تام من اصحاب الاموال للاشتراك في التيار الكهربائي .

تكملة لجلسة ١٩٢٧/٥/٢٠

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجواب : موافقون .

السيد الأمين العام :

الاقتراح برغبة رقم (٢٧)
التاريخ : ١٩٢٧/٥/٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب الكريم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،
إن سكرتير طب البهون وجرانجا يكاد يكون
عندنا أهل سكرتير في الشرق الأوسط من حيث
مهارة الأطباء . إلا أن المستشفى لا يتكفي لعدد
الحالات الشكة إلا بنسبة ٢٠٪ تقريباً .

لذا أقترح أن يصار إلى رصد خصصات كافية
لتوسيع المستشفى الحكومي ، و البهون ، في عمان من
ثلاثين سريراً إلى مائة سريراً على الأقل ، وأن يكون
المجالس الكاملة لهذا الصدد من الأمانة .

واقبلوا الإحترام ،

تأبى من

عبد الباقى جبو

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجواب : موافقون .

(٥)

السيد الأمين العام :

الاقتراح برغبة رقم (٢٨)
التاريخ : ١٩٢٧/٥/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد .

تستعمل شركات نفوسات عدداً كبيراً من البهال
والزقنين ، وهي تسير على نظام العمل على فترتين
يبحث يقضى العمل مستمراً ، ويخطر البهال والموظفون
من الزقوف على قارعة الطريق ساعات طويلة بعد
الانصراف من العمل لعدم وجود وسائل نقل لهم .
وبدأيت إدارة هذه الشركة مكتورة على
تلبية مطالب مستعملي الشركة باستمرار .

لذا أقترح تحويل الاقتراح ، بشروطه
وسائل نقل هؤلاء المستعملين إلى مصالح وزارة
الاقتصاد لدراسة مع إدارة الشركة وتبنيها بالتكامل
الذي يؤمن وسائل النقل للمستعملين .

واقبلوا الإحترام ،

تأبى من

عبد الباقى جبو

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجواب : موافقون .

— س —

السيد الأمين العام :

الاقتراح برغبة رقم (٢٩)
التاريخ : ١٩٢٧/ ٥/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

ارجو ان اذكر معاليكم بالاقتراحات التي سبق
ان اقرتها من خلال ردى على السيد الوزير يوهي : —

١ - مصاصات وميتازات المقيتين التي كانوا
يتمشون بها في قانون الخدمة المدنية اللقي .

٢ - اعاده النظر بخصايات الموظفين المسجونين
والضباط العسكريين الذين اخرجوا بالاستعداد والقتال
واعاد كل موظف وضابط لوظيفة الاصليته
ان جرداً وقع عليه وان الصالحه بحاجة لخدمته .

٣ - التحقيق بخصايات المسجونين الذين استمروا
من دفتر العام الاخير والاخراج عن اخص مدة التي
عشر عاماً فأكثر من مدة حكومته مهسيا كانت
بريته ونوعيتها .

٤ - مساواة الجبرولوجيين بالمعلمين ورثة
واثنا وصيغ الحقوق الاخرى .

هذا للاطلاع من معالي الرئيس وسمن المجلس
الكريم نبي القرأحي هذه والحمد لله على ابحاثنا الى
الحكومة لتفعلها بالاستعداد المبراد ٩٠ - ٩٣ من
نظام التعليم .

واقبلوا بقبول فائق الاحترام

تأبى البقاع

بشاره فحبيب

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجواب : موافقون .

٦ - مقررات اللجنة المالية والاقتصادية

السيد الرئيس :

تفضل الآن الى السيد الرئيس من جدول الاعمال
وليفضل معالي مقرر اللجنة المالية السيد خالد الحاج
حسن .

(١)

السيد الرئيس :

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة المالية مجلس النواب
التاريخ : ١٩٢٧/٥/٢٨ برئاسة معالي رئيس
الجنة السيد سليم الجبوت وسطرو كل من
معالي السيد خالد الحاج حسن والاعضاء السادة :
عبد الحشاش ، سليمان الرشيد ، فرح أبو جابر ،
حافظ ماضي ، يحيى الدين الحسني ، عمران الفاعله ،
موسى أبو الرقاب .

ونظرت في التقارير المالية عليها ، وبعد
مناقشتها ، قررت قبول التقارير التالية كما وردت من
الحكومة ، وتوصي المجلس الكريم الموافقة على
قرارها ، وهي : —

(١) القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٢٧ -
قانون مدخل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الإضافية
الشارقة من المبالغ المدفوعة والضريبة والمصارف
على

الاسباب الموجبه

حيث أن دائرة الجمارك كانت قد استوفت منذ ١٩٤٩ رسوما إضافية عن الكحول المصنوعة في الأردن ضمن القانون التبرع (١) والشرايات (الروحة) الواردة في ملاحق الدرك. لا تشمل الكحول وكسرات الصلابة ومن أجل تفتيش هذا الاحتياض، وكما كانت الصلابة العامة كان لا بد من قنونة الرسوم الإضافية لرسوم الكحول (٢) و (٣) لسنة ١٩٤٩ وما أن القانون رقم (٢٠) للدرك كان لا بد من وضع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ فكان لا بد من وضع القانون المعدل الذي يعمل بالقانونين المذكورين لتعديل المادة (١) من القانون رقم (٢٠) للدرك.

قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٦٧
قانون تعديل القانون توحيد الرسوم والضرائب الإضافية
المستوفاه عن البضائع المستوردة والمصدرة
والمصنوعة محليا

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الإضافية

- 2 -

السيد المقرر:

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

المستوفاه عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة
عليا لسنة ١٩٦٧) وتبرأ مع القانون رقم (٢٥)
لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيايلي بالقانون الاصيل كقانون
واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٦/٦/٥ .

المادة ٢ - تعدل المادة السابعة من القانون
الاصلي بحذف الفقرة (١) منها واعادة ترقيم باقي
الفقرات مجددا من (١ - ٧) .

المادة ٣ - يعود العمل بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٩ كما كان عليه قبل الغائه بالفقرة (أ) من المادة (٦) من القانون الاصلى .

مجموعه حول القانون المؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٦٧ المملد لقانون توحيد الرسوم والضرائب الإضافية

المستوفاة من البضائع المستوردة والمصدرة والمضخمة عليها

اجراءات اللجنة المالية مجلس النواب

١٥٨٤: صحاح وردت مني احسنه منه يا لعليل اللطيف

المادة المسوّل بها الآن

1

انظر قرار اللجنة المالية رقم (٣)
المؤرخ في ١٨/٥/١٩٦٧ البند (٢)

من سنة (٣) من القانون المحلي بتخطيط حارة
(رقم ٢١ لسنة ١٩٤٩) الواردة فيها والاستضافة
حيا بمحارة (رقم ١١ لسنة ١٩٤٨)

و على الرغم من أن بعض أنظمة الترخيص في الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية قد جعلت من الصعب البيع لأنهم يميلون إلى تطبيق طرق معينة، تلك التي تخدم وتسكن بعض أنظمة الترخيص على هذا النحو، فإن كل هذا لا يرد بعض الدول، مثل العراق، التي لا تزال بحاجة إلى إصلاح قانون حرية المراسلة، ثم (٢٠٠٣) سنة ١٩٩٤، والذين التزموا بالإصلاحات التي اقترحتها منظمة التجارة العالمية، ثم (٢٠٠١) سنة ١٩٩٤، وهي عملية

الحمد لله

هو وقوع خطأ في الاشارة الى قانون سابق
عندما درس القانون في مجلس الامة .

قانون موقت رقم (۱۲) لسنة ۱۹۶۷

قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب
لأهمية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة
والمصنوعة محليا

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون
معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية
لشعولة عن الضمان المستوردة والمصدرة والمصنوعة
على سنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٢٥)
سنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي
لقانون واحد ويعدل به من تاريخ العمل بالقانون
اصلي .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون
الأصلي بشطب عبارة (رقم ٢١ لسنة ١٩٤٩)
الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (رقم ١١
لسنة ١٩٤٨).

الميد الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٧ كما تلاه المقرر .

الجميع : موافقون .

(२)

لمبدأ المقرر :

موسم الخمر والاحراس

المادة كما وردت من الحكومة بالتعميل الجديد.

المادة الممول بها الآن

الحالة (٢)

على المادة (٣) من القانون الأصلي، إضافة العبارة التالية بعد جملة (الشركات الروحية) الواردة في المذكرات، والكحول :

يعتبر خدعة وضربون في السنة على رسم الكوس عن
رواتب الروحية المبرورة في الملكة الارنية المسماة التي
نفي يقتضي قانون صبح المسكرات لسنة ١٩٢٨ وتبديله
قانون محل عمل.

تعتبر الرسوم التي استوفيت من المسكرات والكحول بموجب القانون الأصلي كلها استوفيت بموجب أحكام المادة الثالثة من حيث صلاحت. بهذا القانون لا توجد ما لم يكن محذورا بحكم قضائي.

عطا أصل بالتأنيث الأصلي

انظر قرار اللجنة المالية رقم (٣)
المؤرخ في ١٨ / ٥ / ١٩٦٧ البند (٣)

chaiti : modiki

الاسباب الموجبة

منذ سنة ١٩٤٩ رسوما اضافية من الكمون الصنوعة في الاردن دون صلاحية ان تعربف للشرويات (الروحية) الواردة في قانون المسكرات لا تشمل الكمون والمسكرات الاخرى ، ومن اجل تفتين هذا الاستثناء كما اقتضته للمصلحة العامة كان لابد تعديل قانون الرسوم الاضافية لرسوم الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٤ .

قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٦٧
قانون معدل لقانون الرسوم الجماركية لرسوم الجمرلك والكمون

المادة ١ - يسي هذا القانون الموقت وقانون معدل لقانون الرسوم الاضافية لرسوم الجمرلك والكمون لسنة ١٩٦٧ وتترافق مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٤ الصادر في ١٢ شباط ١٩٤٤ في القانون رقم ١٩٦٧ كقانون واحد ويصل فيه من تساريه نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٣) من القانون الاسمي واصافة الفقرة الثانية بدع حذارة والشرويات (الروحية) الواردة فيها -
والمسكرات والكمون .

المادة ٣ - تعال الرسوم التي استوفيت عن المسكرات والكمون بموجب القانون الاسمي كالمها استوفيت بموجب احكام المادة الثالثة منه سيما جلست هذا القانون ولا ترد ساء لم يكن صدقها جكم نفس .

السيد الرئيس :

عليه ان المجلس على القانون رقم ١٩٦٧ ؟
المجمع : موافقون

(٤)

السيد الرئيس :

والآن تأتي ليحت قانون بنك الاتحاد الصناعي الموقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٥ وهو مؤلف من (٥٨) مادة في (١٢) صفحة فهل هناك اي اعتراض على ما ورد فيه وقد وزع على حصر انكم وتضمنه بسين ايتكم .

السيد الرئيس :

تفضل يا سيد يوسف

السيد العظم نائب معان :

لصحت الفقرة (ج) من المادة (٧) من هذا القانون تنص على :

« اجتناب رؤس المال الاجنبي للمصارعة في المصارع الصناعية او الترفيهية ، فارجو تفسير رؤس المال الاجنبي ، هل يشمل رؤس المال العربي ام لا ؟ اذا كان يشمل فهنا غير موضح في نص الفقرة التي نلتمها ؟ وارى ان يقال غير الاردني .

السيد المقرر :

طهيا لاجنبي ، عسكري حسب العرف المال والاصحابي لا نقول اجنبي معناه كل مبال خارج من المال الاردني ، يعني هذا ماليا مبروف .

السيد العظم نائب معان :

المادة (١٢) حرف (ج) ، ان يتاحد مع عاملين او مهنين او اي نوع آخر من المشتارين الاردنيين او الاجانب لمصلحة « . ترك الموضوع عام ، دون اضافة الاولوية للمشتار الاردني او الغير الاردني ، الفصل اعطاء الاولوية للاردنيين . للمشتارين كلهم اجانب وليس ايردي واحد .

السيد الرئيس :

هو من حقه ان يسأل ، والمقرر يتألف عن رأي اللجنة واذا صار عرض للحكومة يتأدر .

السيد المقرر :

اذا سمحت ابع يوسف اباويك ، الواقع من المعروف ومن البيهني انه اي مصلحة اردنية لا يمكن ان تقدم على تعيين او توظيف مستشار او غير اجنبي ، الا بعد او عندما لا يتوفر لبلدا هذا الخبر او للمشتار الاردني ، فهنا الفقرة شيء واقترح ابع يوسف .

السيد الرئيس :

لوجودكم ايجلك اذنت باسمي الاخ .

السيد العظم نائب معان :

دائما عند النقاش ، نقاش اي قانون غير وارد ايراد اي شخصي بعبه ، المرفوع من ناحية قانونية الوزراء وبارجون وآيكون ، مجلس بلدي وآي آخر المقصود عندما تقول شيء ، قد يأتي الامان فلما تريد المقصود ان اجتناب لانه هو عيب الاجانب ، وهذا وارادكم كل شئ من التسويب ، فلما امكنا اعطاء الاولوية للاردنيين فلا يؤثر ذلك على القانون .

السيد الرئيس :

معالي بتاريخ ١٢ ، اتخذت وليك . تسع رأي الاخرين .

السيد غصيب نائب الساط :

هناك موجود نص خاص في تنظيم الخدمة المدنية عن الخفاء وغير الخفاء ، انسه لا يجوز استخدامهم الا في حالة عدم وجود اردنيين .

السيد الرئيس :

انت اعطيت رأيك ، في نفس يوزيدوا رايتك لانك عارضت قرار اللجنة ، معالي بتاريخ ١٢ وضع تاحية مهمة .

السيد ابراهيم نائب معان :

اؤيد اقرار الاخ يوسف العظم

السيد العوران نائب القليلية :

يا سيدي ما تقبل به معالي الرئي بتاريخ ١٢ وارد ، نظام الخدمة المدنية متنا وراسح ، اذا وجد الغير الاردني واذا وجدته الهنس الاردني ، اذا وجد اي واحد اردني فالاولوية له ، لا يتاخر اجنبي الا اذا لم يجدوا اردني .

السيد الرئيس :

معالي رزق اللامي . . .

السيد وزير المالية :

معالي الرئيس ، الامل برادة للخدمة ، وبتك الاتقاء الصناعية جلس اذاره كله اردنيين وعرب ، والسائل ويشمل في الصناعات اوديين وعرب ، والسائل او رخصا ووضعنا الاولوية ، فغير الاولوية حسي تاتس الموجود هناك يعطوا ويتأكد ان الاولوية العربي حيا امكن استخدام الاردني ليعف اردني ، لخدمة كبيرة ومطاطة وشكلية ، لكن نقترح جنين

لجنة دائمة لاختيار

البية وكذا مواطنين في هذا البلد. وكذلك مسؤلون
وقد قرى انه لا يجوز تبين الاجنبي احياناً لا يمكن
تروم الارضى . ولكن ان قيل هذا الرأى هو تقديره
جلس الادارة . وهو موضوع شكى .

السيد الرئيس :

السيد رزق الطائفة . . .

السيد الباطية نائب اريد :

نحن في حدة تشريع ، وتشريع لا يتجزأ
كل قوانين الارض تزكك على حيازة المواطنين ،
واحتد به ضرورة ذكر الارضى حلة وضروية ،
لان التشريع يوجد تخفة للمواطنين اولاً واخراً ،
فأما كند على حلة العبارة بالذات فأكند على استعادة
ما يمكن من المكلفات الاثرية ، اعتقد بانها مفيدة
وما في فضايلة اطلاق ان تذكر وتؤكد عليها .

السيد الرئيس :

السيد عمران الباطية . . .

السيد الباطية نائب الكرك :

أنا اريد رأي الأستاذ العظم واثى عليه .

السيد الرئيس :

الأستاذ جمو .

الشيخ جمو نائب عمان :

الراغب يجب ان يصى بالقانون ، بان الارض
الارون دقنقري ، الجازي ان انقري الاجنبي كركه
اجنيا دائماً على الارض ، في هذا القالب يخرج
من بيلة في الباطية الغربية ويوضع نظرية اقتصادية
وصوت باسمه (صانع الحسابان مني حسن) ،
وعر حارب يصل اهل عمل في علم الاقتصاد له ثلاثة
شهور في هذا البلد يصب من عمل ، وله نظرية مسجلة
باسم وصرفت جا دعي نظرية (لقبية التسيه لوقت
يزداد) عندما راجع للمؤرخين وعامة البلد المركزي

عرصا عليه رأينا مقدره ليربون دقنقرا ، بينا هناك
من يطمح في الاقتصاد الا ١٩٠٠-١٩٠١ يتقاضى الرأى
الشهم الكبير ، بينا هذا الشباب الارضى كند في الفرج
بلد الغربية ، سجلت نظرية باسمه (نظرية صانع
والام عري ، له ثلاثة شهور يصب من عمل في هذا
البلد ونحن نستورد الحبراء ، ولذلك انا اقترح ان يصب
بان الارضى له الاولوية ثم العربي .

السيد الرئيس :

السيد انوار حسيب ، تفضل المقتضد بعد السيد
انوار حسيب ، وصوت على الصوت المعارض .

السيد حسيب نائب بيت لحم :

بالرغم ما تفضل به السيد عبدالحرب العالي الا
انه يوجب على هذا المجلس . حفظ حق الارضى في
الدرجة الاولى ، لانه ثبت ايضاً ان الاجنبي دائماً متفضل
في بصى الاجانب .

السيد الرئيس :

استاذ القراحة محدثاً عن صوت عليه .

السيد العظم نائب عمان :

لكي مطلع الامراء لادة (٢٤) لما لارتباط في
هذا المخرج ، والليل ان الارضى مغلل فانيا . (٢٥)
تفرد و تبين العام والليل العام والمير العام وإقراره
للمشاورين الاجنبي مع و ما في اردي ، اذن القصة
حا واصمة جلا . الاجنبي وليس الارضى
السيد الرئيس :

استاذ القراحة .

السيد العظم نائب عمان :

اراي نوع اكسر من المشاورين الارديين
والاجانب وعللى الاولوية للمشاورين الارضى .
السيد الرئيس :

من حق المقرر ان يرد على الامراض

السيد المقرر :

بالوق ان لا اعترض ، بل اريد ما ذهب اليه
الاب يوسف ، لانه حشدا مفهوم حكما ، وما في مانع
ابداً من توضيح ذلك في الفترة (٢٥) فلما سجلت
تصلل قبالي على آخر الفترة (شرطة اصطاء الاولوية
لارديين) في آخر الفترة (٢٥) من لادة (١٢)

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على حلة الاستاذة ؟

الجميع : موافقون

السيد العظم نائب عمان :

لادة (٢٠) يقرر المجلس نسبة عدد الاسهم
التي يمكن ان يمتلكها الاجانب) والمجلس له مفهوم
رصاد بركة اجني اذا قلة مفهوم راس المال ، الاجنبي
مو غير الارضى ، ثقل على المال ، ولكن لا ثقل عن
البري بانه اجني ، فلذا المجلس يقرر عدد الاسهم التي
يمكن ان يمتلكها غير الارضى كمنكة غير اردي ، كص
على اي شخص يحول غير اردي ، اما الاجانب مفهوم
مستور ان الاجنبي شخص اجني غير عربي .

السيد الرئيس :

رجو ان نسمع رأي معالي سلم بك رئيس
الجنة المالية يجب ان نسمع رايه .

السيد البحت نائب عمان :

عرفت جميع القوانين الموجودة في المملكة
الارضية المالية ، كمنكة الاجنبي ، ان الاجنبي كمنكة
الاجني ويثبت في اي قانون يعني غير الارضى .

السيد المقرر :

كان سابقاً لاسهام العربي بيجر كسام اجني
في شركته القائمة الارضية ، ولكن وضع تمثيل
بالك ، واصلى لاسهام العربي نفس الحسناً للمثل
للسام الارضى في المساعدة ، اول كمنكة لاسارية
سام عربي يساهم في اي شركة في حنلا البلد ،

يجب عليه ان يقدّم موافقة مجلس الوزراء على ذلك
وعند ذلك لا يعتبر اي مساهم عربي كسام اردي
بالاستاذة ان لا تنقضي به .

السيد الرئيس :

حله النقطة بالذات انتهت ؟

السيد العظم نائب عمان :

المادة (٢١)

و تعدد علاقات اعضاء المجلس بقرانه على
الاقتصاد (١٥٠) دينار في السنة وعلى ان تحسب
على اساس عدد الجلسات التي يجتريها القضاة واثاني
هل علاقات اعضاء المجلس مجتمين ام فردوا ؟

السيد الرئيس :

القرار الواحد .

السيد العظم نائب عمان :

المادة (٢٤) (٢) تبين للمير العام ونائب
المير العام والمير والمشارين والاجانب . . . بلغ
اقرار رفع كمنكة (الاجانب)

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على اقرار الأستاذ يوسف ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

هل هناك ملاحظات على القانون (١٧)

غير ما ذكر ؟

(رقم احد اي رغبة في ذلك)

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على التصاوغ مع التعديلات
التي ادخلت على ؟

الجميع : موافقون

(وهذا خبر نص قانون القانون الذي دون
حله ، وكذا يبرع المجلس الامين المؤرخ)

لجنة امانة المجلس

الاسباب الموجبة

ان الناية من هذا القانون هي تشجيع وتسريع التصنيع وتنشيطها وسماحتها وتوسيعها وتطويرها وتجديدها وزيادة فرص العمل في الاردن وتنمية القطاع الخاص وسماحته وبالتالي السير في النهضة الاردنية قداما الى الالم.

قانون بنك الاموال الصناعي المؤقت

رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٥

الفصل الاول

مبادئه عامة

المادة ١ - يسمي هذا القانون المؤقت (قانون بنك الاموال الصناعي لسنة ١٩٦٥) ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكليات الواردة في هذا القانون المبادئ الخاصة لما ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

المادة ٣ - الملكية الاردنية المباشرة

المحكومة - حكومة الملكية الاردنية المباشرة

البنوك - بنك الاموال الصناعي للرأس بمقتضى احكام هذا القانون .

المجلس - مجلس ادارة بنك الاموال الصناعي

مشروع صناعي - اية مؤسسة اولية يملكها القطاع الخاص وتعمل للربح وهي قائمة باستمرار لتنتج بالتصنيع او السياحة او النقل الخاص بالسائحين فقط او لتعدين او لتحويل الصناعي لمصادر الثروة الطبيعية في الملكية او لتخدمها .

فرسق آخر - اية مؤسسة او جهاز من مؤسسات واجهزة الحكومة او اية حكومة اجنبية ، واية منظمة او جهاز او وكالة او مؤسسة تحويلي دولية ، واية فرد اوجبة او شركة خاصة ، او عامة او جمعية تعاونية ، سواء كانت عاملاً او خاصاً ، افراداً او بالاتفاق .

المادة ٣ - يؤسس في الملكية بموجب احكام هذا القانون بنك يسمي (بنك الاموال الصناعي) يكون له ولاية دائمة ، واستقلال مالي واداري ، وتحت مسمى به . وشخصية اعتبارية بحيث يتيم الله نواي وتقام عليه باسمه .

المادة ٤ - يكون المركز الرئيسي للبنك في عمان . وله ان يفتش فروعاً او وكالات وان يميز الوكلاء والمراسلين في داخل الملكية وخارجها .

المادة ٥ - تنطبق على البنك احكام قانون الشركات المعمول به اذ كانت متفقة مع غايات البنك ولم يرد نص على خلاف ذلك في هذا القانون او في النظمة البنك وتعليماته .

الفصل الثاني

غايات البنك

المادة ٦ - ان غايات البنك هي :-

- أ - تشجيع المشاريع الصناعية ، وتنشيطها ، وسماحتها وتوسيعها وتطويرها وتجديدها .
- ب - زيادة فرص العمل في الملكية .
- ج - تشجيع وتنمية ملكية القطاع الخاص لاسهم للمشاريع الصناعية والمنتجات التي تصورها .
- د - مساعدة سوق الأوراق المالية على النمو والتطور في الملكية .
- هـ - تشجيع الصناعات الصغيرة ، الحرفية واليدوية وخاصة من طرقت تأسيس الجمعيات التعاونية الخاصة بها ودعم هذه الجمعيات بالمعونات الفنية والفرص المالية .
- و - تشجيع تحويل المشاريع الصناعية ، من مصادر التحويل الداخلية او الخارجية العامة او الخاصة او السدولية .

المادة ٧ - يقوم البنك لتحقيق غاياته بما يلي :-

- أ - تشجيع تأسيس المشاريع الصناعية وتوسيعها وتجديدها وتطويرها وإعادة تنظيمها .
- ب - تمويل المشاريع الصناعية بالتزويذ المسددة طرية الاجل او موسعة الاجل ، او شراء سندات للمشاريع الصناعية او شراء اسهمها او والقيام بكل ذلك .
- ج - الاكتساب باسمهم للمشاريع الصناعية ان ضمان يبعها او تحكها .
- د - شراء المنتجات ذات الدخل الثابت التي تصورها للمشاريع الصناعية .
- هـ - اصدار الكدالات والكتالات المالية .
- و - تزويد المشاريع الصناعية بالمشورة الفنية والمعونات الادارية الاكملت بماحاجة لها .

بنك الاموال الصناعي

ز - اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية ودراسات تسويق الناتج للمشروع الصناعية ، والحظر على اعداد الدراسات وتقويمها .

ح - اجتذاب رؤس المال الاجنبي للمساعدة في المشاريع الصناعية او اقرانها .

ط - تبني اية وسائل او تدابير يقرها المجلس لتحقيق غايات البنك شريطة ان تتسم مع احكام هذا القانون .

المادة ٨ - البنك يحول صلاحيات الاقراض وتقديم السلف والكتالات للإفراد والمنظمات والمؤسسات الاعوانية ، والشعور في عمليات التمويل ومعاملته معهم ، حسب الشروط التي يراها البنك مناسبة على ان تؤخذ الأمور التالية بين الاحبار : -

أ - امكانية الحصول على التمويل اللازم كلاً او جزئياً مع مصادر اخرى بشروط معقولة .

ب - سلامة للشروع الصناعي من الوجهتين الفنية والاقتصادية .

ج - مدى اسياس الشروع الصناعي في تنمية الموارد الاقتصادية للمملكة .

د - قدرة الشروع الصناعي على الربح في اسواق الاتساع بالحماية .

المادة ٩ - لا يجوز لـ البنك اعطاء القروض او القيام بأي نوع من انواع التمويل لاي مشروع صناعي : -

أ - الا على اساس التزام اكيد من المستفيدين بالوفاء .

ب - والا بفسادات كافية .

ج - والا بعد اثبتت من قدرة للشروع على الوفاء .

المادة ١٠ - لـ البنك ان يطلب الحصول على اذات كاتية تبين بان القروض او اى تمويل آخر قد اصبحت في تحقيق الاغراض التي منعت الاموال لتسيقها .

المادة ١١ - لـ البنك ان يطلب من معولة ادارة سلبية وتكون حاسبة صميحة .

الفصل الثالث

مطلبات البنك

المادة ١٢ - تحقيقاً لغايات هذا القانون ، يخول البنك الصلاحيات والسلطات التالية في ادارتها وفقاً لظروف والشروط التي يقرها المجلس بين حين وآخر .

أ - ان يرم القود والاعطالات وعقود الاجراء مع فريق آخر ، وان يمد ما ويتعلما .

ب - ان يقبل الهبات والهدايا ويستعملها لاجرائه الخاصة سواء كانت اموالاً او اموالاً او حقولاً .

ج - ان يتناقد مع عباد من مهتمين او نوع آخر من المشتارين الإقليمين او الاجانب لخدمته . شريطة اعطاء الاولوية للترافين .

د - ان يملك الاملاك الحقيقية او الشخصية ، بما في ذلك الزروعات والسمات والاسهم وسمات الانواع والكتالات والعود والسمات والمطالبات والشعور والمسكرات والسيكات والسمات التجارية والقنوات عامة وبوالات البنوك عامة ، والحدود والبروق والبروق والى وثائق متهته للبنين او السلك . وان يصرف بهذه الاملاك ضمن الشروط وبالوسائل التي يقرها المجلس .

هـ - ان يملك السلع معقولة اية وثيقة من الوثائق المترتبة في (د) .

و - ان يصدر خطابات الاضداد وخطابات القسما .

ز - ان يحصل أي حق من حقوق البنك القارية او يبالغ عليه ، وان يقضي طرأاً آخر بشأن الامتيازات والحقوق . ولذا قرر المجلس اجبار قروض البنك ديوناً حكومية فلها معاملة يجب ان تحصل وفق قوانين محصل الاموال الاميرية للتمويل بما في المملكة .

ح - ان يفتح حسابات تجارية وان يودع ويأخذ لاجل في أي بنك او شركة استثمار عليه أو اجنبي ، دون تحديد لمكان أو لقومية .

ط - ان يملك القروض او وسائل التمويل التي يقدمها المشرعون في المملكة لفي المشاريع للصناعة .

ي - ان يقرض من مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية شريطة : -

١ - ان تصح هذه القروض جديراً تزامناً على موجودات البنك .

٢ - ان يكون اصدار السندات المالية قد تم بموافقة وزير المالية . ووزير الاقتصاد الوطني وحافظ البنك المركزي .

٣ - ان يكون الاقتراض من المصادر الخارجية بموافقة الحكومة ، وان تكشف الحكومة قروض الخارجية وإرفاقها اذا طلب منها ذلك .

لا - ان يملك القنارات لاستعمالها الخاص فقط ، وفي حالة الوفاء بدين مستحق أصبح محصيه مشتركاً فيه ، وفيما ان يملك القنارات والمنشآت المقررة لرفعها وحسب المصلحة وعليه ان يتخلص منها ببيعها بأجر فرصة ممكنة اذا كانت تفيض من حاجات استعمالها الخاص .

ل - ان يقوم بشكل عام بجميع الاجراءات والتدابير المنطقية بجماعة صلاحياته والبطقة عليها بمقتضى احكام هذا القانون .

مجلس النواب
١٩٦٧

المادة ١٣ - البت أن يمنح القروض للصناعات الصغيرة بمبالغ لا تزيد عن (٥٠٠٠) دينار لأي عيّل شرطيّة ألا يزيد مجموع الاقتراض لهذه الصناعات عن ١٠٪ من مجموع موجودات البنك ويقرر المجلس شروط منح هذه القروض .

المادة ١٤ - لا يجوز للبنك : -

١ - أن يمنح إسهيلات مالية للحكومة أو البلديات أو الثروة أو مرافق الخدمات العامة وأية مؤسسة لم يسمح هذا القانون بتقديم التسهيلات لها. ولا يشمل ذلك شراء أبنونات أو سندات الحكومة الأردنية. كما لا يشمل هذا الحظر للتراخيص الصناعية التي تساهم فيها أو تقرضها الحكومة.

ب - أن يقلل التوائم بفائدة أو بدون فائدة .

ج - أن يعطى قروضاً تفل آجالها عن سنة واحدة .

د - أن يتبنى سياسة استثمار تتعارض مع السياسة الاقتصادية أو السياسة النقدية في المملكة .

هـ - أن يعيد تقدير وأسماؤه بتعمد زيادة القيمة الاسمية للسهم الواحد ، أو قسمة السهم الواحد الى عدد أكبر من الأسهم .

و - أن يحصل على تسهيلات ائتمانية من البنك المركزي سواء عن طريق القروض أو السلف أو إعادة الخصم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

القضايا المعلقة

راس المسالك

لثلاثة ١٥ - رأس مال البنك المصرح به ثلاثة ملايين دينار مقسومة على ثلاثة ملايين سهم قيمة كل منها دينار واحد . وتقسّم الأسهم إلى عشرين :-

١ - أسهم عادية (وعندها المصرح به ١٠٠,٠٠٠ رأسمال) تمتلكها خزينة الحكومة فقط .

ب- أسهم ممتازة (وعندها المصرح به ٢٠٠٠٠٠٠٠ سهم) يمتلكها القطاع الخاص فقط .

تأديدة ١٦ - تسد مساهمة الحكومة في رأس مال البنك كما يلي : -

— تحول جميع موجودات صندوق الائتماء الصناعي الى البنك كما يجري تقديرها خلال شهر من نفاذ العمل بهذا القانون .

بنت ويدفع وصيد للمهاجرة على ثلاثة أقساط متساوية ، يستحق الأول منها بتاريخ تأسيس البنك ، ويستحق القسط الثاني خلال (١٢) شهراً من هــبـا التاريخ ، والثالث خلال (١٨) شهراً منه .

176) - تعرض الأسهم الممتازة للبيع بالطريقة وفي الأوقات التي يقرها المجلس ويحدد النطاق الخاص
أي الأفراد والشركات والهيئات المحلية أو الأجنبية قيمة الأسهم الممتازة التي اكتسبوا
بها بالطريقة وبعدد الأساط التي يقرها المجلس شريطة ألا تزيد قيمة البيع لكل أسهم عن
ثلاث سنوات .

المذكورة ١٨ - بعد قيد الاستدراكات الخاصة بالقائمة المستحقة على المبالغ المقررة وتنفقات التشغيل واستهلاك الموجودات وأي نوع من أنواع الاحتمال، يجرى توزيع الأرباح كما يلي: ...

١ - توزيع الأرباح على الأسهم الممتازة فقط بنسبة حدها الأدنى المضمون ٦٪ في السنة .

بـ إذا فقصت الأرباح المدة للتوزيع في سنة ما عن هذا الحد الأدنى المقتضى فإن الحكومة
مخولة بمنعضى هذا القانون بتغطية النقص ودفع التسرق للمساهمين ولا تعتبر مثل هذه
المدفوعات ديناً للحكومة على البنك .

ج - إذا زادت الأرباح المعدية للتوزيع في سنة ما عن ١٢٪ في السنة ، فإن فائض هذا الزيادة

د - يجوز أن يوزع ما يزيد من الأرباح عن ٦٪ في السنة على شكل أسهم أو مستندات خاصة بالبنك أم الشركات المساهمة الإردنية .

هـ - تكون جميع الارباح الموزعة على المساهمين معفاة من ضريبة الدخل .

للمادة ١٩ - يجوز زيادة رأس مال البنك بقرار من المجلس توافق عليه أكثرية الخيرة العاملة لحملة الأسهم العادية والممتازة . وفي حالة زيادة رأسمال البنك ، يكون للمساهمين المسجلين حتى الانطباق في الاكتتاب بالأسهم الجديدة من حيث احتفاظهم بنفس النسبة من رأس المال .

المادة ٢٠ - يقرر المجلس نسبة عدد الاسهم التي يمكن ان يمتلكها الاجانب. والمجلس ان يرفض ايسة مساهمة للاسباب التي يعتقد بوجاهتها، وله ان يمارس اية سلطة او صلاحية ليحول دون نشاط فرد او جماعة على مقدرات البنك.

٢١- لكل سهم عادي أو ممتاز صوت واحد في جميع القضايا المعروضة على الجمعية العامة - باستثناء انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذي لا تشترك فيه الأسهم العادية - بشرط أن لا يزيد مجموع الأصوات التي تملكها الأسهم العادية في أي اجتماع عن (١/٣) عدد الأصوات المقتطعة لذلك الاجتماع.

المادة ٢٢ - أ - لا يجوز إلغاء الشك أو تصفته إلا بقانون .

ب- في حالة تصفية البنك ، توزع موجوداته على أسهمه وتبلغ الأرباح المضافة

John I. Anderson

الفصل الخامس
نظام البنك وإدارته

المادة ٢٢١ - يتم تنظيم شؤون البنك وإدارة أعماله مجلس إدارة ورئيس مجلس ونائب الرئيس ومدير عام البنك ، ويجوز تشييز بالمدد اللازم لذلك .

المادة ٢٢٢ - يرأس مجلس الإدارة من تسعة أعضاء أو أكثر (على ألا يزيد عن خمسة عشر عضواً) ولكل على الوجه التالي : -

أ - ممثل من وزارة الاقتصاد الوطني .

ب - ممثل من مجلس الأعمار الأردني .

ج - ممثل من البنك المركزي الأردني .

د - ممثلان عن البنوك التجارية .

هـ - ممثل عن الفرق الصناعية .

و - ثلاثة ممثلين من حملة الأسهم المشتركين

ز - ممثل أو أكثر يجري تعيينه حسب أحكام المادة (٢٩) من هذا القانون

المادة ٢٢٣ - يجري تعيين ممثل وزارة الاقتصاد وممثل الأعمار الأردني وممثل البنك المركزي الأردني بإقرار من وزير الاقتصاد الوطني ، ونائب رئيس مجلس الأعمار وعصافئ البنك المركزي الأردني على التوالي . وفي حالة غياب أي منهم يجري تعيين ممثل آخر يقض الطريقة ليوب عن المقصر للقيب خلال مدة تقيه .

المادة ٢٢٤ - يجري تعيين ممثل البنوك التجارية في المجلس حسب الترتيب التالي : -

أ - تتدرج أسماء البنوك المرخصة العاملة في المملكة حسب مقدار مساهمتها في رأس المال ، الأعلى للأدنى ، وإذا تساوت مساهمة يتكبن أو أكثر فترتب الاسماء في الجول بالترتيب الأبجدي فيما بينها شرطه ألا تقل مساهمة البنك في رأس المال عن ٥٠٠٠٠ دينار

ب - بين فئلا البنكين المدرج مساهمتها في امل القائمة ممثلين البنوك التجارية في المجلس

وتتبع الترتيب الدوري بعد ذلك في تعيين خلفهما .

ج - إذا نقصت مساهمة بنك عن ٥٠٠٠٠ دينار في أي وقت ، تسقط عضوية بته فوراً ،

ويطلب اسم البنك من القائمة

د - لا يشترك اسهم البنوك المسجلة مساهماً في القائمة في التصايات أعضاء مجلس الإدارة الآخرين .

المادة ٢٢٧ - يجري تعيين ممثل الفرق الصناعية بناء على قرار يتخذه مجلس الاتحاد هذه الفرق ، ويمدأ وزير الاقتصاد الوطني .

المادة ٢٢٨ - لا يجوز أن تقل مساهمة أي عضو من ممثلي حملة الأسهم المتأخر في رأس مال البنك عن (١٠٠٠) دينار وتسقط العضوية تلقائياً إذا انقضت المساهمة خلال مدة العضوية عمن هذا الخليج .

المادة ٢٢٩ - إذا بلغت مساهمة أي شخص أو بنك أو مؤسسة عامة في البنك ١٠ ٪ من رأس مالها - المسح به فيحق لهذا الشخص أو المؤسسة أن يبين لعله له حقاً في مجلس الإدارة دون الاشتراك في الانصافيات العامة ، وتسقط هذه العضوية تلقائياً إذا انقضت المساهمة خلال مدة العضوية من هذه السببة .

المادة ٢٣٠ - تكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ما عدا ممثلي البنوك فتكون مدة عضويتها سنة واحدة .

المادة ٢٣١ - تحدد علاقات أعضاء المجلس بقرار من على ألا تتجاوز ٧٥٠ ديناراً في السنة وعلى أن تحتسب على أساس عدد الجلسات التي يحضرها العضو أو نائبه .

المادة ٢٣٢ - أ - ينتخب رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس من بين أعضاء المجلس بقتضى أحكام قانون الشركات ويقوم رئيس المجلس بتشكيل البنك في علاقته مع الحكومة ومراسم نائب الرئيس صلاحيات رئيس المجلس عند غيابه .

ب - يجتمع المجلس بناء على دعوة تصبى يصدرها رئيس المجلس أو بناء على طلب عضيل يقدمه أربعة أعضاء في المجلس يرضون فيه أسباب عقد الاجتماع ويجب ألا يقل عدد الاجتماعات عن مرة واحدة في الشهر .

ج - يتألف النصاب القانوني لجلسات بحضور ثلثي أعضاء المجلس وتتخذ القرارات بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين والتساوت في التصايات يكون للرئيس صوت مرجح .

د - بين المبرر العام أحد موظفي البنك أياً عاماً للمجلس يكون مسؤولاً عن تدوين وقائع الجلسات التي يقرها رئيس المجلس والمدير العام هذا الموظف كما يكون مسؤولاً عن تدوين قرارات المجلس ويجب أن يوقعها أعضاء المجلس الذين حضروا الجلسة التي اتخذت فيها هذه القرارات .

هـ - إذا توفي أي عضو من أعضاء المجلس أو اعتزل أو انقضى عن عمله أو فقد مركزه لأي سبب من الأسباب قبل انتهاء مدة عديته للقررة فيعين شخص آخر في مكانه الذي خلا

مكتبة
البنك
الأردني

لأكبال للدة الباقية حسب إجراءات الصين الأولى إذا كان العضو معيماً . أما إذا كان متزوجاً فيجب عليه المرحح الذي حاز على أكبر عدد من الأصوات ولم يتيسر في الانتخابات الأخيرة .

و - للمجلس أن يبيع أراضي أو غيرها أو مستأجرين أو موثقلين بمقتضى اجتماعاته إذا رأى ذلك مناسباً .

٢٢٥ - يجوز للمجلس أن يركب غلماً خاصة بميدانها يعرض مصالحاته أو بالقيام بوظائف وواجبات معينة . ويمكن أن تفسر عضوية هذه اللجان أعضاء المجلس والمدير العام ونائيه وموظفي الجهاز التنفيذي . وتحدد صلاحيات هذه اللجان وميادين عملها بقرارات المجلس التي تتصون تأكيدها .

٢٢٥ - للمجلس وحده أن يتخذ القرارات التي يراها مناسبة بشأن الأمور التالية : -

أ - تقرير السياسة العامة للجيش ووضع الأنظمة الداخلية الضرورية التي يجب عرضها على اللجنة العامة للمصادقة عليها في أول اجتماع يقدّم لها .

ب - وضع الأنظمة والتعليمات التطبيقية لتوزيع واجبات موظفي الجيش ومسؤوليها وتحديد مسؤولياتهم وضمان القيام بها على أفضل وجه .

ج - تحديد عدد الوظائف في الجيش ، وتصنيفها ودرجاتها ورواتبها .

د - تعيين المدير العام ونائب المدير العام واخبراء والمستشارين والمهامي أو المستشار القانوني وطبيب الجيش .

هـ - تعيين مدققي الحسابات وتقرير مكافئهم واجورهم السنوية .

و - تأسيس الفروع والوكالات وتعيين المراسلين في المملكة وفي خارجها .

ز - تحديد اعمار لائحة الارشاد وشروطه .

ح - الامتثال من داخل المملكة وخارجها .

ط - إصدار الاسهم أو السندات لزيادة رأسمال الجيش العامل .

ي - تفويض الموظفين بالتوقيع نيابة عن الجيش .

ك - تعيين المدير العام ونائبه على الحياة العامة .

ل - وضع التعليمات الاساسية والحماية بالامور التالية : -

١ - شروط منح القروض المشاريع الصناعية وتجديدها .

٢ - لشماطة في رؤوس أموال المشاريع الصناعية أو شراء مساهمتها .

٣ - إدارة الأوراق المالية في عهدة الجيش .

٤ - توظيف موجودات الجيش الثالثة بما في ذلك استثمارها في سندات الحكومة الأجنبية .

٥ - الحفاظ على أموال الجيش ومستشاريه وبنائهم وضمان إجراءات الرقابة المالية وغير ذلك من الاجايات لحايتهم من سوء التصرف .

٦ - تحديد انواع الضمانات المقبولة تأثيثاً بقرارات الجيش بما في ذلك رهن الاموال الموقرة وغير الموقرة ، وشروط تأييد هذه الضمانات عند الاضطرار المخفضة خلال مدة الرهن ، وكذلك الاسهم والسندات والكتابات الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية .

٧ - تقديم التماسي لمجلس الوزراء حول تعديل هذا القانون في ضوء التغيرات الطرقت .

٢٢٥ - ١ - اذا كان لأي عضو تقع شخصي عام في اتخاذ أي قرار من قرارات المجلس فإن عليه أن يعلن ذلك وان يتسحب من الجلسة التي يبيت فيها موضوع القرار .

ب - لا يجوز لأي عضو في المجلس الحضور على قروض شخصية من الجيش .

ج - لا يجوز للمجلس حضور الجلسات التي تتخذ فيها قرارات بتعويضات عن قروض صناعية تزيد مساهمة الشخصية بها عن ٥٠ من رأسمالها .

٢٢٥ - يشل الجهاز التنفيذي جميع موظفي الجيش ومستشاريه الذين تنظم الشؤون المتعلقة بهم أنظمة وتعليمات خاصة بقرارات المجلس وتحدد فيها طرق الانقضاء وتضمن شروط الاستخدام وسبل الرواتب والملاوات والمكافآت وتعين الواجبات ونص القسم والاداءات القانونية والصرف من الخدمة والفزل وسائر حقوقهم في التعويض أو صندوق الادخار وغير ذلك من الامور المتعلقة بهم شريطة ألا تكون رواتبهم أو مكافئهم أو تعويضاتهم عمدة على أساس الربح المالي للجيش .

٢٢٥ - يكون المدير العام ورئيس الجهاز التنفيذي وهو المسؤول وحده من تطبيق السياسة العامة والأنظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها المجلس ، ويحل الجيش في جميع حالاته مع الجمهور والمؤسسات الأخرى ما عدا الحكومة كما يتولى الجيش في كل الحالات التنفيذية المتعلقة بأعمال الجيش وشأناته . ويعتبر اجتماعات المجلس ويولي فيها باراه مدون أن يكون له حق التصويت .

٢٢٥ - على المدير العام أن يقدم للمجلس كل المعلومات المفصلة والقرارات التي تتخذها المجلس من وضع السياسة العامة للجيش ، وغير ذلك من الوثائق ومشاريع القرارات التي يرى ضرورة تنفيذها لتحقيق أهداف الجيش وتنفيذ سياسته العامة .

مكتبة
الجمعية
للشؤون

المادة ٣٩ - يقوم نائب المدير العام بمساعدة المدير العام في إدارة أعمال البنك ومبارس المصالحات المتوخة له بموجب الأفضلية والتبعية والقرارات الصادرة عن المجلس كما يمارس صلاحيات المدير العام عند غيابه .

المادة ٤٠ - يجب أن يترشح للمدير العام ونائبه ترشعا كاملا لإدارة البنك ، ولا يجوز للمدير العام أو نائبه أن يكون عضوا في مجلس إدارة أي بنك أو مؤسسة تجارية أو مشروع صناعي إلا إذا كان البنك معصلة عامية فيها واتخذ المجلس قرارا بذلك .

المادة ٤١ - يعتبر أي عضو من أعضاء المجلس أو موظف أو مستخدم في البنك أو منتخب لخدمة أي مشروع صناعي البنك معصلة مالية يرى اللجنة بالنسبة لأي قرار اتخذته بحكم قيامه بهذه الأعمال . ويتحمل البنك جميع الكايفات والغتات المترتبة على مقاضاته بسبب هذه الأعمال إلا أن صدر عليه حكم بالأعمال المقصود أو سوء السلوك في تنفيذه واجباته .

المادة ٤٢ - لا يعتبر أي عضو من أعضاء المجلس أو موظف أو مستخدم في البنك مسؤولا عن أية خساره أو مصروفات لحقت بالبنك بسبب نقص أو التقاضي في قيمة عتار أو منه يحفظ به البنك كضمان لتروحه ، أو بسبب الألاس عيبيل أو مدير أو فندان السيوله في موجوداته أو أعماله بالقاترون ، إلا إذا وافق المجلس على أن تساره أو الاتفاق بأنهم من غيلا مقصود أو اهيل متصد أو سوء سلوك واضح تركبه عضو المجلس أو الموظف أو المستخدم عند تأديته واجباته

المادة ٤٣ - أن يراة اللجنة المقصود عليها في المادتين ٤١ و ٤٢ أن تحول دون حصول عضو المجلس أو الموظف أو المستخدم في البنك على حقوقه المقررة بعتضى إسمك أي قاترون أو نظام أو اتفاق أو قرار الهيئة العامة أو غير ذلك .

الفصل السادس

اجتماع الهيئة العامة للمصارف

المادة ٤٤ - أ - عقد الاجتماع الأول الهية العامة للمصارف خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التهاة انقال الكتاب في الأسهم المتأخرة ، ويعد بعد ذلك اجتماع سنوى خلال مدة قصصا ثلاثة اشهر على انتهاء السنة المالية للبنك .

ب - عقد اجتماعات فوق المادة الهية العامة للمصارف بناء على قرار من مجلس الإدارة أو بناء على طلب غير من مساهمين يحصلون فيها بينهم ما لا يقل عن ١/٣٠ من إسمهم البنك المتأخرة .

المادة ٤٥ - يجري أعمال المصارف من مواعيد الاجتماعات العادية وفوق المادة ، وفائشيل موعسل الاجتماع يسمعون على الأقل من طريق الأعلان في صحيفتين عابرين على الأقل وإرسال إشارات الدعوة بالبريد القصون إلى المساهمين المسجلين في دفتر البنك حسب أحسر المعلومات من عتاونهم .

المادة ٤٦ - أ - يكسمل تصاب القاتوني لهية العامة بحضور ٥٠ ٪ من حلة الأسهم المتأخرة أصالة أو وكالة وإذا لم يكسمل تصاب القاتوني يوزجل التصاب لأشهر بين وبينه عنه في صحيفتين عابرين على الأقل ويصدر تصاب القاتوني في ذلك الاجتماع مكسلا مهما كان عدد الحضور . من حلة الأسهم المتأخرة أصالة أو وكالة .

ب - تنص القرارات بالأكثرية المطلقة لعدم الأصوات التي يملكها المساهمون أصالة أو وكالة بما في ذلك الأسهم العادية .

ج - لا يتفرك في التخابات أعضاء مجلس الإدارة الأسهم العادية والأسهم المتأخرة الخاصة بالبنوك العامة في المملكة وللدرجة أساملا في القائمة أو التؤسات التي ترسب مساهمتها عن ١/١٠ من رأس المال المعرض به .

الفصل السابع

الحسابات والمقارن

المادة ٤٧ - تحفظ حسابات البنك بالطريقة والشكل اللذين يقررها المجلس .

المادة ٤٨ - يطلع حسابات البنك مدققون قانونيون مصرح لهم بالمثل في المملكة .

المادة ٤٩ - يتبدى سنة البنك المالية في (١) كانون الثاني ونصهي في (٣١) كانون الأول من كل عام .

المادة ٥٠ - ينظم البنك خلال الأشهر الثلاثة التالية لانتهاه سنة المالية تقريراً شاملا لنشاطه وبيانا كاملا بموجوداته ومطلوباته ، وحساب أرباحه أو خسارته ونسبة من حساباته الخاضعة معصلة من مدققي الحسابات .

المادة ٥١ - يجري تنظيم حسابات البنك وتقرير المجلس السنوي بعتضى إسمك قانون الشركات وعرض جميع هذه البيانات على الهيئة العامة في اجتماعها السنوي وتشر كتواف الحسابات الخاضعة فقط بعد إقرارها في الجمعية الرسمية .

الفصل الثامن

الإحاطي

المادة ٥٢ - قبل اعلان الأرباح للمدة للتوزيع أو توزيعها ، يفضى الإحاطي للأوامر بكون المساهمات المملوكة والمفكرت فيها والطراوى نسبة ٥٠ ٪ من الأرباح في السنين الأولى ، ونسبة ٧٥ ٪ من الأرباح في السنوات التالية إلى أن يبلغ مقلل هذا الإحاطي كامل قيمة إسمهم البنك المقررة .

تكملة المادة ٤٦

الفصل التاسع سرية العمل في البنك

المادة ٥٤ - ١ - تجوز جميع طلبات الترويض ومستأنف المعلومات الواردة فيها من تفاصيل المشروع مصادرات سرية ومسكوتة. ويجب أن تحفظ بطرق لا تسمح بالإطلاع عليها إلا لشخص مقرر بذلك.
ب - يجوز ذلك في مشروع صناعي عدم الإطلاع أي عضو من أعضاء المجلس على تفاصيل مشروعه إذا كان هذا المصغر مالكا لمشروع مماثل ومماثل وعلى هذا المصغر أن ينسحب من الجلسة التي يبحث فيها طلب ذلك المشروع.

الفصل العاشر الاعطاف من الضرائب

المادة ٥٥ - ١ - تعفى ارباح البنك وممتلكاته ورواياته ومصادراته من كافة الضرائب والرسوم الجمركية والبلدية ولا يشمل هذا الاعطاف المشاريع الصناعية التي يكون لبنك علاقة مالية بها.
المادة ٥٥ - ٥ - يعفى موقوف البنك وممتلكاته ومستشاروه الذين لا يعملون الجنسية الأردنية من أية ضريبة على ما يدفعه لهم البنك من رواتب أو مكافآت أو أجور.

الفصل الحادي عشر مؤقت

مادة مؤقتة ١ - يركب مجلس إدارة مؤقت لإدارة البنك فور فناء هذا القانون مسن بمثل وزارة

الاقتصاد الوطني ومثل مجلس الإصرار الأردني ومثل البنك المركزي الأردني ومثل البنك التجاري ومثل اتحاد الغرف الصناعية وعيارس هذا المجلس المؤقت جميع

صلاحيات المجلس المنصوص عليها في هذا القانون إلى حين تأليف المجلس الدائم .

ب - يترك هذا المجلس على إدارة اموال مستوقلاته الصناعية بعد تحويلها إلى البنك ولا يقوم بإعطاء أية قروض جديدة أو إجراء مصادرات جديدة قبل اكتساب مالا يقل عن

٤٠٠.٠٠٠ سهم ممتاز. وعلى مالا يقل عن ثلث قيمتها .

ج - يضع هذا المجلس جميع اللوائح والهيئات الضرورية لإدارة البنك والواجب وضعها لرؤساة تعمل تحت إشراف أحكام قانون الشركات ، ويجري العمل بها وتطبيقها إلى أن تعرض على الجمعية العامة في اجتماعها الأول والتالي لاتقرارها .

د - تُلغى هذه المادة الزائدة من القانون بعد اتحاد الاجتماع الأول للهيئة العامة وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وبمقتضى حساب أحكام هذا القانون .

الفصل الحادي عشر أحكام عامة

المادة ٥٦ - ١ - على الحكومة وموارثها المختصة بتدبير جميع المساعدات للملكة لبنك القيام بإجرائه وتحقيق أهدافه.
المادة ٥٧ - رئيس الزمام والوزراء يتكفلون بتطبيق أحكام هذا القانون .

- ٥ -

السيد الرئيس :

تأتي الآن إلى النقاشون لوقت العمل رقم ٦٢
تقرن بينك الأداة الصناعية، على لأحد أي اعتراض
على ما ورد فيه .

(لم يبد أحد أي اعتراض) .

ارجع ان يطي القانون مادة مادة الموافقة عليه .

(فلاه المقرر مادة مادة موافق المجلس على كل
مادة منه وعليه بجموعته ومثلها هو نمذ بالشكل الذي
يرفع به إلى مجلس الأعيان المؤقت)

قانون مؤقت رقم (٦٢) لسنة ١٩٦٦

قانون معمل لقانون بنك الأتماء الصناعي

المادة ١ - يسي هذا القانون الوقت (تقرر
مدل قانون بنك الأتماء الصناعي لسنة ١٩٦٦)
ويقر أع القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٥ - للقرار
فيه إلى يلى بالقانون الأصلي كاتون واحد .
من تاريخ العمل بالقانون الأصلي .

المادة ٢ - تعديل المادة (٢٧) من القانون
الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها : -

و إلى أن يتخذ هذا الاتحاد يكون مثل اتحاد
الغرف الصناعية على مثل غرفة صناعة عمان التي تم
تعيين بقرار من مجلس الفترة وموافقة وزير الاقتصاد
الوطني .

المادة ٣ - تعديل المادة المؤقتة الواردة في الفصل
الحادي عشر (مؤقت) من القانون الأصلي كالتالي:-

أ - للبلاد ما جاء في الفقرة (٥) حسا
والاقتصادية منه على ما يلي :

د - على الزعم ما ورد في المادة ٢٦ و ٢٧
و ٣٠ من هذا القانون بيشر مجلس الإدارة الأول
توقت تاما حتى نهاية عام ١٩٦٧ .

ب - بإضافة الفقرتين التاليتين إلى : -

أ - يعى على الإدارة والانتخابات
القصة المادة الإجراءت العامة للانتخاب وتعيين
أعضاء على الأداة العام قبل مدلا على من ثلاثين
يوام من موعد مددة على الإدارة المؤقت .

ب - يشرر العمل بمكام هذه المادة المؤقتة
المدة حتى نهاية عام ١٩٦٧ .

(ب)

السيد المقرر : (متابع)

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة المالية مجلس النواب بتصاها
القائري بتاريخ ١٨/٥/٦٧ برهسة معالي رئيس
الجنة السيد سلم الخيت وصحور كل من المقرر
معالي عبد الله عارف الحارح والعضء السادة : -

عبد الشفيان ، محمد العليانة ، سليمان الرشيد ، فرح
أبو ديار ، عفتي لميس ، عي الدين الحسني ،
موسى أبو الربيع .

ودرس القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة
١٩٦٥ - كاتون مدل قانون ضريبة الخرس الوطني
وقوت الإصرار على هذا القانون كاتون أن قبله
جلسة لقرار المؤقت بحد في ذلك طلب جدارة

(وكمايات والاصناف الأخرى) ودمي المجلس
الكريم بالرفقة على قرارها .

الجنة المالية

السيد المقرر :

ياختران هذا القانون ، سين وعرض على هذا
المجلس مصادرات (وكمايات والاصناف الأخرى)

لجنة المالية

ورفضناه الى مجلس الاعيان واميد فليسا من مجلس الاعيان ان مجلس النواب ، ورى اللجنة الامرار على حذف (الكليات والاصناف الاخرى) لانه نحن دائما نريد هذا المجلس ان يارس حقوقه التشريعية في زيادة الرسوم والضرائب التي لا تقتضي السرية ، ولا تقتضي عملية الاستيعاب ، فلما تناول الكليات والاصناف الاخرى فلهذه الاشياء معاملته ، نرى على اساس طبيعى خافضا على حقوق مجلس المجلس التشريعي .

الاسباب الموجبة

١ - عندما وضع قانون ضريبة الجرس الوطني رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٥ ورد النص فيه على انه يجوز لمجلس الوزراء ان يزيد الرسوم على البيع والسيارات والشروط والروحية والكليات الاخرى لفئة الجرس الوطني بالنسبة التي يقرها .

وقد أصدر مجلس الوزراء في ذلك الحين قرارات زاديا رسوم الجرس على السيارات والمركبات المصنوعة علبا .

وقد وضع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ لإيجرة استيفاء المبالغ التي تم تخصيصها للاستناد الى قرارات من مجلس الوزراء كانت قد صدرت على اثر صدور القانون رقم ٣٣ منذ سنة ١٩٥٤ .

٢ - اما الفقرة (ب) من المادة الخامسة للملكة فقد وضعت تشجيع الصادرات الابدعية بأعطائها القدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية عن طريق رد ضريبة الجرس الوطني التي تستوفي عنها صحتها للاستهلاك في السوق المحلي .

قانون موثق معمل لقانون ضريبة الجرس الوطني

رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٥

١ - يسي هذا القانون الوكوت (قانون معمل لقانون ضريبة الجرس الوطني لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه بما يلي بالقانون الاسمي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد وسيل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - يلغى ما جاء في المادة الخامسة من القانون الاسمي ويستعاض عنه بما يلي :-

٥ - ١ - يجوز لمجلس الوزراء ان يقرض بالامانة الى الرسوم الجمركية ورسوم الكبرس ورسوم الانتاج المحلي رسوما لفئة الجرس الوطني على البيع والشحار والشروط والروحية وذلك بالنسبة التي يقرها .

ب - يجوز لوزر التي ترتبط به مصلحة الجمارك او من يبين ان يسمح باعادة المبالغ المستوفدة بالاستناد الى الفقرة الاولى من هذه المادة اية نسبة منها وذلك في الحالات التي يجوز له فيها يحتفظ بقانون الفقرة رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ان قران الجرس او رسوم الانتاج المحلي بالكتابة والنسب والشروط المنصوص عليها في القوانين المذكورة .

٢ - يعتبر كل ما حصل من زيادة على رسوم الجرس اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون الاسمي وحتى تاريخ العمل بهذا القانون تحصيلا قانونيا وكاله قد تم يحتفظ أحكام هذا القانون ولا يجوز المطالبة باسترده بال طرق الادارية او القضائية .

البيد الرئيس : اعزائي

في كلمة ، الآن وبعد ان انتهى مسامي مقرر اللجنة المسالية من المقررات ، اقرر اذعبال (١) الامرض السلي اعترضه السيد ابو الفز في عصر الجلسة ، اعترضه المنصب على عدم تصديق اتفاقية القرص التدركي .

(١)

البيد ابو الفز نائب معان :

معالي الرئيس - حضرات النواب

لذلك هذه الاتفاقية تعتبر من الاتفاقيات الدولية وانه عليها وان مصلحة الاردن ان تحصل على زوائه الزود فذلك يقصد التنية ووقع مسامي اليه (مما يظن تنظيلا) وهذا ما استندوا واحاطا لتجنب الاداء الحق المحصول على ومثال التنية بأسماء حالية قدام ما لي على :-

١ - ام جلا :- مواطنين ضرورة التبرعات ولكنه على جميع على عمل مثلا المذكورة في بسلو اخرى وجدنا

٧ - مقررات اللجنة القانونية

البيد الرئيس :

نظرا لأن في هذه الباع من جدول الأعمال ومقررات اللجنة القانونية .

لجنة الجرس الوطني

(١)

السيد الرئيس : (مأثياً)

وإذا الآن باستكمال البحث بتاتون إجماعية معان ولينقل مقرر اللجنة القانونية سلباً القضاء.

السيد المقرر:

في ضوء قرار المجلس في الجلسة السابقة الآن نستكمل البحث في قانون إجماعية معان لسابع الملاحظات إذا كان هناك ملاحظات.

السيد الرئيس :

ليشعل السيد يومس العظم ثم السيد ابو القز.

السيد العظم نائب مكال :

معالي الرئيس ،

لبي المقصود الملاحقة مناشة في موضوع ...

حسن التية كما تفصل معالي الأخ ابو عامر متوفر -

وكانت امرة واحدة تصون على الأخ والفقرى ،

واكتفاً عندما نجد بعض الفترات التي انقضا لترات

وقد تقع بنوعك وقد تكون فعلا لترات في القانون

نفس عند تطبيق القانون ، هذا القانون جلب منه

بدأ تطبيقه في مواكبة الأحداث التي اصابت مدني

معان من جراء السيل والمطر الذي عمها ، فالتفت

اعتقد عدم من القرارات ام الأزل ، احصل معان لم

يكن لهم قيد ياري ، هذا ان اللجنة مكتب كثيراً بعض

الكراشي او الأزمات الذي قد في معني احكاماً يروح

أمنية ، فالتالي قد اريد عشر تقرأ من امرة معان

ورسائل واطفال في موضع عليهم شيء ، واني اللجنة

بان اللجنة غير مؤهلة من التعويض عن الفرق التي اطر

اللجنة غير مكفلة ان تلغس دية في لانها لم يتم هي

بمثل هؤلاء ، لكن هناك نوع من التعويض او نوع من كاتقول في بلاننا جبر الماطل اسره ، فقدت عشرة افراد او اعطى من كل مواطن جزم متساويين المبالغ لوصات النتيجة ان كسل انسان السدي فقد عشرة افراد يشر ان هناك مبلغ اعطى له يمكن ان يعيش به بين امرة .

الشاحنة الثانية ، اللجنة المخلت المخلات كليا ، ولم تورد هنا في القانون ، المخلت البائسين التي انقضت من جودها في معان بقتين ، معان الثانية ومعان الحجازية المخلت والمخلت البائعين انقضا تماماً وقد وصل الى عدد ما يرقى برفوعة من اهل البائسين في معان بانهم لم يوصوا بشيء مما انقضوا من بائسينهم وبنايهم ، الشاحنة الثالثة اللجنة عندما تستولي على أرض يقصد بانه الألية فيها تقرر بانها تنفع نوعياً عادلاً ، والتعويض العادل لا بد ان يحدد عقوبة لا تدري اذا كانت اللجنة قد ترى ان تأخذ الموت بثلث دينار وثلث الموت الثلث دينار مثلاً او عسيلة دينار او مائتين دينار ، فهذا التعويض العادل كلمة علة اويان كحد في اللجنة مخالفت المعاهدين والمعهدون والشية التي تضر الآن ، بدأراً يجوزون المراتك المعهودون بنوعية المسألة التي تبق حسب الشية كالملاط

والأصمت وفريق ذلك ، ولذلك نص القانون في ماله بانه ليس من حق المضررين ان يرفعوا قضية . بل اللجنة على الحكومة حتى يمتنى لو علم اليه عليه وتبين فساد ذلك الحكومة اذا بتت يتأ ورج . ان الشية قد شدا تستعمل الحكومة ان تلاحق : انخل المدينة من المشهد ثم تضعف هذه اللجنة بجميع الفرق او ابد ايام من تسليمها الذي تزداد انكر مباد وكومة ان تصح عن الوقت الذي تسلم فيه المشية .

مدينة معان الجديدة لم تسلم ولا تدري مساو الوقت التي يجب على الحكومة ان تسلم هذه المدينة من المصلين الموقوفون الذين صبروا هذه المدينة للأكثر من اربعة ايام وراهم على تكتأف مع وراهم الموقنين الذين هم في مختلف امسرة الدولة ام ان هؤلاء الذين هم وراهم خاصة على مستوى وراهم الذين يتوردون كمثيرة ، ثم اللجنة تقرر التعويض من المشتاكين غير الفقرة وكسأ قلت في نشر الى الفترات التي قدقوا والذين لا يمكن ان يتصوروا المبلغ كبير الذي جاء تبرعاً من اهل الخير سره لا خارج الارث و داخل الارث من المراهقين ، ثم اللجنة تقرر التعويض عن المشتاكين غير الفقرة (أ) (د) (هـ) توردوا اذا اقتضت اللجنة باننا لنقرر بقتن التعويض من امرة غير المفقرة تقدر مقدار هذا التعويض ومن ثم التعويض يحدد المراتك التالية : أ ، ب ، ج (ج) تورد (ان تعصم اللجنة كلمة أرض اخرى لاقامة لدية فيها وفي المخلات الثلاثة لا يجوز ان تتجاوز تكاليف مقدار التعويض الذي قررته اللجنة ، فإذا في الآن يت بائين واربعة دينار ، مع كاتسنة تكاليف هذا البيت ومع على غالي جداً والسر مرتفع وهاض ، اذا توفى الاسر ، نجد بان المراهقين لا يستطيع ان يدفع شيئاً من المبالغ التي قد تعالبت به في الشغل من خلال هذه المالة ، لان المراهقين هم لم يت جلاتة دينار ، ان في الآن المراهقين بائين دينار فاقلي ياله لا يجوز ان يجاوز المبلغ السالي لقرته اللجنة ، قد تقرر اللجنة فقط اربعة دينار المراهقين اين يأتي بيقية المبالغ التي هي من هذا الت كبحر بائين دينار ، ثم حشاك في اسحب ان ايده الماهظ ، اهل البلد او اهل اللجنة الذين اسمن لهم بقاء التبرع في يخرج حتى لكل اهل معان وذلك كل مواطن من معان ، وانما كذا التبرع المضررين من اهل معان ، ولذلك كل مواطن من اهل معان ليضرب

مدينة معان الجديدة لم تسلم ولا تدري مساو الوقت التي يجب على الحكومة ان تسلم هذه المدينة من المصلين الموقوفون الذين صبروا هذه المدينة للأكثر من اربعة ايام وراهم على تكتأف مع وراهم الموقنين الذين هم في مختلف امسرة الدولة ام ان هؤلاء الذين هم وراهم خاصة على مستوى وراهم الذين يتوردون كمثيرة ، ثم اللجنة تقرر التعويض من المشتاكين غير الفقرة وكسأ قلت في نشر الى الفترات التي قدقوا والذين لا يمكن ان يتصوروا المبلغ كبير الذي جاء تبرعاً من اهل الخير سره لا خارج الارث و داخل الارث من المراهقين ، ثم اللجنة تقرر التعويض عن المشتاكين غير الفقرة (أ) (د) (هـ) توردوا اذا اقتضت اللجنة باننا لنقرر بقتن التعويض من امرة غير المفقرة تقدر مقدار هذا التعويض ومن ثم التعويض يحدد المراتك التالية : أ ، ب ، ج (ج) تورد (ان تعصم اللجنة كلمة أرض اخرى لاقامة لدية فيها وفي المخلات الثلاثة لا يجوز ان تتجاوز تكاليف مقدار التعويض الذي قررته اللجنة ، فإذا في الآن يت بائين واربعة دينار ، مع كاتسنة تكاليف هذا البيت ومع على غالي جداً والسر مرتفع وهاض ، اذا توفى الاسر ، نجد بان المراهقين لا يستطيع ان يدفع شيئاً من المبالغ التي قد تعالبت به في الشغل من خلال هذه المالة ، لان المراهقين هم لم يت جلاتة دينار ، ان في الآن المراهقين بائين دينار فاقلي ياله لا يجوز ان يجاوز المبلغ السالي لقرته اللجنة ، قد تقرر اللجنة فقط اربعة دينار المراهقين اين يأتي بيقية المبالغ التي هي من هذا الت كبحر بائين دينار ، ثم حشاك في اسحب ان ايده الماهظ ، اهل البلد او اهل اللجنة الذين اسمن لهم بقاء التبرع في يخرج حتى لكل اهل معان وذلك كل مواطن من معان ، وانما كذا التبرع المضررين من اهل معان ، ولذلك كل مواطن من اهل معان ليضرب

مدينة معان الجديدة لم تسلم ولا تدري مساو الوقت التي يجب على الحكومة ان تسلم هذه المدينة من المصلين الموقوفون الذين صبروا هذه المدينة للأكثر من اربعة ايام وراهم على تكتأف مع وراهم الموقنين الذين هم في مختلف امسرة الدولة ام ان هؤلاء الذين هم وراهم خاصة على مستوى وراهم الذين يتوردون كمثيرة ، ثم اللجنة تقرر التعويض من المشتاكين غير الفقرة وكسأ قلت في نشر الى الفترات التي قدقوا والذين لا يمكن ان يتصوروا المبلغ كبير الذي جاء تبرعاً من اهل الخير سره لا خارج الارث و داخل الارث من المراهقين ، ثم اللجنة تقرر التعويض عن المشتاكين غير الفقرة (أ) (د) (هـ) توردوا اذا اقتضت اللجنة باننا لنقرر بقتن التعويض من امرة غير المفقرة تقدر مقدار هذا التعويض ومن ثم التعويض يحدد المراتك التالية : أ ، ب ، ج (ج) تورد (ان تعصم اللجنة كلمة أرض اخرى لاقامة لدية فيها وفي المخلات الثلاثة لا يجوز ان تتجاوز تكاليف مقدار التعويض الذي قررته اللجنة ، فإذا في الآن يت بائين واربعة دينار ، مع كاتسنة تكاليف هذا البيت ومع على غالي جداً والسر مرتفع وهاض ، اذا توفى الاسر ، نجد بان المراهقين لا يستطيع ان يدفع شيئاً من المبالغ التي قد تعالبت به في الشغل من خلال هذه المالة ، لان المراهقين هم لم يت جلاتة دينار ، ان في الآن المراهقين بائين دينار فاقلي ياله لا يجوز ان يجاوز المبلغ السالي لقرته اللجنة ، قد تقرر اللجنة فقط اربعة دينار المراهقين اين يأتي بيقية المبالغ التي هي من هذا الت كبحر بائين دينار ، ثم حشاك في اسحب ان ايده الماهظ ، اهل البلد او اهل اللجنة الذين اسمن لهم بقاء التبرع في يخرج حتى لكل اهل معان وذلك كل مواطن من معان ، وانما كذا التبرع المضررين من اهل معان ، ولذلك كل مواطن من اهل معان ليضرب

السيد الرئيس :

في اعران الواقع ان كل كالب يحد له ان يعطي رجوعاً لغير عامه في القانون وكنت في الواقع ، وبين ان اذا قلته يستطيع ان يقدم بالقرارات عمدة ان في معرني اهلاد اهل حوال القانون .

تكملة لجلسة الأولى

مقرر اللجنة اذا اردت ان تبحث بالامور التي بحثها الزميل يوسف العظم من ناحية هذا القانون لم يتناول المرقع ، يرد عليه في المادة (١٧) من القانون التي تقول (الامور التي لم يرد نص عليها في هذا القانون تعال الى مجلس الوزراء لاعطاء القرار النهائي بشأنها) ولذلك من هذه الناحية ، القانون ان لم يقرر دفع التعويض شتم . الامر القضائي الذي اثاره هو اقتراح الشجر من البساتين والاراضي ، الامور لا تخرج عن كونها اسراراً مغلقة او غير مكتوبة وللقانون تناول كيفية التعويض عن الاموال الموقوفة وكيفية التعويض عن الاموال الغير مكتوبة بامتناعه المادة ، وصحبر التعويض بالغير مكتوب بامتناع حالات اما ان يكون رسم او اذالة البساتين بكناله ، وارض المفسر موجودة ولكن لا تملك هذا البنية او ان الارض لم تكن اراضى ذلك المفسر . ولذلك ارى سن اجل سلامة البحث وفائدة تجربة القانون ، ان نقرأ القانون مادة مادة ومن ثم نتناول كل حله لانه مكتبي للاغراض هذا القانون او لا . اما اثارته فكل ان السيد .س . او ان اللجنة لا تقدر ان كان . السيد نائب القانون هذا ولا نص في القانون ، حله الامور يقع في كسل قانون ولا كل اى وزلا ارى ان يقرأ القانون مادة مادة ومن ثم يعطى مضمونه ويتسائل تسليح ان تلتزم او تفي بالامور في المادة التي تكون موضع جدال .

السيد الرئيس :

الآن انا انا انا بريهان ان يكتلموا ، بعدها نعود الى الاجراء الذي اقترحه عمالي ورئيس اللجنة ، ثم امة القانون مادة مادة .

ان القوانين مهمة وتنظيمها وضعها موضع العمل اسرع حيز وهي ضرورية في كل البلاد في العالم ، ولكن الامم من ذلك هو تنفيذ هذه القوانين بشكل مادل ونيسة مع روع تنفيذ هذه القوانين من الجميع القانون في حل مشاكلنا ايرضي كسل شخص له علاقة ويعد الامكان .

ومع احترامني وتقديري الى اللجنة الموجودة ووطنياً وبالغاية التي وجد من اجلها هذا القانون الان اولسات اصحاب المصالح في الوزراء ورئيس واعضاء اللجنة لا يمتنعهم من القيام بتنفيذ ما جاء به نص القانون في المادة (١) من اجل تنفيذ في مدينة عمان كما انه من الصعب على المواطنين مراجعتهم جميعين لايامه مثلاً كلهم في مدينة عمان والسلا اربو ان الاقتح ان تكون هناك لجنة تنفيذية من كبار المواطنين مركزها في مدينة عمان وتقوم بالاصلاحات اللازمة لتنفيذ السياسة التي اقترحا للوزارة وتنفيذ ما ورد في هذا القانون بالرغم مما ورد في نص المادة (١٧) من ضرورة التعويض على اصحاب الاموال الموقوفة التي تلت نتيجة التمييز على انه في الواقع لم يعرض للمفسرين قيمة هذه الاموال التي اختلف بالرغم من انها كانت ذات قيمة عالية وعلى سبيل المثال كان ما خسروه بعض التجار والمواطنين من فضائض وثالثات تاولي ليمه قيمة الاسلاك التي اطلقت لبركون ولكن التعويض صرف لاصحاب الملك ولم يوضع على المسكين قيمة ما فقد ، اما من ناحية الثانية وهي بيع البيوت لاصحابها فاني اعطيت الحكومة بصلح هذه البيوت لاصحابها ويؤمن امان .

والان ليتفضل الاخ وحيد ثم السيد اعداد عيسى وبعد ذلك نقتل المناقشة .

السيد العمور تائب العقيلة :

على ما يبدو ان اعمال عمان يشكون من سوء حمل من تصرفات اللجنة في المرقع بطلب ، الاقتراح حاكم من اعمال عمان القسم من طريق اثنين عمان السيد يوسف والسيد ابو العز ، يقرأ في المادة (٢٢) مطلوب من اللجنة تسلم الاملا بموجب هذا القانون في مدة لا تتجاوز اثنيتين من التاريخ لثمة في الجزيرة الرسمية حتى تسرع اللجنة باجراء المكالمة بها .

وسلاماً عليكم

السيد الرئيس :

السيد هزاع المدايلة .

السيد الملقب بـ تائب الكرك :

يا سيدي ،

ارى علم معاملة ادي مواطن من اصحابي بيان بالذات الابنية التي بنيت من اجلهم .

السيد الرئيس :

عمالي يشاره بك ، وحيد بك

السيد عيسى تائب السباط :

اقترع الزميل السيد يوسف ، هم يريد ان نضيف الى لجنة التعويض عملاً اقترح ان من اجل ادى ان يوضع هذا الاقتراح بالرأي الذي يوضع هذا المقترح ام لا .

السيد الرئيس :

الواقع الان يبحث في القانون ككل كلياته عدم تمسك الاقتراح عمالي ورئيس اللجنة نظر القانون بما يشاء وكل تائب يريد ان يضمن ادي مادة يتقرر اقتراح على اقتراحه .

والان ليتفضل الاخ وحيد ثم السيد اعداد عيسى وبعد ذلك نقتل المناقشة .

السيد العمور تائب العقيلة :

على ما يبدو ان اعمال عمان يشكون من سوء حمل من تصرفات اللجنة في المرقع بطلب ، الاقتراح حاكم من اعمال عمان القسم من طريق اثنين عمان السيد يوسف والسيد ابو العز ، يقرأ في المادة (٢٢) مطلوب من اللجنة تسلم الاملا بموجب هذا القانون في مدة لا تتجاوز اثنيتين من التاريخ لثمة في الجزيرة الرسمية حتى تسرع اللجنة باجراء المكالمة بها .

انما اعرف ان كل عماله كل تنفيذ التزام على اية رعية كانت لا يعني الا بعد ان يوضع مواصفات معينة ، وهذه المواصفات تشمل الارواح ائمة التي بيني بينها وبين نقل الرين الذي ان يسلح هذه حلاً اية ، وتعمل السكة التي يجب ان يتكون من تملر المكس من فاطمات المسلع او غير المسلع فهذه كلها مواصفات عامة خارجة عن هذا القانون انما المواصفات كيميائية وماهات التجار كيميائية ، ويجب ان تكون مواصفات بالارواح وهذه المواصفات ما يتناولها وما عرفها هذه الحكومة وغير الحكومة .

فصلها كموافق اربو من الاعوان ان يتناولوا بالار على هذا الامر .

السيد الرئيس :

السيد العمور

لجنة السيد الملقب بـ تائب

« تألفت اللجنة من وزراء المالية والداخلية والداخلية كشؤون المالية والرقابة والائتمانية العامة ومن مدير عام مؤسسة القرض الزراعي ومتنوب عن سلاح الخفائية للكلبي ومتنوب عن المجلس البلدي »

السيد الرئيس :

وحيد بك .

السيد الخوري :

تقع في نفس الأمكان .

السيد الهروان نائب اللجنة :

إذا السيد يوسف يتحمل المسؤولية كما قال الزميل أبو عمر فيفضل ويكون هو المقصود ولكن احتفظ بقسمي التي غير تاصح له .

السيد الرئيس :

السيد أبو البر :

السيد أبو البر نائب ممان :

موضوع العفو عن مرتكبي فيها بالغلبة والذات إن هي رئيس البلدية وعوض في جلسة تظلم مدينة انقية ، وهذه عائلة مشاكل من أنه عضو من مدينة أعضاء لا يخل ولا يربط بالموضوع فلما يتبع ممان بالجنة ويرجع قضية تضاف عليه القرائن والأوس أصبحت مع رئيس بلدية ممان بالذات وقر رائي وراي الأخ يوسف ، لاكثرية أعضائها يرأي بالفرض عدم وضع عضو من ممان لأنه يسبب مشاكل لا أحد لها . ذلك نحن رايعين بالفرض بالذات في مدينة انقية ، التي الوضع الأخ يوسف حيدم ويوجد عضو من مدينة ممان والقرائي يوقع بجه تقديمه من كبار المواطنين تأسد أصحاب المثلالي الزوراء في تنفيذ مشروع ممان .

السيد الرئيس :

السيد اندرود .

السيد خميس نائب بيت لحم :

أخافه عضو على اللجنة من اهالي ممان يتد بشل عمل اللجنة أنا عملت في عدة بجان فوجدت لا أحد إنياء ممان لا شغل بشل الحركة . لذلك أقرعنا

بشأن محافظ ممان إلى اللجنة .

السيد وزير المالية :

أنا رئيس لجنة أعمار ممان بالقضية ، وكنت عضو فيها بالسابق ، أرى أن اعطي إيفاض جزائي للشبكة وعلى ضوء ذلك تكفلوا البحث ، لجنة أعمار ممان متدعا ما يقارب خمسينه ألف دينار الترت بأعمار والقررت بالتواضع والقررت بجميع الأمور المتعلقة في أعمار ممان وقارب العمل على الانتهاء أو تستمر هذه البيوت والجهيزات كاملة في خسلاص شهرين ، أغلب الأموال الموجودة الترت ، وحتى ولو تمحل القانون لا يجوز أن يسود في القانون إلى الوراء ، أيضا في مشكلة أخرى أنه قضية التعويض من الأرواح ، قضية التعويض عن البيت والقرقني من ثمن البيت وما فقد الشخص المنضر ، القانون يحدد على بحث هذه الأمور ولم يتخذ أحد إلا أن قرأت

هنية ، أننا نريد أن نكتفي بأية للقرار الحاصل في نفس عليه ما لم نجد إلا ، والموضوع كنهه قريب على الانتهاء في خسلاص شهرين تنهي كل المشاكل المتعلقة به ، ندد اللجنة ونسأس اللجنة أن يفتح في كل أحيائها المالية والتي حيث سأراد نواب ممان محافظ ممان مع رئيس البلدية في كل أحياء قسام ونفكر من في الموضوع وليس إلا ثلاثة ولا جمل ، وحرما على السرعة في الموضوع وإنيائه السليلا لا

يخرج إلى هذا البحث وعناك لجنة بالقضية تقديمه بجهة المحافظ ومضونه القاضي الشرعي وممنر المالية في بجان التعويض والتخصيص والفتح والامرار وكل الأمور هذه تأخذها للجان بين الاختيار .

السيد الرئيس :

يا أعزائي الآن البحث في اللجنة السيد زرق بذلك السيد يوسف تم نقل البحث .

السيد الطائي نائب أريد :

أطلب من يصدق تشرح وتطيقه أعتقد أقرع بطلب يك في الواقع أن يكون المحافظ عضو رسمي في اللجنة ، أعتقد بأن المحافظ يجب أن يكون يجرى من العمل في المحافظة ، ولجنة الأعمار مدينة ممان يجب أن يكون أحد أعضاء المحافظ ، والتي على أقرع الأخوان أقرع أن يكون المحافظ أحد أعضاء ممان في الدين

السيد الرئيس :

السيد يوسف .

السيد الشلم نائب ممان :

عن تقديمي لتكليفه التي تفعل بها ووحيد أن يكون يا محافظ ممان أو أرباب ممان أعضاء في اللجنة بجهة في أقرع الناس وتعليمهم ، وأنا أؤكد لهالي الأخ بأن محافظ مجلس النواب الذين في محافظ ممان سيقررون ، سيقررون رسالتهم في مجلس الأحياء وأصل الصوت الأخير من اللجنة أنا الذي أثار الأهل هو ما قبل لهم أن تأخذوا شيئا من الترخيمات

السيد الرئيس :

يوجد أقرع وعلى عليه أن يكون المحافظ عضوا صاحب الأقرع هو صاحب الحق بجمعه والأنا أمانة الأقرع وعلى عليه بأن يكون المحافظ عضوا في اللجنة . فن يوافق عليه

(لم يوافق المجلس عليه)

السيد وزير المالية :

أقرع التصويت حصل القانون بجموعه لا الأقرع يا معاذي على بالي ماورد فيه سوى ما ذكر .

السيد الرئيس :

هل هناك لأحد من حضرات الاعضاء الغائبين أية ملاحظة على القانون ؟

(لم يرد أحد أية ملاحظة أو اعتراض على أي مواد القانون)

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون ؟
(قرأ نص المجلس عليه بالصيغة التالية وكسا سير له أن جلس الأحياء الغير)

تدعى السيد الرئيس

المساب

نتيجة لكثرة القيدان في اسباب مدينة معان . اقتضت المصلحة العامة وضع هذا القانون لتنظيم العمل في اعادة اعمار المدينة والنموذج على المنظرين من سكانها.

قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٦

قانون اعمار مدينة معان الموقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون اعمار مدينة معان لسنة ١٩٦٦) ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكونت لجنة تسمى (لجنة اعمار مدينة معان) يكون من اختصاصها اصدار القرارات في جميع الامور التي التبتت بها بموجب هذا القانون بما في ذلك التعمير على الاشخاص الذين تصرفت اموالهم المشققة وغير المشققة بسبب القضاء الذي وقع في مدينة معان في شهر آذار سنة ١٩٦٦.

المادة ٣ - ١ - تأسست اللجنة من وزراء المالية والداخلية والداخلية لشؤون البلدية والقروية والاشغال العامة ومن مدير عام مؤسسة الاراضي الزراعي ومتدوب عن مصالح المؤسسة المكي .

ب - مجلس الوزراء ان يحدد تشكيل اللجنة أو أن يستبدل بعض اعضائها من حين لآخر على الوجه الذي يراه مناسباً .

ج - يبين مجلس الوزراء احد الوزراء من اعضاء اللجنة رئيساً لها وفي حالة غيابها يعزل رئيسة اللجنة لتؤيد الذي يليه في الالاف من الوزراء فيها .

المادة ٤ - يكون مركز اللجنة مدينة معان ولها أن تجتمع في مكان آخر بينه وبينها حسب متطلبات العمل . يعتبر اجتماع اللجنة قانونياً بحضور خمسة من اعضائها على الاقل وتصدر قراراتها بالاكثرية وعند تساوي الاصوات يكون الرئيس صوت مرجح .

المادة ٥ - تبين اللجنة العدد اللازم من الموظفين من اجل القيام بالشؤون المالية والادارية واذا اصابها تصالبها مهام اللجنة . ويقع ما أن تطلب اقتداب موظف او اكثر في جهاز الدولة القيام بذلك الاصل . وادب للموظفين والنفقات الاخرى تصرف من اموال اللجنة .

المادة ٦ - ١ - جميع الاموال التي ترد الى اللجنة تودعها في مصرف او اكثر ويضع بها حساب خاص لاسمها ويغيري الصرف بموجب موازنة تصفها اللجنة ويقرها مجلس الوزراء متفلسفة الاموال القروية لعائلات تنفيذ احكام هذا القانون وفي حالة توفر اية مبالغ من حسنة الاموال بعد ذلك يجري صرفها بقرار من مجلس الوزراء على القليات التي يرادها مناسبة .

ب - تصرف المبالغ من الحساب بقرار من اللجنة بموجب مستند او حواله او شيك ومن ضمن رئيس اللجنة او من كان مفوضاً من قبله عملياً ومن المرفق المشورون عن الشؤون المالية

ج - يجوز لرئيس اللجنة ان يقرر صرف مبلغ لا يزيد على الخمسين ديناراً في المرة الواحدة لقاء النفقات السريعة والاجور الطارئة .

د - على الموظف المشورون عن الشؤون المالية ان يتظلم افعاله الحسابية ويسلك السدادات اللازمة وفق الاصول وحسب التعليمات التي تصدر اليه من هيئات المحاسبة .

هـ - تكون حسابات اللجنة خاضعة للتدقيق من قبل ديوان المحاسبة .

المادة ٧ - ١ - على كل من يطلب بتصوير عدا لحدته بسبب القضاء للشارع اليه في المادة الثانية من هذا القانون ان يقدم ياداً عملياً مفصلاً عن الاضرار التي لحقت بامراله المشققة وغير المشققة وقبضتها الحقيقية وقت الحوادث وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ سريان هذا القانون .

ب - على طالب التصوير ان يثبت ما يدعيه بالجنة ان تستمع الى اية يته تراها ضرورية غير مقيدة بالقوانين والاصول المرحية كما يجوز لها ان تستعين برأي الخبراء والمختصين للوصول الى قرار عادل .

المادة ٨ - اذا اقتضت اللجنة بان التصور يستحق التصوير من امواله غير المشققة تقدم مقدار التصوير ومن ثم يتم التصوير باحدى الطرق التالية :-

١ - اذا كان البناء المشصور قايلاً قديم او كان الاضرار امكن ان مثل ما كان عليه قبل القضاء تقوم اللجنة بتقييمه واصلاحه او تعهد الى التصور بتأميم هذه الاضرار على نفقتها ضمن الشروط التي تنصها .

ب - اذا كان البناء قد تهدم بشكل يتجاوز ترميمه تقوم اللجنة بالبناء اليه وفق خطط تقربه اللجنة على نفس الارض التي كان البناء المقدم قائماً عليها اذا كان الواقع صالحاً لذلك وحسب تعليمات التنظيم التي يستقر رأي اللجنة عليه او

ج - ان تخصص اللجنة قطعة ارض اخرى لائالة لائالة عليها . وفي الحالات الثلاث لا يجوز ان تتجاوز التكاليف مقدار التصوير الذي قرره اللجنة .

لجنة اعمار مدينة معان

لادة ٩ - ١ - تنزل اللجنة القائمة الالمانية بواسطة متهمين وبالطريقة التي تراها مناسبة وذلك وفلسف
المخططات التي تراها ويجوز للجنة ان تعيد بانتهاء الالمان الى المضرر نفسه حسب المخطط
والاصناف التي تراها وتتعقد قيمة التعويضات اليه على السط حسب تزي اللجنة وفق
مستلزمات العمل ما دام متقبها بالشرط المتفق عليها مع اللجنة .

ب - بحال المطاع على المتهمين بقرار تصدوره اللجنة دون قيد والقوانين والانظمة المصقة
بذلك ويتمرر المقدم بقرار الرئيس والمهمد .

لادة ١٠ - ١ - يجوز للجنة ان تستولي على اراضي المضررين التي ترى انها لا تصلح لالامة بناء عليها
الكفا بشكل مناسب بسبب موقعها او مساحتها او لاي سبب اخر ولما ان تعيد تنظيمها
وتخليها بالشكل الذي تراه مناسباً .

ب - يجوز للجنة ايضاً ان تستولي على ارضي الحكومة او ارضي اى شخص من اجل
تخصيصها للمضررين او لمرافق العامة بعد ان تدفع التعويضات المبالغ للاصحاب
الاراضي للملكة .

ج - بعد اعادة تنظيم وتخليق الاراضي التي استولت عليها اللجنة يجوز لها اقامة ابنية
عليها لشقة للمضررين او ان تخصصها او تخصص قسماً منها لمرافق العامة .

د - لدى عارسة اللجنة مسطحاتها وصلاحياتها المخولة اليها بموجب هذا القانون لا تتقيد بأى
تشرع يتصل بالاستهلاك او التنظيم .

لادة ١١ - يعتبر الالمان الجيديد الذي يقام بدلا من الالمان المهوم ملكاً لنفس الشخص او الاشخاص الذين
كانوا يملكون الالمان المهوم ، وعلى اللجنة ان تسلم الالمان الجيدين لن تفتح اليه الملك او الملكون
له وسجل باسمه او باسمهم على الايجمك ذلك في حق اى شخص يرغب في اقامة
الدوى فيما بعد على من ذكر مدعياً انه هو صاحب الحق الارض والتعويض .

لادة ١٢ - يجوز للجنة حسب قناعاتها ان تدفع للمضررين التعويض الذي تراه مناسباً عن اموالهم المفقولة
التي تفتح بأنها نلت نتيجة لحادث الشار اليه في هذا القانون .

لادة ١٣ - يرسل نائب العام في صان وساعدهو وزارة العدل وملاحظتها لدى المحاكم على اختلاف
مراجعتها بالنيابة عن اللجنة على المتهمين في حالة اختلاف التعويضات والاتفاقيات التي التزموا
بها وفق هذا القانون .

لادة ١٤ - بالرغم مما ورد في هذا القانون أو في أي قانون آخر لا يجوز لطالب التعويض أو المالك
المضرر إقامة الدعوى أو اتخاذ أية إجراءات ضد اللجنة أو الحكومة . وتعتبر كافة القرارات
التي تصدرها اللجنة بمنتهى الحكم هذا القانون فلعبة غير خاضعة لتأنيق أي مرجع
قضائي أو إداري .

لادة ١٥ - مع مراعاة ما جاء في هذا القانون يتخذ رئيس اللجنة مقرراً ويتوب عنها في توقيع كاتسفة
الغور والمداوات ويخطأ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض .

لادة ١٦ - تعني كافة الاستعدادات والمداوات والقور وسندات العرف والاطاعات المصقة بتفصيل
أحكام هذا القانون من الرسوم والطابع .

لادة ١٧ - الأمور التي لم يرد عرض عليها في هذا القانون تحال الى مجلس الوزراء لاعطاء قرار نهائي
بشأنها .

لادة ١٨ - كل من قدم بإقامة كاتسفة اللجنة يقصد الحصول على تعويض بمنتهى هذا القانون بدون حق
يكرم كلياً أو جزئياً من أي تعويض قد يستحقه ويعرض نفسه لاجراء المتصوص عليه في
قانون العقوبات .

لادة ١٩ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة أن يضع ما يراه من اللائحة تنفيذ أحكام هذا القانون .

لادة ٢٠ - يجوز لمجلس الوزراء لدى استشارة أفراس هذا القانون أن يسل بإعيرة رسمية إياه العمل به .

لادة ٢١ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يقضه مكفون بتفصيل أحكام هذا القانون .

لجنة السيد النجدي

ببسم الله الرحمن الرحيم
قانون حظر تربية الماعز

السيد الرئيس :

والآن تأتي شائكة قانون حظر تربية الماعز
للاول من الجلسة السابقة .

السيد المقرر :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

والتي يتقبله اى بأن هذا القانون قانون عادل
ويضمن استمرار تنمية مناطقنا الحرجية والبيئية
ونفس الوقت ويثبت الحسنيين ضمن زودنا بالنسبة
لقرية الماعز في المناطق التي يمكن ان يعيش فيها الماعز .

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :

لجنة السيد الرئيس

القانون السابق ، لدى ملاحظتنا ان نقرأ هذا القانون مادة مادة حتى يمكن تلوالب الزملاء الكرام ان ياتوا كل مادة الى ان ياتوا الى اللجنة القانونية وندرس مرة ثانية واداء مع مالي الرئيس يعني ان ادلي بعض الملاحظات حول هذا القانون .

السيد الرئيس :

اولا ارجو ان ثبت في القطة الاجراية التي تفتشت يا ، هل يوافق المجلس على قرانه مادة مادة . . .

السيد المقرر :

الانفصل اعمدة اللجنة القانونية لدراسة الملاحظات .

(اصوات : الى اللجنة)

السيد الرئيس :

من ملاحظات قدمها لجنة مباشرة .

السيد للمقر ورئيس اللجنة القانونية :

امانة الى اللجنة لا يفرغ من قبل طرف واحد تأييد اذا كان لديه اقتراحات ان ان يقدمها واداء ان يبين ويقرأ اقتراحه او يقرأ الا ان اسما امانته الى اللجنة يسلون سبب . . . لا ؟ الا اذا كان القانون كله يمتد الى ان كان منه ملاحظة حول مادة او مادتين او ثلاثة . . .

السيد الرئيس :

اذن نقرأ مادة مادة .

السيد للمقر ورئيس اللجنة القانونية :

المجلس لا يقر مبدأ معني هذا ان كل قانون يستعمل الى اللجنة . الا ان عضو تأييد نحن نكتب على الترميم بان كل حق من الاحوال له ملحوظ على اي من القوانين التي سننظر بها اللجنة ونفضل ونعشر اجتماع اللجنة .

السيد معمر تائب اريد :

يسمح لي يا أبح ابو بنار اذا كان عضو اللجنة متأخراً او لديه معلومة ولا يحضر فله الحق ان ياتوا .

السيد الرئيس :

تائب لكرم الحق في ابداء ملاحظاته ونقبل القانون ونحن على استعداد لقرانه مادة مادة .

السيد للمقر تائب عمار :

معالي رايض بك له حق في مجلس الاقراض ولكن في نفس الوقت يقرب بك ايضا حق في طلبه لذلك اذا خشيتم اقتراح تأجيل البت بهذا القانون .

السيد المعظم تائب عمار :

اتنى على ذلك .

السيد للمقر تائب عمار :

هذا القانون اسامي وله كل اهمية في البلاد وانشى والاحوال القامد حتى نتمكن من اصداره اذنا .

السيد البلياني تائب اريد :

اقتراح اعادة القانون الى اللجنة القانونية ونرى على هذا الاقتراح فطرح التصويت على هذا الاقتراح .

السيد للمقر رئيس اللجنة القانونية :

الجنة القانونية يعال على كل مشروع او قانون مؤتمت ، يا أبح ، في نقطة تتعلق بالقانون بلده المجلس يعمل على اللجنة القانونية موضوعين فقط ، اذا كان هناك مشروع قانون يعال على اللجنة او اذا كان هناك قانون مؤتمت يعال على اللجنة فقط والجنة اجبت رأيا في مجلس القانون ولا يعال عليها اقتراحات اي عضو من الاعضاء بعد ان تقرر اللجنة رأيا .

السيد الرئيس :

الرائع القطة التي اتريها معالي رئيس اللجنة وارادة .

السيد البلياني تائب اريد :

يسمح لي ان ارد عليه فقط .

السيد الرئيس :

الآن المجلس اعادة اجدا اميرين لتأجيل الى جهة بامد مادة لان رده الى اللجنة القانونية يوافق القطار . اذلا يعال الى اللجنة الا مشاريع القوانين التي ترداول مرة اما لا يوضع بمشروع القانون امام المجلس فيصبح ملكا لمجلس وليس ملكا لجنة القانونية .

السيد البلياني تائب اريد :

يا سيدي ، القانون لا يزال امام اللجنة القانونية ، القانون حايل لا يزال امام اللجنة القانونية ، اذا لم يصدق يتي امام اللجنة القانونية ان أن يصدق عليه المجلس . المهم ان يعطي لمجلس فرصة لمناقشة .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على تأجيل البحث فيه الى جلسة قادمة ؟ .

المجلس : موافقون .

- ٢ -

السيد الرئيس :

القانون المؤتمت رقم ٢٨ لسنة ٦٧ قانون الان العام ، لا يمتد على اللجنة .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون بالصيغة التي اقترها اللجنة ؟

المجلس : موافقون .

(وحده نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس) وكذا سيرع الى مجلس الانبار (الفر) .

مجلس النواب

قانون الامن العام المؤقت

رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥

صادر بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ من الدستور

المادة ١ - يمسى هذا القانون الموقت (قانون الامن العام لسنة ١٩٦٥) ويصل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الباب الاول التعريف

المادة ٢ - يكون لكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لما أدناه مما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

- ١ - القوة :
- ٢ - الوزير :
- ٣ - مدير الامن العام :
- ٤ - ضابط :
- ٥ - ضابط صف :
- ٦ - شرطي :
- ٧ - الفرد :
- ٨ - المنطقة :
- ٩ - قائد المنطقة :
- ١٠ - حالة غيباسه :
- ١١ - اللجنة الطبية :
- ١٢ - ضابط الفرع :

١ - اللجنة المتخصصة : اللجنة الطبية المختصة بالنظر في قضايا الصحة .
٢ - الضابط الذي يشهد به المدير بصفته من صلاحياته بأمره عن يمينه .
٣ - الضابط الذي يشهد به المدير بصفته من صلاحياته بأمره عن يمينه .
٤ - الضابط الذي يشهد به المدير بصفته من صلاحياته بأمره عن يمينه .
٥ - الضابط الذي يشهد به المدير بصفته من صلاحياته بأمره عن يمينه .
٦ - الضابط الذي يشهد به المدير بصفته من صلاحياته بأمره عن يمينه .
٧ - الضابط الذي يشهد به المدير بصفته من صلاحياته بأمره عن يمينه .
٨ - الضابط الذي يشهد به المدير بصفته من صلاحياته بأمره عن يمينه .
٩ - الضابط الذي يشهد به المدير بصفته من صلاحياته بأمره عن يمينه .
١٠ - الضابط الذي يشهد به المدير بصفته من صلاحياته بأمره عن يمينه .
١١ - الضابط الذي يشهد به المدير بصفته من صلاحياته بأمره عن يمينه .
١٢ - الضابط الذي يشهد به المدير بصفته من صلاحياته بأمره عن يمينه .

الباب الثاني قوة الامن العام وتشكيلها وواجباتها

الفصل الاول تشكيل القوة

- المادة ٣ - ١ - قوة الامن العام هيئة نظامية مرتبطة بوزارة الداخلية . وتتألف من القوات التالية :
- ١ - الضباط
 - ٢ - ضباط الصف
 - ٣ - الشرطيين
- ب - يتولى قيادة القوة وإدارتها مدير يعين بأمره ملكية سنية بناء على تنصيب الوزير وموافقة مجلس الوزراء .

الفصل الثاني واجبات القوة

- المادة ٤ - واجبات القوة الرئيسية كما يلي :
- ١ - المحافظة على النظام والامن وحماية الارواح والاعراض والاموال
 - ٢ - منع الجرائم ، والمعمل على اكتشافها وتفتيشها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة .
 - ٣ - ادارة السجون وحراسة السجون .
 - ٤ - تنفيذ القوانين والانظمة والأوامر الرسمية للقوة ، ومساندة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون .
 - ٥ - استلام التفتشات والاموال غير المطلوب بها ، والتصرف بها وفق أحكام القوانين والانظمة .
 - ٦ - مراقبة وتنظيم النقل على الطرق .
 - ٧ - الاشراف على الاجنحات والمركبات العامة في الطرق والاماكن العامة .
 - ٨ - القيام بآية واجبات أخرى تعرضها التشريعات المرحية الاجراء .

الجنة أمن الدولة

المادة ٥ - يتولى المدير المسؤولية المباشرة لإدارة شؤون القسوة وبمختلف وحداتها وفروعها وأقسامها ومؤسساتها وكل ما يتعلق بتنظيمها وتدريبها وتسلحيها وتجهيزها ومراقبة تنفيذها .

المادة ٦ - المدير يساعد أو أكثر تحدده واجباتهم بتعليمات خاصة يصدرها المدير .

المادة ٧ - يتولى مهام المدير في حال غيابه الشايف المتقدم الذى يأمره رتبة .

المادة ٨ - إيداع ليايات هذا القانون ، يعتبر افراد القوة في الوظيفة بشكل مستمر وتحت الطلب لعمل في أي وقت ، ويتربط على كل منهم أن يقدم في أي مكان .

المادة ٩ - لأفراد الأمن العام اللجوء إلى استعمال القوة اقتدار الامام لإداء واجباتهم بشرط أن يكون استعمالها هو الوسيلة الوحيدة لذلك ، ويقتصر استعمال السلاح على الأحوال والاسباب التالية :-

أولاً- القبض على

١ - كل محكوم عليه بوقوع جنائية او جنحة او بالجس مدة تزيد على ثلاثة اشهر اذا قادم أو حاول الحرب .

٢ - كل منهم بجناية او متلبس بجنتحه ، لاثقل طوقها من سنة اشهر اذا قادم أو حاول الحرب .

ثانياً - عند حراسة السجناء في الأحوال والشروط المنصوص عليها في قانون السجون .

ثالثاً - قضي التجمهر أو التظاهر الذي يحدث من سبب أشخاص على الأقل ، اذا عرض الأمن العام الخطر ، ويصدر امرامثال السلاح في هذه الحالة من رئيس تجميعاته وبراى في جميع الأحوال السابقة أن يكون إطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لتحييت الأخطار الماثلة ، ويبدأ رجال الأمن بالانذار إلى انه سيطلق النار ، ثم يالجا بعد ذلك إلى إطلاق النار ، ويجرى الانذار تدعى بالوقوف إلى الصفاة أو بأية وسيلة أخرى من هذا النوع أو بإطلاق مدسبس تتهب منه اشارة ضوئية .

الباب الثالث

التعيين والترقيع والنقل

الفصل الأول

التعيين

المادة ١٠ - أ - الرتب النظامية للضباط في القوة هي :-

فرق

أمر لواء

زعيم

عقيد

مقدم

رئيس أول

رئيس

ملازم أول

ملازم ثان

ب - الرتب النظامية للأفراد دون رتبة ضابط هي :-

نظامه نطاق ضابط

وكيل

يحمل شارة من ثلاثة لفرطه

عرف

شرطي

المادة ١١ - لا يجوز تعيين أي شخص في القوة برتبة ضابط مباشرة ، إلا اذا كان حائزاً على شهادة جامعية على أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٢) التالية ، بعد أن يقضى دوره كاتلة في كلية الشرطة الملكية وفق المنهاج المقرر ولقد لا تقل من سنة المهور .

المادة ١٢ - أ - بين خروج كلية الشرطة الملكية من الثلاثية ، برتبة ملازم ثان ، تحت التجربة لمدة سنة واجبة في خدمة فرعية ، ويستثنى عنه في أي وقت خلال مدة التجربة اذا ظهرت عدم كفايته أو سوء سلوكه .

لجنة أمن الدولة

ب - يشترط فيه بين بقرة الأمن بركة ضابط ان تتوفر فيه الشروط التالية :-

- ١ - ان يكون اردنياً .
- ٢ - ان يكون قد اكمل السابعة عشرة من عمره . ولم يتجاوز السابعة والعشرين . وتثبت السن من الترتيب بشهادة الميلاد . وفي الاحوال التي لا يتيسر الحصول فيها على هذه الشهادة يشترط العمر من قبل اللجنة الطبية القرائية ، واذا كان يوم الولادة غير معروف ، اعتبر الضابط من مواليد اليوم الاول من شهر كانون الثاني من سنة ولادته .
- ٣ - ان يكون لائماً لخدمة من الوجهة الصحية بقرار من اللجنة الطبية المختصة .
- ٤ - ان لا يقل طوله عن (١٦٨) سنتيمتراً .
- ٥ - ان يكون حاضراً على شهادة الدراسة الثانوية او ما يعادلها من الشهادات المتفرقة من وزارة التربية والتعليم ما لم يكن ذا موهبة فنية ، يحتاج القوة لخدمته .
- ٦ - ان يكون حسن السيرة والسلوك .
- ٧ - ان لا يكون عموماً متهماً او مجتأباً او مشرفاً بالاخلاق .
- ٨ - ان لا يكون متصبلاً لأي حزب او هيئة سياسية او جمعية غير مشروعة ، حسب فتاوة سلطة التمييز .
- ج - مدة الدراسة في كلية الشرطة لللكية ، لا تقل عن سنتين .

المادة ١٣ - الضابط يوافق على الزوايا بتسليم من الوزير . بناء على توصية المدير . على ان يقرن ذلك بالارادة لللكية .

المادة ١٤ - أ - المدير ان يبين أي شخص بركة ضابط اذا توافرت فيه الشروط المبينة في الفقرة (ب) من هذا القانون .

ب - المدير يبين أي شخص بركة شرطى اذا توافرت فيه الشروط المبينة في الفقرة (ب) من المادة (١٧) من هذا القانون . باستثناء البنية (هـ) منها ، غير انه يشترط ان يكسب حاصلاً على شهادة الدراسة الابتدائية او ما يعادلها .

ج - يجوز المدير ان اقتضت الضرورة ان يأمر بتعيين شرطيين بغض النظر عمداً في هذه الفقرة السابقة من هذه المادة وذلك لإغراض البنية فقط .

د - يقضي الأفراد المجلدون على المعززة للبيئية في هذه المادة مودة تدرج في هذه لا تقل عن أربعة أشهر .

المادة ١٥ - على كل فرد في القوة ان ينضم اليه الجين التالية قبل مبادرته ابعاده : ا - القسم بالله على ان يكون خالصاً للوطن والمملك والمكسور . وأن يحفظ على القانون والانظمة واحكامها وأن اقوم بجميع واجبات وطني بشرف وأمانة واخلاص دون تحيز او تحيز وأن اذلل كل ما يعسر لي من الامرار المشروعة .

المادة ١٦ - ينضم الضابط اليه الجين التالية اعلاه امام المدير ، ولتمام اصحاب الرب الاخرى ليسكن هذا الجين امام قادة وحداتهم .

المادة ١٧ - على كل فرد في القوة دون رتبة ضابط ان يوقع على نموذج القسم امام ضابطه .

المادة ١٨ - يعطى لكل فرد في القوة شهادة تعيين .

المادة ١٩ - يبين الضابط لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .

المادة ٢٠ - يبين ضابط الصف والشرطيين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، والمدير - بموافقة الوزير - تعيين كتيبة وقسمين ومهتين برواتب مقسومة وله زيادة رواتبهم سنوياً بالنسبة التي يقررها .

ب - لا تشمل الفقرة السابقة الأفراد الذين يعينون لاصلاح الاسلامي او للهداية او الوسيطة او الامتيازات الختامية او السوائلين .

ج - المدير تعيين شخصين بحدود وفق الانظمة العادية للقبول في الدولة ؟

المادة ٢٢ - تسري احكام هذا القانون فيما يتعلق بالانضمام والانتماء المنصوص عليها في الجبال ارجح من هذا القانون على الكورنيين في الفترتين (أوج) من المادة السابقة ، ولا تسري عليهم احكام المادة (١٧) من هذا القانون .

المادة ٢٣ - أ - تبصر عمدة الفرد جديده تلقائياً عند انتهاءه للمدة السابقة ، بل غير المدير خلاف ذلك .

ب - اذا رغب الفرد بعدم تجديد مدة خدمته عليه ان يخطر المدير خطياً بذلك قبل شهر واحد من تاريخ انتهاء مدة خدمته على الاقل وتبصر مدة الشهر من تاريخ وصول الاشارة مديرية الأمن العام .

الفصل الثاني

التربيع

المادة ٢٤ - يجري التربيع بمرامدة الاسس التالية بالنسبة .

- ١ - القضاء للمدة المقررة في هذا القانون التربيع .
- ٢ - الكفاءة وقابلية البنية في هذا القانون .
- ٣ - الانتماءية .

تدقيق مدير الأمن العام

المادة ٢ - تقرر الكتابة وإقامة القيادة بما يلي :

- ١ - التقارير السنوية السرية .
- ٢ - النتائج بالتصريح المقرر لجميع ٨ تب حتى رتبة وليس .
- ٣ - الأجازات التي حققها الفرد خلال خدمته .
- ٤ - الأحداث التي مرت بالفرد .
- ٥ - آراء المسؤولين من كبار الضباط .

٢٦٥٨١ - تكون مراتب تقارير التقرير السنوي هي ممتاز ، جيد ، متوسط ، ضعيف ، ولا يرقى الفرد إذا كان تقريره السنوي السري الأخير بدرجة ضعيف . فإذا تكرر هذا التقرير في العام فإلّا ينقل هذا الفرد للعمل تحت إمرة رئيس آخر . وبوقت نظره إلى تراخيه ضعفه بكتاب يتضمن توبيخاً كتابياً تحسين حالته ومباعدة ضعفه ، فإذا تكرر مثل ذلك التقرير مرة أخرى ، وجب فصله مع حفظ سعة في القواعد أو الكلافة .

٢٦٥٨٢ - يجري ترقيع ضباط الصف من رتبة وكيل إلى رتبة ضابط بعد تسوية دورته في كلية الشرطة الملكية لا تقل مدتها من سنة واحدة شريطة أن لا يكونوا قد تجاوزوا الأربعين من عمرهم وأن يكونوا حائزين على شهادة الدراسة الاحادية أو ما يعادلها .

٢٦٥٨٣ - ١ - يرفع الفرد رتبة رتبة ، والى أدنى مربيوت الرتبة الأعلى .

ب - لا يجوز ترقيع الضباط إلى رتبة أعلى ، قبل مضي ثلاث سنوات على وجوده في رتبة الأخيرة .

ج - لا يجوز ترقيع الوكيل إلى ضابط إلا بعد مضي أربع سنوات على وجوده في رتبة .

د - لا يجوز ترقيع ضابط الصف أو الشرطي قبل مضي أربع سنوات في رتبة الأخيرة .

هـ - لا يرفع الفرد دون رتبة وكيل إلا بعد اجتزائه دورة الترقية الخاصة في كلية الشرطة الملكية ولذا لا تقل من ثلاثة أشهر .

و - يجوز ترقيع أي فرد من القوات المذكورة أعلاه بضم النظر على المدد المذكورة في حله للقادة في حالات خاصة واستثنائية .

المادة ٢٦٥٨٤ - يرفع الضباط مجلس الوزراء ، بتسبب من الوزير ، بامر على توصية المدير على أن يشترط ذلك بأرادة ملكية . ويرفع الفرد دون رتبة ضابط بأمر من المدير .

الفصل الثالث

النقل والتدريب والاعارة

٢٦٥٨٥ - يجري نقلات ضباط الامن مرة واحدة خلال شهري تموز وأب من كل عام . ويتسوز عند الضرورة القصوى لإجراء حركات النقلات أكثر من مرة خلال العام .

٢٦٥٨٦ - ١ - يتم نقل قادة المناطق وساعديهم وقادة الوحدات ورؤساء الفروع والضباط من وحدة إلى أخرى بأمر من المدير .

ب - ينقل الضباط الآخرون ضمن المنطقة أو الوحدة من قبل قادة المناطق أو قادة الوحدات بموافقة المدير .

ج - ينقل الأفراد دون رتبة ضابط من وحدة إلى أخرى بأمر من المدير ويجري نقلهم داخل الوحدات بأمر من قادة الوحدات .

٢٦٥٨٧ - ١ - يجوز نذب الضباط لتقيام سوكاً بأي عمل رسمي خارج نطاق أبحاثهم وتخليه الأصلية .

ب - يتم نذب الضباط بأمر من المدير . أما إذا كان النذب لأداء عمل خارج نطاق الخدمة فيكون النذب بموافقة مجلس الوزراء بناء على تسيب الوزير .

٢٦٥٨٨ - ١ - يجوز إعارة أي ضابط إلى وظيفة مدنية أو عسكرية خارج نطاق القوة ، سواء أكان ذلك داخل البلاد أو خارجها ، بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسيب الوزير ، على أن يبين مجلس الوزراء مدة الإعارة وشروطها .

ب - لا يتقاضى الضباط للمدار أي جزء من راتبه أثناء إعارته ، بل يرعى مجلس الوزراء أن هناك طرقاً خاصة تستلزم منه جزء من راتبه وذلك علاوة على ما يتولىه الضباط من رواتب من الجهة المالكة .

ج - تصاف مدة الخدمة التي يقضيها الضباط مدراً على العرج المذكور إلى مدة خدمته القليلة لتتضاعف . تكتب هذه المدة لأمر الرأى استحقاق الزيادة السنوية والترقيع ، ولا يحول إعارته دون ترفيعه خلال مدة إعارته .

د - يجوز إعادة الضباط إلى الخدمة قبل انتهاء مدة الاعارة إذا اقتضت الضرورة ذلك ، بقرار من مجلس الوزراء .

هـ - عند انتهاء مدة الاعارة ، يعاد الضباط إلى القوة برتبة مماثلة لرتبة التي اكتسبها عند انتهاء إعارته .

تقرير اللجنة

الباب الرابع
النظام والانضباط
الفصل الأول
الواجبات

٣١٥٥١ - على الفرد ان يتيم في البلد الذي به مقر عمله لكن يجوز لثاقته وحلته وظروف استثنائية ان يسمح له بالاقامة في بلد آخر قريب من محل عمله .

٣١٥٥٢ - على الفرد مراعاة أحكام هذا القانون وتطبيقها وعليه :-

١ - ان يحافظ على كرامة وظفته طبقاً لعرف العام وان يسلك في تصرفاته سلوكاً يفسد الاحترام الواجب لما .

٢ - ان يؤدى العمل المطلوب به بنفسه بدقة وإمانة وان يتخصى وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وتطبيقه .

٣ - ان يتعاون مع زملائه في أداء الواجبات الشاملة للخدمة لتأمين سير العمل وتطبيقه الخدمة العامة .

٤ - ان ينفذ ما يصدر اليه من أوامر وتعليمات في حدود القوانين والانظمة المعمول بها ، ويتحمل كل ضابط مسؤولية الأوامر التي تصدر عنه ، وهو المسؤول عن حسن سير العمل في حدود اختصاصه .

٥ - ان يتصرف بأدب وكياسة بعينه بؤسائه وفي معاملته لافراد الجمهور وان يحافظ على شرف الخدمة وحسن سمعتها .

الفصل الثاني
المطورات

٣١٥٥٣ - يحظر على كل فرد :-

١ - ترك عمله الرسمي أو التردد في لأي سبب من الاسباب دون تصريح رسمي من رئيسه .

٢ - إضفاء أو نشر أو تآل أية معلومات رسمية دون موافقة المراجع المختصة كما يحظر عليه بعد تركه الخدمة إضفاء أو نشر أو تآل أية معلومات وسريته لأكسبها أثناء وجوده في الخدمة إلا بأذن خاص من المراجع المختصة .

٣ - ان يتنص الى أي حزب من الاحزاب السياسية أو ان يتبع أو ان يشترك في أية مقارعات أو المظاهرات أو أية اجتماعات حزبية أو سياسية أو أية دعايات انتخابية أو ان يقبل اجتماعات لانتقاد أعمال الحكومة السياسية أو ان يشترك بأية صورة ممن الصور في إجراءات تهدف الى التظاهرات المذكورة .

٤ - ان يكون محرراً لطبوعة دورية أو ان يكون مشتركاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة في ادارتها ، باستثناء المجلة العسكرية .

٥ - ان يوزع أية مطبوعات سياسية أو ان يوزع استناعات تبحث في أعمال الحكومة .

٦ - ان يحتفظ لنفسه بأصل أية وثيقة أو وثقة من الوثائق أو الاوراق والمخبرات الرسمية أو صورة عنها .

٧ - ان يقضى بمعلومات أو إضرافات عن السائل التي ينبغي ان تحتفظ سرية بطبيعتها أو صودت بشأن سريتها بتعليمات خاصة .

٨ - ان يتعاطى بالتجارة أو الصناعة والاشتراك بصفتها تجارية باسمه أو بأسماء أخرى أو التيسيم بالتضاريف على كافة أنواعها أو تول أعمال مالية مباشرة أو غير مباشرة أو الاشتراك فيها أو الارتباط بملات مع أية شركة أو القيام بأي عمل آخر يتعارض وعمله الرسمي أو يؤثر بأية حال من الأحوال في قيامه بواجباته الرسمية ، ولا تتلق أحكام هذه الفقرة على شراء الأسهم في الشركات الخاصة وفي جميع أنواع الاشتراك في الشراكات أحكام هذه الفقرة عليها يجب رفع الأمر للتقرير لاصطاف قراره من قبل حذبا أو إكراهيات أو منع من اصحاب المصالح أو من يتسبب اليهم سواء كان ذلك المشكوك في الشراكات أحكام هذه الفقرة عليها يجب رفع الأمر للتقرير لاصطاف قراره من قبل حذبا أو إكراهيات أو منع من اصحاب المصالح أو من يتسبب اليهم سواء كان ذلك

٩ - قبول حذبا أو إكراهيات أو منع من اصحاب المصالح أو من يتسبب اليهم سواء كان ذلك المشكوك في الشراكات أحكام هذه الفقرة عليها يجب رفع الأمر للتقرير لاصطاف قراره من قبل حذبا أو إكراهيات أو منع من اصحاب المصالح أو من يتسبب اليهم سواء كان ذلك

١٠ - الاشتراك في مشرى وضع البرامج البرقية أو الإذراء والمهمات والمقاربات والاملاك الحكومية بقصد الربح أو المشاركة

١١ - ان يتولى وكالة خصوصية في أمر من الأمور التي لها علاقة بواجباته الرسمية .

١٢ - ان يتولى أي عمل مما كان خارجاً عن أعماله الرسمية بالنية أو عن أي فرد ممن الافراد أو بيت من البيوت التجارية لا يتصرح من الوزير بناء على تسيب الرئيس على ان لا يتشأن من جراء نقلها لاضلال قدرة الرسمية .

الجلسة الثامنة من الدورة غير العادية الأولى ٣٠ أيار ١٩٦٧

المادة ١٤١٥ - قضايى في الأحوال المدنية أن يستعمل كمال مدة إجازته السنوية لمدة واحدة غير أنه إذا تسبب ظروف وعقوبته في حالات استثنائية من استعمال كمال إجازته فله اعتداف أن يستعمل قسماً منها وأن يستعمل المدة الباقية في موعد يكون أكثر ملاءمة له . وتجب أيام الأعياد والعطل الرسمية ضمن الإجازات وإذا وقعت في خلافاً ولا تحسب إذا جاءت قبل الإجازة أو بعدها .

للمادة ١ - لا يجوز جمع الإجازات السنوية لأكثر من سنتين .

المادة ١٤١٦ - يستحق الضابط الذي تنتهي خدمته في الفترة لأي سبب كان ، الرواتب والملاوات عن مدة الإجازة التي كان يستحقها فيما لو بقي على رأس عمله وتوفي . هذه الرواتب والملاوات دفعة واحدة عند انتهاء خدمته . وإذا أريد أن الخدمة قبل انتهاء مدة الإجازة المذكورة قطع من رواتبه المبالغ التي كان قد استوفها من المدة الباقية من الإجازة .

المادة ١٤١٧ - يعطى الضابط الذي تنتهي خدمته بإنشاده عذارة على ما ذكر بالفقرة السابقة وأنب شهرين مع المسكرات .

المادة ١٤١٨ - يستحق الفرد الذي تنتهي خدمته لأي سبب كان عدا العزل والاستقالة مكانة تساري حاصل شرب راتبه الشهري الأخير مع كافة الملاوات في مجموع سنوات خدمته العامة ، بشرط أن لا تقل مدة خدمته عن خمس سنوات وأن لا يكون خاضعاً لإحكام قانون التقاعد .

المادة ١٤١٩ - يستحق رتبة الفرد المتوفى ، توصيفاً يبادل راتبه الكامل مع علاواته عن المدة التي تكون قد اقتضت من الشهر الذي حصل في الوفاة كما يستحق أيضاً توصيفاً يساوي راتبه الكامل مع العلاوات عن شهر كامل . ويستحق بالإضافة لما ذكر توصيفاً يبادل راتبه الكامل مع العلاوات عن مدة الإجازات السنوية المستحقة له عند الوفاة .

للمادة ٥٠ - تعطى الإجازات للضابط بموافقة المدير أو من ينيه .

المادة ١٤٢٠ - لفائدة الشاطئ والوحدة مع إجازات قصيرة لا تتجاوز الأسبوع داخل البلاد للضابط الذين تحت إمرتهم .

للمادة ٥١ - إذا أراد الضابط أن يقضي إجازته في الخارج ، فيجوز منح مدة أخرى لا تزيد على نصف مدة الإجازة السنوية التي استحقها لمدة أربع أعوام تقام طلب تلك الإجازة .

المادة ١٤٢١ - يجوز في الأحوال التي يكون للضابط قد استوفى فيها جميع الإجازات السنوية والعرضية منه في أحوال خاصة إجازة بدون راتب لمدة أقصاها ثلاثة أشهر .

الفصل الثالث

الإجازات المرضية

المادة ١٤٢٢ - أ - يجوز منح الضابط في حالة عدم استحقاقه الإجازة السنوية . إجازة مرضية براتب كامل مع الملاوات لا تتجاوز مدتها أربعة عشر يوماً في السنة . وبشرط في ذلك موافقة المدير .

ب - بالإضافة إلى الإجازة السنوية ، يعطى الضابط إجازة لمدة اسبوع في حالة زواجه للمرة الأولى ، ويقاضي راتبه كاملاً مع العلاوات خلال مدة هذه الإجازة .

ج - المدير أن يمنح الفرد إجازة لمدة أربعة أشهر أو خمسة أشهر واحد براتب كامل مع العلاوات ، بالإضافة إلى الإجازة السنوية التي يستحقها . وتتم هذه الإجازة مرة واحدة طيلة مدة الخدمة .

الفصل الرابع

الإجازات المرضية

المادة ١٤٢٣ - يستحق الفرد إجازات مرضية مقطعة براتب كامل مع العلاوات ولا تحسم من إجازته السنوية ، وتعطى تلك الإجازات بناء على تقارير طبية رسمية .

المادة ١٤٢٤ - إذا حصل الفرد على إجازة مرضية بعد أن استنفد جميع إجازاته السنوية لا تحسم هذه الإجازات أو أي جزء منها من الإجازة السنوية التي يستحقها في السنة التالية .

المادة ١٤٢٥ - أ - تعطى الإجازة المرضية لمدة لا تزيد على الأسبوع بناء على تقرير من طبيب الحكومة .

ب - تعطى الإجازة المرضية لمدة أكثر من اسبوع ولا تتجاوز شهراً واحداً من الجسمان الطبية القرائنة .

المادة ١٤٢٦ - على الجسمان الطبية أن تحدد في تقريرها لمدة التي يرى لها كفاية للعناء الفرد من مرضه ، فإذا قررت اللجنة الطبية إعادة فحص الفرد بعد انقضاء تلك المدة ، فلا يسمح له بترولة أعماله قبل إعادة ذلك الفحص .

المادة ١٤٢٧ - أ - يقاضي الفرد المجلد إجازة مرضية راتبه كاملاً مع العلاوات عن الأشهر الستة الأولى ونصف راتبه مع نصف الملاوات عن الأشهر الثلاثة التي فيها يشتاء عذارة هؤلاء اللجنة الطبية ، فتعفى كاتلة من المدة التي يقضيها في المرض ويجوز بدء مدة الإجازة المرضية من التاريخ الذي يشغل به الفرد من العمل .

هكذا صحت المصادقة

ب - اذا لم يشف الفرد من مرضه بعد انتهاء التهمة الاثنية ، فمادمايته من قبل اللجنة الطبية المختصة .

اذا وجدت اللجنة الطبية المختصة لدى مداية الفرد وقتاً لفترة السابقة أن مرضه غير قابل للشفاء ، فوصي بأبوابه عذابه .

د - اذا وجدت اللجنة الطبية المختصة لدى مداية الفرد وقتاً لمدة (٢) أن مرضه قابل للشفاء ، ولكنه ليس قادراً على استئناف عمله ، فللوزير بناء على تنسيق المدير كميدي اجازته المرضية لمدة أخرى لا تتجاوز ثمانية أشهر ونصف الراتب مع نصف العلاوات على أن تلغ علاوة علاوة للمدة كاملة .

هـ - بعد انقضاء الاجازة المذكورة في الفقرة (د) تنتهي خدمات الفرد اذا لم يتمكن من العودة الى عمله بسبب عدم شفاؤه .

المادة ٦٠ - اذا أصيب الفرد بمرض من شأنه أوجبه أو يحد الأمراض التي تحتاج مدايتها الى مدة طويلة ، فيجب إسماؤه على اللجنة الطبية المختصة لتتخذ بشأنه القرار المناسب .

المادة ٦١ - اذا أصيب الفرد بمرض من خارج المملكة في مهمة رسمية أو كان طالباً منها بصورة رسمية فانه يستحق اجازة مرضية لمدة لا تتجاوز (١٤) يوماً بناء على تقرير طبي من طبيب ، وعلى الفرد أن يرق بالسيرة للملكة ، وان يرسل المدير التقارير الطبية التي حصل عليها في أول برید .

المادة ٦٢ - اذا قررت اللجنة الطبية أن الفرد قد أصيب بمرض أو بمرض آخر في أثناء قيامه بواجبه أو بسبب التثنية من طبيعة وواجبه فيمنع اجازة مرضية براتب كامل مع العلاوات طيلة المدة اللازمة لشفائه الى ان تقرر اللجنة الطبية عدم قابلية اصاحبه للشفاء وعندها ، توصي بأبوابه عذابه .

المادة ٦٣ - يتعطل راتب الفرد باستثناء علاوة العائلة طيلة مدة غيابه عن العمل لمرض ثلثي من عائلته ويحضر الفرد عائلته عند اعداده أو سوء تصرفه أو فاهم اعداده لا طبق بشرط وطيفته كالسكر والمطعمات وتعاملي المنفردات أو ما شاهه ذلك من سوء السلوك .

الفصل الخامس

اجازات الامومة

المادة ٦٤ - تستحق الفرد للامام اجازة الامومة انصافاً شهر واحد واثني كامل مع العلاوات بناء على موافقة من اللجنة الطبية ولا تتكاث تلك الاجازة بجزءاً من الاجازات المرضية ، كما اذا عمل عليها استئناف امهالاً بعد انتهاء اجازة الامومة لتأجيل مرضي ، فيجوز منحها اجازة مرضية وقتاً للاحكام الخاصة بذلك .

الفصل السادس

الاجازة المرضية

المادة ٦٥ - يعمل بأحكام نظام الموظفين المدنيين المعمول به فيما يتعلق بالاجازات المرضية الى أن يصدر نظام خاص بها .

الفصل السابع

احكام معاملة في الاجازات

المادة ٦٦ - طلبات الاجازة يجب اقرارها والاجابة عليها تكون خطية وتبدأ الاجازة من يوم انكشاف الضابط عن العمل وتنتهي بنهاية اليوم السابق لاستئناف العمل .

المادة ٦٧ - ١ - يجب ألا يترك الضابط عمله قبل أن يستلم إشعاراً خطياً بالموافقة على اجازته . غير أنه في الحالات الاستثنائية يجوز ابلاغ موافقة المدير أو من ينيه أو نائبه بالموافقة الى الضابط شفهاً قبل تصدير الموافقة الخطية .

٢ - بين الفرد في طلب الاجازة المدة والذريع الذي يرغب أن تبدأ اجازته فيه ، والمكان الذي يزود أن يقضي فيه اجازته وعنوانه في أثناء الاجازة .

المادة ٦٨ - تحدد المراجع المختصة مدة كل اجازة وافق عليها .

المادة ٦٩ - لا يجوز تصدير الاجازة أو تأجيلها أو إلغاؤها بعد الموافقة عليها وبالإعلاء الفرد ، إلا لأسباب قوية تقتضيها حالة العمل .

المادة ٧٠ - يجوز للفرد المجاز أن ينيب من يشاء لقبض رواتبه التي يستحقها في أثناء وجوده في الاجازة بتوقيع خطي يصدق من نائبه وحده أو من يني للملكة في الخارج .

المادة ٧١ - ضباط الصف والفرطيون يصحون اجازة مرضية لا تتجاوز (١٤) يوماً بقرار من قادة الوحدات .

الباب الثامن

الباب العاشر

المادة ٧٢ - تنظر خدمة الزرة متنية بعد صدور قرار من اللجنة المختصة صلاحاً بأحكام هذا القانون أو في شرع آخر في إحدى الحالات التالية :

١ - خروج الفرد للفترة الزرة لمدة يومين أو أكثر فترات متتالية .

٢ - عدم اقامة الضابط بمحيطه .

٣ - الاستقالة .

تكملة المادة ٦٦

- ٤ - الاستئناف إلى الإحالة على القائد .
- ٥ - نقض الجسدية .
- ٦ - الحكم بغيرية جنائية أو جنومية على بالشرف والأمانة .
- ٧ - الوثيقة .

المادة ٧٣ - يستثنى من خدمة الفرد دون رتبة ضابط للمدير ، ويستثنى من خدمة الضابط بقرار من مجلس الوزراء ، وتسيب الوزير بناء على توصية المدير على أن يقرن ذلك بالأرادة للكلية وذلك لأحد الأسباب الآتية :-

- ١ - عدم الكفاءة أو عدم اللياقة لأسباب مقومة وعادلة .
- ٢ - سوء السلوك - استثناءً لتأثير التي توقع بمخه .
- ٣ - صدور حكم عليه بالجنس (لمدة تزيد على ٨٩ يوماً) .
- ٤ - صدور حكم عليه بالفرار .

المادة ٧٤ - لا يجوز لأي فرد أن يستقيل من الخدمة قبل انقضاء مدة تعيين الأول المقررة بموجب هذا القانون ، غير أنه يجوز له أن يستقيل من الخدمة خلال مدة التجديد بشرطه أن يبلغ المدير ذلك خطياً بواسطة مرجعه المخصص وقبل استقالة الفرد دون رتبة ضابط بموافقة المدير . وقبل استقالة الضابط بقرار من مجلس الوزراء تسيب الوزير بناء على توصية المدير على أن يقرن ذلك بالأرادة للكلية .

المادة ٧٥ - المدير ، قبل استقالة الملازم والمجنين في أثناء التدريب ، على أن يعيدوا إلى عزلة الدولة جميع للمصاريح التي أنشئت عليهم في أثناء مدة التدريب بالقرار الذي يقرره المدير مساً عسداً الراتب .

المادة ٧٦ - أ - يزود كل فرد بالآلية والاسلحة والتجهيزات الضرورية لقيامه بواجباته .
ب - لا تسري أحكام هذه المادة على الأفراد دون رتبة ضابط من الكلية والقنين والمعلمين في قسم الأبحاث الجنائية والمهنيين وغيرهم ممن كانوا في خدمة القوة عند بدء العمل بها .
ج - لا يشمل الاستبعاد بالقرار السابقة ، الأفراد بالإلحامي والعمدة والمريسي والسواكن .
المادة ٧٧ - تسترد الملابس والتجهيزات والاسلحة وكسائفا ما يهبطه الأفراد ضمن الأموال الأميرية المقررة ابتداءً عند انتهاء خدمتهم وفقاً للكفاءة والتعليمات الزامية .

٧٨ - عند إعادة أي ضابط إلى الخدمة تسري عليه الأحكام التالية :-

- أ - إذا كان قد استقال أو أحيل على التقاعد بناء على طلبه ، فيعاد برتبة السابقة . على أن تعتبر أقدميته من تاريخ إعادة الخدمة .
- ب - إذا استثنى عن خدمته أو أحيل على التقاعد لأي سبب آخر فيعاد برتبة السابقة وأقدميته بها ، بشرطه أن لا تزيد مدة انقضاءه عن الخدمة عن ستين . فإذا زادت على ذلك فيعود برتبته السابقة ، وتعتبر أقدميته من تاريخ إعادة .
- ٧٩ - أ - في حالة تنزيل رتبة الضابط أو ضابط الصف بغير الإهم في الرتبة التي تولى إليها ويضاف إلى أعلى مربوط تلك الدرجة .
- ب - لا يجوز التنزيل إلا للرتبة التي دونها مباشرة .

الباب السابع

التيابة العامة وحكمة الشرطة

الفصل الأول

التيابة العامة

- ٨٠ - أ - يتولى التيابة العامة للقوة ، المشتار العدلي والمعون المبرون وحيات التحقيق فيها .
ب - بين المدير أو من ينوبه أعضاء التيابة العامة المذكور ذكرهم .
ج - تقوم التيابة العامة للقوة بأقامة دعوى الحق العام وبمباشرة على الأفراد .
د - تعتبر الخدمة التي يقضيها المشتار العدلي وقضاة حكمة الشرطة إذا كانوا جازئين - ن - معاهد حقوقي ، خدمة قضائية وفقاً لأحكام قانون استقلال القضاء وأقامة المحامين النظاميين .
- ٨١ - أ - تشكل هيئة التحقيق من عدد من الضباط يتناوبون للمدير أو من ينوبه .
ب - على هيئات التحقيق أن ترفع إلى المدير بلا إبطاء كافة الأوراق ومخافير القبض مع خلاصة واقعة النتيجة التحقيق .
ج - يجوز المدير أو من ينوبه أن يثبت في القضية إذا كانت من إهمال الأفضلية أو الخلع ولا ، فيجلبها إلى المشتار العدلي ليان مطالعة على الأوراق التحقيقية .
- ٨٢ - أ - يجوز لقائد منطقة أو قائد وحدة للمنتسكي عليه في جرائم المخالفات والخلع أن يشكل له هيئة تحقيق على أن تمل رتبة رئيس هيئة التحقيق رتبة المقدم .
ب - يجوز لقائد المنطقة أو الوحدة أن يثبت في القضية من صلاحية القانونية .

ملاحظة: عدم العمل

المادة ٨٣- على النيابة العامة لفرقة (إقامة مدعى الحق العام إذا أدام المضرور أو من ينقل نفسه مديناً شخصياً ولا يجوز تركها أو وقفها أو تعليق سيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

المادة ٨٤- ١ - إذا تركت جريمة وكان جميع أفرادها من أفراد الفرقة ، فتبقى النيابة العامة لسفوف إجراء التحقيق فيها وفي حالة مباشرة الأوامر العام للمني التحقيق فساد عليه أن يسود الأوراق التي تفصلها إلى النيابة العامة للفرقة عند حضورها .

ب - في حالة وجود طرف من المدينين مع أحد أفراد الفرقة في ثبوت واحدة يتولى المدعي العام للمني التحقيقات المختصة بالمدينين وتتولى النيابة العامة لفرقة التحقيق لأفراد الفرقة .

الفصل الثاني

عكة الشرطة

المادة ٨٥- ١ - لمدبر تشكل عكة تسمى (عكة الشرطة) من رئيس وعضوين على الأقل على أن لا تقل رتبة رئيس العكة من رئيس أول وأن يكون أحد أعضائها مجازاً في المظفر .

ب - يتولى الزماعة أمام عكة الشرطة للمدعي العام .

ج - تجري المحاكمة أمام عكة الشرطة وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٨٦- في الحالات التي يكون فيها المتهم برتبة أعلى من رتبة رئيس العكة ، يعين للمدبر رئيساً أكبر يكون برتبة أعلى من رتبة المتهم .

المادة ٨٧- إظهار بيانات هذا القانون ، تطبق على أفراد الفرقة أحكام قانون القواعد العسكرية المعمول به على أن يستعاض عن كلمة (الجنين) بجارني (جنس عسكري) و (رئيس الأركان) أيضاً وودت في القانون الحالي أو أية كلمة أو عبارة عمل عليها بالقانون لاحق بعبارة (فرقة الأمن العام) و (عكة الشرطة) و (مدير الأمن العام) على التوالي .

المادة ٨٨- ١ - عين للمدبر الحكم عليه وللمستشار العدل أن يطلب تمييز كافة الأحكام الجنائية التي تصدر من عكة الشرطة خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه للحكم .

ب - حينما تركت عكة التمييز التفرق في التمييز المرفوع إليها ، تشكل من أربعة لثلاث سن قضائياً يضاف إليهم عضو خامس ينتدب مدير الأمن العام من بين القضاة ، على أن لا تقل رتبته عن عقيد .

ج - تصدر عكة التمييز في مثل هذه الحالة عكة مرفوعة يجوز لها أن تصدق الحكم بتهمة على البيانات الواردة في المصاوة القضائية أو أن تنقذه ويبرئ المتهم أو تدبته ولها أن تحكم بما كان يجب على عكة الشرطة أن تحكم به .

المادة ٨٩- ١ - إذا كان حكم عكة الشرطة بالإبراء فلا يجوز لعكة التمييز أن تبين المتهم إلا إذا أعادت سماح البينة .

ب - إذا تبين لعكة التمييز أن هناك خطأ في الإجراء أو عاقلة جهورية فسي القانون .

ج - في جميع الأحوال يكون قرار عكة التمييز نهائياً .

النايب الثالث

أحكام مفصلة

المادة ٩٠- يعتبر كل فرد مسؤولاً عن جميع الأحوال العامة التي في عهده أو التي تقع في حوزته وما يهده إليه من الأسلحة والمعدات الحربية والملابس والأوراق التي تصرف لتسليحها القوة تحت أمره أو لاستعماله الخاص ، ويكون مسؤولاً عنها تجاه الغير في حالة فقدانها أو تفريطها أو إتلافها ما لم يكن القدر الذي خلق بها قد نهج من حادث لم يكن بالإمكان تجنبه أو عن سرقة لم تنتج عن إهماله أو عن استعماله خلا في الخدمة .

المادة ٩١- ١ - على كل فرد انفصل من الخدمة أن يسلم فوراً جميع ما بهته من الأسلحة والملابس وغيرها من المعدات والمجانيات للقيام بواجباته ، فإذا عجز عن تسليمها بجواز بعد أدائه من قبل عكة الشرطة برامة لاتجاوز عشرين ديناراً أو الجبس مدة لاتجاوز ثلاثة أشهر ويضمن قيمتها .

ب - كل فرد أشرف أو أشماع أسلحه أو ألبسه أو سواها من الأموال العامة ، يجوز المدعي بقرع الجسم من راتبه إلى أن يسدد ثمنها أو قيمة أسلحها ، فضلاً عن أية عقوبة يستحقها بتقصي هذا القانون .

المادة ٩٢- ١ - لا يستحق الفرد راتب أي نوع تعيب فيه بلا إجازة .

ب - لا تعتبر مدة التعيب يوماً كاملاً ، ما لم تكن قد استغرقت ست ساعات متوالية أو أكثر سواء أكانت كلها في يوم واحد أم قسم منها في اليوم الواحد والأخير في اليوم التالي .

ج - إذا تجاوزت مدة التعيب ست ساعات متوالية ولكها لم تتجاوز أربعة وعشرين ساعة ، فلا تحسب أكثر من يوم واحد ، أما إذا تجاوزت مدة الأربع والعشرين ساعة لكل أربع وعشرين ساعة لاسعة أو أي قسم منها يعتبر يوماً كاملاً .

عكة أمن الدولة

لادة ١٣ - لمجلس الوزراء على تسبب الوزير اصدار انظمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ، وتسبب رؤساء الأفراد وتنظيم القوة وتجهيزها وتعيين المخابرات وغير ذلك من الأمور التي يجدها ضرورية لمصلحة القوة ، بما في ذلك إنشاء الجمعيات الخيرية وصناديق الرفاهية المسماة بفراد الأمن العام وكان الشرطي على أن يقرر بالإرادة الملكية .

لادة ١٤ - يلقى قانون الأمن العام رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته جميع القوانين الأخرى التي لها نفس الصلة في أحكامها مع أحكام هذا القانون .

لادة ١٥ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

- ٢ -

السيد المقرر:

القانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ المعدل للقانون
الأمن العام : لأتمثل لجنة عليه .

السيد الرئيس:

هل يوافق المجلس على هذا القانون بالصيغة التي
اقترحتها ؟
الجواب : موافقون

الأسباب الموجبة

لقانون الأمن العام المعدل المؤقت

وضع هذا الصلح لئلا الإشكالات التي يمكن
حصولها في حالة استمرار إلغاء وتبني نص عليها
الذي من ملاءم الأمن العام الذي نص عليها القانون
الأساسي والأزالة للغموض من نفس المراد وتحديد
ملاحظات مدير الأمن العام بصورة أدق ويوجه عام
جمل القانون أكثر قابلية لتطبيق .

قانون الأمن العام المعدل المؤقت

رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥

لادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت قانون الأمن العام المعدل لسنة ١٩٦٥ ويقرأ مع قانون الأمن العام
المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأساسي لقانون واحد ومعدل به من
تاريخ العمل بالقانون الأساسي .

لادة ٢ - تعديل لادة (٣) من القانون الأساسي بإضافة الفقرة التالية إليها برقم (١٣) . -
١٣ - محكمة التمييز - هي المحكمة التي نص عليها في قانون تنظيم المحاكم النظامية وقانون
اصول المحاكمات الجزائية .

لادة ٣ - تعديل لادة (٣٣) من القانون الأساسي بإلغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
١ - قوة الأمن العام هيئة نظامية ذات شخصية اعتبارية مرتبطة بوزارة الداخلية وبمجالسها
وتتألف من الفئات التالية . -

- ١ - الضباط
- ٢ - ضباط الصف
- ٣ - الشرطيين

لادة ٤ - تعديل لادة (١٠) من القانون الأساسي على الوجه الآتي . -
١ - بإلغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي . -
ب - الرتب النظامية للأفراد دون رتبة ضابط هي / -

- ١ - وكيل
- ٢ - وكيل
- ٣ - عريف
- ٤ - شرطي

٢ - بإضافة الفقرتين (جود) والتاليتين إليها / -
ج - إشارات الرتب المختلفة تبين بقرار من المدير وموافقة الوزير
د - الرتب الحالية والموجودة عند نقاد هذا القانون تبقى كما هي حتى يتم تسليتها من
طريق الترقية أو انتهاء الخدمة .

لجنة الأمن العام

المادة ٥ - تعديل المادة (١٢) من القانون الأصلي بإضافة عبارة -

(حسب تامة سلطة قضائية) الواردة في البند (أ) من الفقرة (ب) منها.

المادة ٦ - تعديل المادة (٣٢) من القانون الأصلي بإضافة ما جاء فيها بقسرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية فيها -

ب - يطبق على هؤلاء قوانين المعامل فيما يتعلق بالكفالة والإجراءات وغيرها .

المادة ٧ - تعديل المادة (٢٥) من القانون الأصلي على الوجه التالي -

١ - بإضافة الجملة التالية إلى آخر الفقرة (١) منها -

(التي يكفلها لذلك الفرقة بشأن من هم تحت امرته)

٢ - بإضافة الفقرتين (٤م) منها وإعادة ترقيم الفقره (٥) برقم (٣) .

٣ - بإضافة العبارة التالية إلى آخر الفقرة (٣) (مجمعا) -

و بحيث لا يقل عددهم عن ثلاثة -

المادة ٨ - تعديل المادة (٣٦) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (وجوب فصله) الواردة فيها وإضافة عبارة (يجوز فصله) .

المادة ٩ - يلغى ما جاء في المادة (٣٧) من القانون الأصلي ويستأنف عنه ما يلي -

٢٧ - يجري ترقيم ضباط الصف من رتبة وكيل إلى رتبة ضابط بعد اجتيازهم دورة فسخ كفاءة الشرطة لتلكية لا تقل مدتها من ستة أشهر ، شرطية أن لا يكونوا قد تجاوزوا الخامسة والأربعين من عمرهم وأن يكونوا حائزين على شهادة الدراسة الابتدائية على الأقل .

المادة ١٠ - تعديل المادة (٣٥) من القانون الأصلي بإضافة عبارة -

(مرافعة أحكام هذا القانون وتنفيذها وعليه) الواردة في مستهلها .

المادة ١١ - تعديل المادة (٣٤) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخر الفقرة (١٤) منها -

(ويضاف بالحسنة لأكثرية على ثلاثة أشهر أو بقرارة لا تزيد على خمسين ديناراً) .

المادة ١٢ - تعديل المادة (٣٧) من القانون الأصلي كما يلي :

١ - بإضافة فقرات ٣ و ٦ و ١١ و ١٢ الواردة تحت عبارة (إذا ارتكب أي فرد إحدى المخالفات التالية) منها وإعادة ترقيم فقراتها على هذا الأساس .

٢ - بإلغاء ما جاء في الفقرات (١ و ٣ و ٤) من القانون تحت عبارة (بما يوجب بالحدس العقوبات التالية) (منها وإضافة ما جاء على ما يلي -

١ - تزيل الرتبة لمن هم دون رتبة وكيل

٢ - حسم الرتبة لمنه لأكثرية على شهرين

٣ - الحسب أو الحجز لمدة لا تتجاوز شهرين .

المادة ١٣ - تعديل المادة (٣٤) من القانون الأصلي بإضافة كلمة (ضابط) الواردة فيها وإستثناءه عنها بكلمة (وكيل)

المادة ١٤ - تعديل المادة (٤٧) من القانون الأصلي بإضافة كلمة (بالقاعد) الواردة فيها .

المادة ١٥ - يلغى ما جاء في المادة (٤٨) من القانون الأصلي ويستأنف عنه ما يلي -

٤٨ - يستحق الفرد الذي تنص خدمته لأي سبب عدا الإحالة أو الإقالة على القاعد مكافأة تساوي حاصل ضرب راتبه الشهري الأخير مع كافة العلاوات في مجموع سنوات خدمته المدة بشرط أن لا يقل عدده عن خمس سنوات .

المادة ١٦ - تعديل المادة (٧٢) من القانون الأصلي كما يلي -

١ - بإضافة عبارة (أو الإحالة على القاعد) الواردة في (٤) منها .

٢ - بإضافة عبارة (من الخدمة) بكلمة (الإستثناء) الواردة في الفقرة (٤) منها .

٣ - بإضافة العبارة التالية إلى آخر الفقرة (٦) منها -

(من قبل محكمة الشرطة إذا كان الحكم يزيد من الحبس لمدة ٨٩ يوماً .

٤ - بإضافة الفقرتين التاليتين إليها برقم (٨ و ٩) -

٨ - الإحالة على القاعد (وتجرى إحالة الضباط على القاعد على أساس الراتب الأساسي الرتبة التي تلي رتبته مباشرة وفي أي مريضها .)

٩ - الطرد من الخدمة بحكم من قبل محكمة الشرطة .

المادة ١٧ - يلغى ما جاء في المادة (٧٣) من القانون الأصلي ويستأنف عنه ما يلي -

٧٣ - أ - يستثنى من خدمة الفرد إذا كانت هناك أسباب مقعة وعادلة .

ب - ويكون الإستثناء من خدمة الفرد دون رتبة ضابط بقرار من المدير ، ويستثنى من خدمة الضابط بقرار من مجلس إدارته بقرار من مدير بقرار من توصية المدير على أن يقرر ذلك بالإرادة الكلية النهائية .

المادة ١٨ - تعديل المادة (٨١) من القانون الأصلي بإلغاء ما جاء في الفقرة (ج) منها وإستثناءه عنه ما يلي

ج - يجوز للمدير أن يثبت في قضايا المخالفات والجنح ، أما القضايا الأخرى فيحيلها إلى المستشار العدلي .

مجلس النواب

لادة ١٩ - تعديل لادة (٨٧) من القانون الأصلي على الوجه التالي . -

أ - ينطبق كلمة (المقيم) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بكلمة (المالك) .

ب - بالذات ما جاء في فقرته (ب) والاستعاضة عنه بما يلي . -

ب - يجوز تملك المنطقة أو الوحدة أن يمتد في جرائم المخالفات والجنح التي لا تزيد عقوبته على الحبس مدة شهرين أو الغرامة خمسة وعشرين ديناراً .

لادة ٢٠ - تعديل لادة (٨٥) من القانون الأصلي بإضافة عبارة التالية إلى آخر الفقرة (ج) منها . -

(لا سيما ما يتعلق بالاصول المبينة لدى عماد البلدية)

لادة ٢١ - تعديل لادة (٨٨) من القانون الأصلي على الوجه التالي . -

١ - بالذات ما جاء في فقرته (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي .

أ - يحق المدير بواسطة المستشار العدل ، واقتراح المحكوم عليه أن يطلب تبسيط كافة الاحكام الجنائية التي تصدر عن محكمة الشرطة خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذها أو تنفيذ الحكم .

٢ - بالاستعاضة عن كلمة (توكف) الواردة في اول الفقرة (ب) منها بكلمة (تستعمل) .

- ٤ -

السيد المقرر :

القانون الوقت رقم ٥٩ لسنة ٦٦ للعدل القانون
تسوية الأراضي والمياه ، لا تعديل لجنة عليه

السيد الرئيس :

هل وافق المجلس على هذا القانون بالصيغة التي
اقترحتها اللجنة ؟

المجلس : موافقون

رومادنا من القانون بالصيغة التي وافق عليها
المجلس وكما سيرفع الى مجلس الامم (لدى)

السياسات الموجهة

١ - تبين ان يتصل على من يقرر لهم التعويض

يجوز لادة (٩) من القانون الأصلي فحين تعويضهم
بسبب عدم إمكانية تنفيذ قرار التعويض لي يسجلوا

المحقوق ، سيما في الحالات التي تخلف فيها الطرقات
بطلب من المالكين المعلقة أو التزوية أو المالكين البلدية

لذلك وان كان قانون الاجراء اجسار تنفيذ القرارات
المصادرة من السلطات اشرعية غير المالكين ملاءة الاجراء

اذ نعت على ذلك قوانين خاصة ، فقد عدلت لادة
(٩) من القانون الأصلي لتسكن دوائر الاجراء من

القيام بطلب عند الضرورة .

٢ - بما ان مدير الأراضي والمياه حسو
السلطة التي لديها جدول المحقوق لتزوي المصلحة وهو

السيد العظم نائب مدير :

الجنة التي تطلبها المصلحة الثالثة تقرر : يكون
لجنة من السيدات والمهنيين ، فقد اقتضت للمصلحة

لجنة تعديل لادة (١٢) من القانون الأصلي بحيث
يتمتع بتوزيع الاضرار على قسمة القيمة

حسب مقتضى الحال بدلاً من ان يعطى الى عكسها
القيمة .

قانون مؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٦

قانون تعديل القانون تسوية الأراضي والمياه

لادة ١ - يسمى هذا القانون الوقت (القانون
العدل القانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٦٦)

ويراع مع قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (١٠)
لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وسما

قرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويصل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

للسادة ٢ - تعديل المسادة (٩) من القانون
الأصلي بإضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (٢)

منها . -

ويجوز لمصالح التعويض ان يتخذ قرار التعويض
(بآثر الاجراء) اذا ابرز شهادة من مدير الأراضي

والمصلحة تتضمن تملك التملك في جدول المحقوق ،
والمصلحة تتضمن تملك التملك في جدول المحقوق ،

للسادة ٣ - تعديل لادة (١٢) من القانون
الأصلي بطلب عبارة (ان حكم تسوية الأراضي

الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (ان تاقى
القيمة التي يتخاذه لصالح الاعراض) .

- ٥ -

السيد المقرر :

القانون المؤقت رقم (٧٠) لسنة ٦٦ قانون
مؤسسة رعاية الشباب .

السيد رئيس اللجنة القانونية :

اعلى عليه .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا التعديل ؟

المجلس : موافقون

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المذكور بالصيغة
التي وافقت عليها اللجنة تعديل ؟

المجلس : موافقون

رومادنا من القانون بالصيغة التي وافق عليها
المجلس وكما سيرفع الى مجلس الامم (لدى)

لجنة تعديل القانون

لقانون مؤسسة رعاية الشباب المؤقت رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦

ان التطور في مسائل الحرية التي أصبحت تشمل النشاط الرياضي والثقافي والاجتماعي للشباب وقرب النجاء اثاره بندية الحرس الرياضية قد أدى الى وضع هذا القانون الذي تم بوجبه جميع كافة المسؤوليات التي كانت تؤول بها دوائر مختلفة في ميدان رعاية الشباب وما يتفرع عنه ، في مؤسسة جديدة تنضوي لهذا العمل وتشرّف عليه .

قانون مؤقت رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦

قانون مؤسسة رعاية الشباب

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون مؤسسة رعاية الشباب لسنة ١٩٦٦) ويعمل به اعتباراً من التاريخ الذي يعيه مجلس الوزراء باعلان بنشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون الكلمات التالية المعاني المقابلة لها ما لم تدل القيمة علم خلاف ذلك :

- | | |
|-----------|---|
| المؤسسة : | مؤسسة رعاية الشباب المؤقتة بموجب هذا القانون . |
| الشباب : | الشبان والشابات ، والفتيان والفتيات . |
| المدينة : | مدينة الحسين الرياضية . |
| الرئيس : | رئيس الوزراء . |
| المدير : | مدير عام المؤسسة المعين وفق احكام هذا القانون . |

الطائفة ١ - ٢ - ٣ - تتم في الملكية مؤسسة لرعاية الشايك تسمى (مؤسسة رعاية الشايك) ويكون لها شخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري، ولها إن قاضي وقاضي بهذه الصفة وأن تحسب الأموال المنقولة وغير المنقولة، وأن تفيها، وأن تبيع عنها في الإجازات العقارية المطعنة بالوأي إلى أخرى الخيرية الشايك أو أي شخص آخر ليمنه هذه الغاية وغراس الصالحات المتفق عليها في هذا القانون أو في أية أنظمة تصدر بمقتضاه.

ب - من أجل القيام بواجباتها المبنية في هذا الشأن وفي الأنظمة التي تستلزم بقبضتها تصالون

الادة ٤ - يكون مركز المؤسسة في عمان ولها ان تفتح فروعاً وأماكن اقامه في أي مكان في المملكة او خارجها .

الإدارة - هـ - ١ - يمكن لأكثر جهازها الخاص من المؤلفين المصنفين وغير المصنفين بمقتضى
المطوعين والمستعدين ، على أن تسمى على الترتيب المصنفين أحكام نظام الخدمة
للبنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ ، وأي تعديلات ، نظراً إليه على أن تسمى المبرر صلاحيات
الادارة فيما يتعلق بموظف المؤسسة المستعدين عليها في النظام المذكور .

بـ يجري التفاه وتعين الموظفين غير المستقرين والمختصين وتحدد شروط استخدامهم وعزلهم وتحديد رواتبهم وتعين واجباتهم وحقوقهم وسائر الامور المتعلقة بهم بموجب نظام خاص يضعه مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزارة.

المادة 3 - تتولى المؤسسة القيام برعاية وحماية وتوجيه الشباب ثقافياً ورياضياً واجتماعياً.

المادة ٧ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تصبح أموال وممتلكات المدينة ملكاً للدولة كما تصبح المؤسسة مسؤولة عن كافة التزامات المدينة وأية شؤون أخرى .

المادة ٨ - على الرغم مما جاء في أي قانون آخر تكون المؤسسة المرجع الرسمى عن الحركة الكشفية ودورها وتشجيعها في المدارس الحكومية وإدارة هيئات أخرى .

المادة ٩ - ١ - على الرغم مما جاء في أي قانون آخر، يكون المؤسسة مسؤولة عن الأمانة الرياضية والإحصائية والتفافية وعن دعمها وتشجيع الإنشائها وتقديم الخبرة الفنية لها وتطويرها وملاحظة برامجها ومراقبة سلوكها ونشاطاتها وعن ترخيص الأندية المبكورة والبيوت الخاصة بإيواء الشباب التي تنشأ بعد سريان هذا القانون سواء كانت تابعة للمؤسسات رسمية أو أهلية أو خاصة مع أو بدون الربح أو أي بلدته.

ب - تنتقل المدير كافة صلاحيات وزير الشؤون الاجتماعية المخصوص عليها في قانون الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ فيما يتعلق بالأندية المشار إليها في الفقرة السابقة على أن تقدم طلبات الترخيص والتسجيل للمدير.

المادة ١٠ - تقوم المؤسسة بإنشاء مراكز الشباب ومراكز النشاط الاجتماعي وتشرّف عليها وعلى مراكز النشاط الاجتماعي التي تقوم بإنشائها هيئات رسمية أو أهلية أو خاصة .

المادة ١١ - المؤسسة مسؤولة عن تشجيع وتنمية الرياضة والفرح الرياضية في المدارس وإخراجها للكتاب والكتاب، وعن السابعة وتشجيع بناء الأندية والصالات والحدائق الرياضية، ولقاء الغاية وتعاون مع الجهات المختصة على إيجاد البيئة الصحية في كافة أنحاء الدولة.

المادة ١٢ - المؤسسة مسؤولة عن تشجيع وتنمية الطاقة العامة والمواهب الخفية والحيات والرحلات والتكوين وإيالة نشاطات أخرى للشباب . وتشاقتات غير القواسية لدى الطلاب .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء ورئيس المؤسسة يشرف على كافة أعمالها وله أن يوضع الصلاحيات المخولة له بموجب هذا القانون كلها أو بعضها إلى أي وزير بموجب كتاب خطي يصدر عنه .

المادة ١٤ - بين بقدر من مجلس الوزراء وإرادة ملكية سامية مدير عام المؤسسة مرجعه الرئيس ورئيسه يكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة على وجه يضمن تحقيق أهدافها وعن إدارة جهازها الإداري والاتفاق وفقاً للموازنة والنظمة المؤسسة المالية . ويختار المسؤول عن تنفيذ جميع الأمور المتعلقة بالمؤسسة ، وللمدير المؤسسة أن يوضع خطياً لها من صلاحياته يختص بها القانون أو اللائحة الصادرة بمقتضى هذا القانون أو أي من كبار موظفي المؤسسة بمسند الصلاحيات والتمهيات التي يراها .

المادة ١٥ - يكون لرؤسة رعاية الشباب مجلس استشاري يتكون من :

- وكيل وزارة التربية والتعليم .
- وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية .
- وكيل وزارة الأعلام .
- وكيل وزارة الداخلية .
- وكيل وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية .
- مدير التربية لشؤون القرويات المسلحة .
- مدير الأوقاف والشؤون الإسلامية .
- ويختار مدير عام المؤسسة الأمثلة العامة لهذا المجلس ويحفظ بمخاربه وضبط عناصره .

المادة ١٦ - تعد اللجنة الاستشارية اجتماعاتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك ببيعة من المدير ، ليبحث الأمور المروجة على جدول الأعمال المرسل صورة عنه للاضطلاع قبل انعقاد الاجتماع بأسرع . ويشمل جدول الأعمال الأمور التي يرضها عليها المدير . أو أية أمرو أخرى يرضها أحد أعضاء اللجنة ، ويقدمها للمدير على الاجتماع بأسرع على الأمل .

المادة ١٧ - يجوز للمدير أن يشرف عن الخدمات التي تقدمها وسوماً وإقتراكات يبين مقاديرها أو لنسباً بموجب الطاقة تصادها بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٨ - تألفت مصادر تمويل المؤسسة ما يلي :

- ١ - الأموال التي يصددها الحكومة في الموازنة العامة لحساب المؤسسة وتمويل تلك الأموال لحساب المؤسسة في قرار المراجعة .

٢ - الأموال المرسدة لحساب الأمانات المسجلة باسم سلطة مدينة الحسين الرياضية ، وعلاقات المدينة .

٣ - الرسوم والاشتراكات التي ترضها السلطة مقابل الخدمات التي تقدمها بموجب هذا القانون أو اللائحة الصادرة بمقتضى .

٤ - التبرعات والهبات .

٥ - أية مصادر أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء بناء على تنسيب المدير .

المادة ١٩ - يعد المدير مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة ويقدمه للرئيس الموافقة عليه حسب الأصول المالية .

المادة ١٠ - تعني المؤسسة من الفروع وجميع الفرقاء والرسوم والتكاليف المالية المباشرة وغير المباشرة العائدة لجميع فروع الحكومة والقومية العامة والبلديات والفرق التجارية والإرسات العامة الأخرى التي تشرف عليها الحكومة ومن أي نوع كانت ، بما في ذلك رسوم الجمارك والمكوس والاستيراد سوا ذلك كانت تتناول أموال المؤسسة أو دخلها أو العقارات أو المخابر التي تملكها أو تستأجرها أو أموالها المملوكة وغير المملوكة وكافة معاملاتها .

المادة ٢١ - تقدم أمانة العاصمة وأمانة القدس والبلديات الأخرى لأجابه المؤسسة ومراكزها في العاصمة وفروعها في المدن الأخرى المياه اللازمة وإسبيلها بدون مقابل .

المادة ٢٢ - على الرغم مما جاء في المادة (١٥) من هذا القانون بين الرئيس بناء على تنسيب المدير بنية لينة برئاسة المدير تشرف على إنجاز بناء المدينة وتجهيزها ويكون لها صلاحية إبرام العقود والعهود والمقاولات المتعلقة بشؤون المدينة إلى أن تصبح مدلة للاستعمال .

المادة ٢٣ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون يستأجر من عمارتي وزير ووزارة الشؤون الاجتماعية أينما وردتا في قانون اللجنة الأولمبية والألعاب الرياضية الأردنية رقم (٧) لسنة ١٩٦١ بمبارتي مدير مؤسسة رعاية الشباب ومؤسسة رعاية الشباب على التوالي .

المادة ٢٤ - لمجلس الوزراء أن يضع تنسيب من المجلس الاستشاري اللائحة الضرورية لتنفيذ المرافق هذا .

المادة ٢٥ - يلقى قانون سلطة مدينة الحسين الرياضية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ والتعديلات التي طرأت عليه ، وإيالة الطاقة صدرت بمقتضىه .

المادة ٢٦ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه يكتفون بتطبيق الأحكام هذا القانون .

مجلس مدينة الحسين

السيد جمو نائب عمان :

المادة الأصلية، الصلاحيات تفويض والتفويض هو إعطاء صلاحيات الوزير لشخص السيد.

السيد المقرر :

القانون الأصلي قرره المجلس في الجلسة السابقة.

السيد المجلس نائب عمان ،

معالي الرئيس ،

أنا عضو في اللجنة وفقرت القرار ، الإنسان دائماً معرض لخطأ والصواب ، الذي لاحظته الآن في الأسباب الموجبة المقترحة لا يتعلق فقط بتحويل صلاحية وزير الزراعة إلى مجلس قاضي السيد ، إنما الموضوع يتعلق بأهمية وهي قضية التي وردت بتعديل القانون ، المادة الثانية المعدلة تقول ،

يخصص ما يتولى من الرسوم من شخص حصل بتأدية السيد بتأدية قانون الأصلية الثابتة .

المادة الأصلية ليست مثل هذا النص بالنسبة لتعديل الرسوم .

السيد المقرر :

المادة التي استولنا في القانون السابق ، المادة العاشرة التي تقول : تصاب المادة الجديدة الثانية إلى القانون الأصلي بعد المادة التاسعة وتصبح مادة عاشر

تخصص جميع الرسوم والعقوبات التي تستوفي بتأدية هذا القانون والأفظة الصادرة بوجه أي قانون وقاية السيد - بمعنى التي يتبناها بتأدية هذا القانون من هذا القانون فالقانون قال بأب .

السيد الرئيس :

يا أيها الأعضاء يا أيها الأعضاء ،

السيد المجلس نائب عمان :

المادة الثانية تقول : يتأدية القانون ، يعني هذا أن الرسوم المستوفاة بترتيب قانون الأصلية الثابتة ، يكون أفضل بكثير .

السيد المقرر :

أجل على ، هل تريدون أن تلعب الرسوم إلى تأدية السيد أم لا ؟

السيد جمو نائب عمان : لا تريد .

السيد الرئيس :

يا اخوان ، الواقع ، أنا أرجو المجلس الانتعاش القانون وتنق على شيء ، ولا تختلف هنا في المجلس التفتقني الترخا معالي سادات نقطة أساسيات جوهرية ، ويظهر أن اللجنة انتقاه على القضية ، حار ، متشككا

أولاً ، ما رأيكم بالتأجيل .

السيد جمو نائب عمان :

أنا رأيي عدم التأجيل .

السيد الرئيس :

الترسيم بك نقطة جوهرية ، رابط بين رئيس

الألمة والقانون .

السيد جمو نائب عمان :

لا يجوز إنشاء نوادي وقرى ومزود خراب على المواطنين لاجراء تأدية ، أنت أنا سائل تأدية سيد والأمر تأدية آخر وهكذا .

السيد وزير الأشغال والصير :

معالي الرئيس ، أنا أريد وجهة النظر القانونية بالتأجيل حتى يأتي معالي وزير الزراعة ويطلعنا بوجهة نظره في هذه القضية .

السيد جمو نائب عمان :

يرد على ماذا ؟

السيد الرئيس :

طلبا أن الحكومة طلبت التأجيل يؤجل إلى

الجلسة القادمة .

السيد المقرر : أذا موافق .

السيد المقرر : أذا موافق .

السيد الرئيس :

السيد عطل نائب رام الله :

الجلسة الحكومة صياغة بأ مشكوراً سراً ...

وجبة

السيد المجبري نائب الخليل :

أنا صوت العرب ...

السيد الرئيس : دعوه بكل .

السيد عطل نائب رام الله :

أنا صوت العرب هذا الخبر واضح غير مشكور ، لذلك أترشح على المجلس الكريم إرسال ورقة تأجيل لجلسة الملك ومباركة الثلاثي الذي جرى بين وبين سيادة الرئيس .

السيد الرئيس :

ما رأيكم ؟ طلاً أن التيا الخج

السيد وزير الخارجية :

السيد ، يا معالي الرئيس ، أذا استينا أن نعيد تلك الجلسة بالسرية هو خطأ ، وأخراً على سلامة جلسة الملك والمجلس وصولة العمل . أذن هذا الخبر خلاصته

السيد الرئيس :

أستينا الآن أترشح بإرسال ورقة تأجيل إلى جلالة الملك العظيم وهو يتبع سيادة الرئيس . هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

أذن أوجو أن جلسة لجنة الشؤون الخارجية لأعداد صيغة الترقية .

السيد الروسان نائب اربد :

في كلمة يا معالي الرئيس .

السيد الرئيس :

أذا كانت يقص الموضوع بتفصل .

معالي الرئيس ، حضرتات القواب الاعاضل

لا يختلف اثنان أياً للعادة في مقطورة حصاد

الرحلة من تاريخ أمتنا العربية التي استمرت جميع قواها البرية والبحرية والجوية وعلى كتلة الجبهات العربية ولوا طلبة الأردن استعداداً للمعيرات يمكن القول أياً بدأت بالمثل ، وفي هذه اللحظات الخاصة التي يتطلع إليها جميع إلى العالم العربي أرى حقيقة موهبة ، ويتطلع المواطن في الأردن إلى هذا المجلس الكريم وإلى التطورات التي يتطلع إليها المواطن

الذي يتحمل مسؤوليته في وقت أمال كما سألنا كل يوم دالة مرة مرة من موافقة ومن علة ، ولتوضو من هذا المجلس بد ما يشير للمواظين أمتنا بالوفاء سرى ما صدر من معالي الرئيس من تصريح آخر في أصبحت أهلية ، ولم تعجز من علة المجلس بترسنة

هذا عهد لتأجيل

وقائع العدد

=====

(١) نص بقرعة المجلس لى جلالة الملك العظيم
حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم
ملك المملكة الأردنية الهاشمية - القاهرة

ان مجلس التراب الارضى وهو يبارك هذا اللقاء الهوى التاريخى بانعكس سيادة الرئيس جمال
عبد الناصر ليظهر بالاعتزاز والافتخار بالنتاج الحامى التى تربت على هذا القضاء التاريخى في تقرير مصير
الحركة المقيمة مع عدو الحرية والاسلام وفي تحرير ارض الوطن السليب من العدو الغاصب .
والشعب الارضى بقيادةكم المظفرة ليعلم عن استعداده الكامل لتفسيح النفس والشهيد في هذه الحركة
مركزة الحرية العمورية للقمة ، والله تعالى ان يأخذ بيدكم لما فيه جسد العمورية وعزة الاسلام .

ورئيس مجلس التراب الارضى
الدكتور قاسم الرفاعي

(٢) نص بقرعة المجلس للرجعة لسيادة الرئيس جمال عبد الناصر
سيادة الرئيس جمال عبد الناصر الافخم
رئيس الجمهورية العربية المتحدة - القاهرة

ان لقاء سيادتكم الهوى التاريخى بجلالة اميرك الملك الحسين المعظم قد اتفق صدورنا وجاء متجاوزا مع
آمال وآمال الامة العربية بأسرها ، ان مجلس التراب الارضى الذى يبارك هذا اللقاء الكريم ومعه الخطوة المباركة
ليشرفه ان يعلن باسم الشعب الارضى تأييده المطلق للنتائج التى تربت على هذا القضاء الحامى الى تحرير ارض
الوطن السليب في مركزة المصير والكرامة العربية والله تعالى ان يأخذ بيدكم الى ما فيه خير العمورية والاسلام .

ورئيس مجلس التراب الارضى
الدكتور قاسم الرفاعي

لجنة امنية لثبوت